مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٦) ذو الحجة ١٤٤٢هـ - يوليو ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. عبد القادر معلم محمد جيدي
- د. كمال محمد جاه الله الخضر
- حفصة عمر العاقب علي
- محمد زكريا فضل
- حكيم ألادي نجم الدين
- آية خطيب
- منى قشطة
- د. جيهان عبد السلام عباس

متابعات إفريقية

العدد (١٦)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **مبادرات الاندماج في القرن الإفريقي: نموذج التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا**
د. عبد القادر معلم محمد جيدي - أكاديمي صومالي باحث في الدراسات الإفريقية: الصومال والقرن الإفريقي - الخرطوم..... ٨

- **ناميبيا: حيثيات ما قبل اعتراف ألمانيا بارتكاب الإبادة الجماعية**
د. كمال محمد جاه الله الخضر - أكاديمي سوداني - الخرطوم. ١٩

- **العلاقات التجارية بين السودان وإثيوبيا: المعززات والتحديات دراسة تحليلية للتبادل السلعي السوداني الإثيوبي في المدة (٢٠١٩ - ٢٠٢٠م)**
حفصة عمر العاقب علي - باحثة متخصصة في العلوم الإدارية - الخرطوم..... ٢٦

- **تداعيات التمرد العنيف في موزمبيق على منطقة جنوب إفريقيا**
محمد زكريا فضل - كاتب وباحث اقتصادي، مهتم بالشؤون الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية - بانغي. ٣٦

- **فريليمو وتحديات ما بعد الحرب بالوكالة في موزمبيق**
حكيم ألادي نجم الدين - باحث نيجيري مهتم بشؤون إفريقيا جنوب الصحراء - أبوجا..... ٤٥

- **موزمبيق: ديناميات الصراع الداخلي المسلح بين الحكومة والمعارضة**
آية خطيب - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة..... ٥٤

- **أبعاد تنامي نشاط داعش وتداعياته في موزمبيق**
منى قشطة - باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة..... ٦٣

- **الاقتصاد الموزمبيقي بين ثالوث التحديات: وباء كورونا، لعنة الموارد، الإرهاب**
د. جيهان عبد السلام عباس - مدرس الاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة- القاهرة. ٧٢

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٨٣ ص؛ ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ١٦)

ردمك: ٠_٩٤_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/١٠٩٠٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٠٩٠٤
ردمك: ٠_٩٤_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

ساره الجنتي
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

في هذا العدد الجديد يسلط الضوء على الوضع في موزمبيق، الدولة التي تقع في شرق إفريقيا والتي تفتح على جنوب القارة. قد كانت مستعمرة برتغالية يقطنها أكثر من ٣٠ مليون ساكن؛ أقل من خمسهم من المسلمين، مع تعدد إثني وغلبة عددية للمسيحيين مع تعدد مذاهبهم المختلفة. برزت موزمبيق في السنوات الأخيرة لسببين اثنين؛ أحدهما اكتشاف ثروات هائلة من المحروقات جعلت الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات تتسابق لنيل حصتها منها. وثانيا بسبب بروز نشاط الحركات المتطرفة المسلحة وخاصة في شمال البلاد.

تجدر الإشارة هنا إلى كون بناء الدولة في هذا البلد ومنذ نيله استقلاله سنة ١٩٧٥م متعثرا؛ وذلك بسبب تمسك الحزب الحاكم بكل مفاصل الدولة والثروة، ورفضه التعاون مع المعارضة التي بدورها لم تتردد في رفع السلاح ضد الدولة. لكن الأمر يتجاوز ذلك إلى انتشار الفساد في مختلف أجهزة الدولة، إلى درجة اتهام هذه الأخيرة بالتورط في مختلف أنواع الجريمة المنظمة من تهريب واتجار بالممنوعات.

ولعل هذا الوضع يقف وراء تهرب الدولة من القبول بمساعدة عسكرية كانت تقدمت بها منظمة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، إذ اتُّهمت السلطة أنها تخفي اختلالات عدة وتخشى انكشافها أمام المنظمات الإقليمية والدولية. وكان لا بد للحكومة من التنسيق مع المنظمات الإقليمية لمواجهة التمرد المسلح، خاصة أن الجيش الوطني أنهكه القتال لمدة عشرات السنين مع المعارضة. لذلك فإن الموزمبيق في حاجة ماسة للمساعدة الدولية والأممية.

هكذا أدت الأحداث الأخيرة التي أثبتت انكشاف موزمبيق أمام العمليات الإرهابية لإفساح المجال للتدخلات الخارجية، وكانت أول البلدان المجاورة التي يخشى أن تتأثر بما يحدث هي زيمبابوي؛ وهي التي بادرت بإرسال قوى عسكرية خاصة بعد سيطرة حركة الشباب على بالما في شهر مارس ٢٠٢١م. ثم ظهرت مجموعة فاغنير الروسية. وعرضت دول أخرى المساعدة العسكرية مثل الصين وإسبانيا وفرنسا التي لها وجود عسكري بحري في المنطقة وعلى استعداد للتدخل من جهة المياه الدولية والإقليمية، كما أبدت بعض الدول الخليجية استعداها أيضا للمساعدة.

تمثل حالة موزمبيق نموذج الدولة الإفريقية التي بعد نصف قرن من الاستقلال وجدت نفسها في النهاية غير قادرة على حل مشكلاتها الداخلية دون تدخل إقليمي أو دولي. لكنه يبين أيضا محدودية جدوى وفاعلية المنظمات الإقليمية رغم أهميتها في حل المشكلات الداخلية لبعض الدول الأعضاء (الخلافات البينية).

في هذا السياق تأتي بقية مواد هذا العدد؛ مثل إمكانية وعوائق الاندماج بين دول القرن الإفريقي، والتجارة البينية بين السودان وإثيوبيا. إضافة إلى تصفية مخلفات الاستعمار الألماني لناميبيا بالاعتراف بالجرائم المرتكبة زمن الاحتلال.

مبادرات الاندماج في القرن الإفريقي: نموذج التحالف الثلاثي بين إثيوبيا والصومال وإريتريا

د. عبد القادر معلم محمد جيدي - أكاديمي صومالي باحث في الدراسات الإفريقية: الصومال والقرن الإفريقي - الخرطوم.

لا شك أن دول وشعوب منطقة القرن الإفريقي في حاجة إلى أن تنهي ويلات الصراعات السياسية والإثنية والقبَلية وتخرج إلى بر الاستقرار والتعاون والتبادل المثمر للمنافع.
فكرة الدعوة لاتحاد القرن الإفريقي بتحقيق اندماج اقتصادي أو سياسي لم تكن وليدة اليوم، وجاء العديد من المبادرات من قبل مؤسسات اقتصادية وقوى إقليمية ودولية، خصوصًا من قبل إثيوبيا المُهيمنة إقليميًّا والحبيسة التي تعتمد على جيرانها في الوصول إلى البحر. كما سعت منظمات إقليمية مثل الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد) إلى تبنّي ذلك الاندماج؛ إلا أن كثيرًا من مبادرات الاندماج لم تكن ذات جدوى في واقع الأرض، وغلبت عليها الجوانب الأمنية والسياسية، آخر تلك المبادرات كانت التي نحن بصددها والتي قادها رؤساء كل من إثيوبيا والصومال وإريتريا.
وأي تحالف إقليمي ناجح في منطقة القرن الإفريقي لا بد وأن تسبقه إصلاحات داخلية في كل دولة، خاصة في مجالات حقوق الإنسان وقسمة السلطة والثروة والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، وأن يركز الاندماج على الجانب الاقتصادي قبل الجوانب الأمنية والعسكرية؛ على أن تُشرَك شعوب المنطقة وممثلوها في وضع خطة الاندماج حتى لا تكون موجودة فقط في أذهان القادة السياسيين أو خاضعة لطموحاتهم الفردية وأهدافهم الخاصة.

١- تعريفات أساسية

أ- التعريف بالاندماج المجتمعي

الاندماج هو عملية طويلة المدى وشاملة لأطياف المجتمع كافة، هدفها المشاركة المتساوية والشاملة للأشخاص ذوي الأصول العرقية أو القبلية المختلفة بتوافق الجميع على مصالح عليا مشتركة. ويعد الانفتاح المتبادل وقبول التنوع داخل المجتمع بمنزلة شروط محورية لعملية اندماج ناجحة.

ب- التعريف بالاندماج السياسي والاقتصادي

حسب تعريف إرنست هاس الاندماج «Integration»، هو: «العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة»[١].

ويرى ليون ليندبرغ أن الاندماج هو: «العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيه لمؤسسة جديدة»[٢]، فهو بذلك عملية ممتدة في الزمن. في حين يعرفه إسماعيل صبري مقلد بأنه: «العملية التي ينتج عنها كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الوظائف الاقتصادية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات أو الأنشطة السياسية للأطراف الفوق قومية التي أنجزته[٣]، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها».

٢- التعريف بالقرن الإفريقي

القرن الإفريقي، هو ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي وخليج عدن[٤].

ويعرفه الأستاذ الدكتور حسن مكي المختص بالقرن الإفريقي بأنها «المنطقة التي ينتشر فيها الصوماليون سواء في الصومال أو في جيبوتي أو في إثيوبيا وكينيا»[٥]. وتوسع مفهوم القرن ليشمل بجانب الصومال وجيبوتي كلًّا من إريتريا وإثيوبيا، ثم توسع ليشمل الدول تتبادل علاقات التأثير والتأثر من الناحية الجيوبولوتيكية وهي تضم أغلب دول شرق إفريقيا وإقليم البحيرات[٦].

عند التوسع في المفهوم الجيوبولتيكي للقرن الإفريقي الكبير، «فإن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا منه، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الإفريقي رقعة جغرافية واحدة»[٧]،

---

(١) «الإطار المفاهيمي للاندماج: نظريات التكامل والاندماج»، **جامعة محمد لمين دباغين**، (٢٢، فبراير، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٢٤، يونيو، ٢٠٢١م، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2464

(٢) «الإطار المفاهيمي للاندماج: نظريات التكامل والاندماج».

(٣) «الإطار المفاهيمي للاندماج: نظريات التكامل والاندماج».

(٤) أمين محمد قائد اليوسفي، **اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: الجمهورية اليمنية**، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٨م)، ص.١٥

(٥) حسن مكي محمد، «أهداف التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي»، **مجلة المنتدى**، (الجزائر: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٦م) ص٣٣-٣٤.

(٦) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، **تغيير موازين القوة في القرن الإفريقي**، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢م)، ص.١

(٧) اليوسفي، **اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: الجمهورية اليمنية**، ص .١٦

لا سيما أن اليمن يقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وتلك المنطقة.

تعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبولتيكي للعالم، فقد استحوذت هذه المنطقة طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية (خاصة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م)، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وثقافية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم[٨]. واعتماد البحر الأحمر كممر لنقل البترول للغرب جعل القرن الإفريقي موقعًا للصراع الدولي في ظل الحرب الباردة بوصفه حلقة مهمة للتحكم الإستراتيجي في حركة المرور التجاري والعسكري ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

وتكمن أهمية المنطقة لتجاورها لعدة مناطق حساسة، هي البحر الأحمر والشرق الأوسط والعالم العربي، مما يمثل أهمية كبرى لأمن الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر شرقا وغربا، وهذه الدوائر الأمنية مركز ثقلها هو القرن الإفريقي[٩].

ولقد زاد نطاق التأثير والتأثر بمنطقة القرن الإفريقي بعد حرب اليمن والتوجهات الإيرانية المتكررة للتدخل في المنطقة.

٣- أسباب الصراعات في منطقة القرن الإفريقي

ساهم في الصراع بمنطقة القرن الإفريقي العديد من العوامل، التي منها:

أ- التقسيم الاستعماري لشعوب المنطقة

لقد أدى التقسيم القسري الاستعماري للحدود منذ مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م إلى قطع العلاقات الطبيعية بين القبائل والأعراق في المنطقة؛ فعلى الرغم من أن معظم سكان هذا القرن ينتمون إلى قبائل وعشائر، وقوميات متعددة الأعراق، فإنها تتداخل مع بعضها وتتوزع في دول عديدة، فالصوماليون مثلا يعيشون في أربع دول: الصومال، وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا. والعفر يعيشون في كل من إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا. والبوران من الأورومو في إثيوبيا وكينيا، والبجة موزعون بين السودان وإريتريا[١٠].

(٨) محمد عثمان أبو بكر، «التنوع الثقافي والعرقي وأزمة الاندماج الوطني في القرن الإفريقي»، **مجلة المنتدى** (الجزائر: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٦م)، ص ٧٢.

(٩) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، «التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي»، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٧م)، ص ٢٣٧.

(١٠) سيد أحمد علي عثمان العقيد، **مصر والقرن الإفريقي في القرن التاسع عشر**، (القاهرة: الدار العربية للنشر، ٢٠٠٦م)، ص ٤٣.

وقد قسم الاستعمار شعوب المنطقة دون إعطاء أي اعتبار للخصائص العرقية والديموغرافية، فنشأت دول تضم كيانات متنوعة تفتقد التفاهم المشترك والخصائص المتشابهة، بينما قسمت شعوب ذات خصائص موحدة مثل الشعب الصومالي بين عدد من الدول.

ب- أزمة الاندماج الوطني في القرن الإفريقي

تعد أزمة الاندماج الوطني سببًا رئيسًا للصراعات الداخلية، ذلك أن معظم دول القرن الإفريقي عبارة عن فسيفساء قومي وعرقي وقبلي تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل كل دولة، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلًا من مبدأ المواطنة، وساعد ذلك أن كثيرًا من تلك الدول تبنت مناهج ونظمًا سياسية لا تساعد على الاندماج الوطني، فالنظم العرقية أو القبلية الحاكمة اعتمدت على هيمنة جماعة قومية أو عرقية أو قبلية واحدة[١١]؛ تتجاهل وتستبعد الجماعات القومية والعرقية والقبلية الأخرى في سياسات التوزيع والمشاركة السياسية، وأسست وأرست سياساتها على منطق التعصب القائم على توجيه الاستثمارات والإنفاق الحكومي وجميع مقدرات الدولة نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة العرقية أو القبلية الحاكمة[١٢]، بعيدا عن القسمة العادلة للسلطة والثروة في البلاد.

ج- حالة عدم الاستقرار والتدخلات الأجنبية

منذ القرون الوسطى حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت الصراعات في منطقة القرن الإفريقي يغلب عليها الطابع العقائدي والثقافي، فقد كان المسلمون يقطنون السواحل والسهول، بينما سكن المسيحيون في المرتفعات والهضاب، وأشهرها هضبة الحبشة. ومن أبرز الأحداث التي يستشهد بها المؤرخون على الوضع الذي كان سائدًا في تلك الحقبة، هو استنجاد حكام هضبة الحبشة في القرن الخامس عشر بالبرتغاليين في مواجهة الممالك الإسلامية التي كانت تسيطر على معظم القرن الإفريقي(١٣). ولقد شجعت البنية المتباينة للمشكلات على توفير المناخ الخصب لمزيد من التدخل الأجنبي في المنطقة؛ وذلك بإثارة العديد من الصراعات السياسية والاجتماعية واستغلال المناخ المتباين لتحطيم مبدأ حسن الجوار بين شعوب المنطقة.

---

(١١) الأمين عبد الرازق، **دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٠٠م**، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٢م)، ص.٤٥

(١٢) عبد الرازق، **دور إريتريا في استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٠٠م.**

(١٣) اليوسفي، **اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: الجمهورية اليمنية**، ص ٢٠

٤- مبادرات التكامل والتنمية في القرن الإفريقي

أ- مبادرة مجموعة البنك الدولي

إن منطقة القرن الإفريقي منطقة متنوعة، وبها موارد طبيعية ضخمة غير مستغلة؛ ومع ذلك، فإن بها الكثير من الفقراء والسكان الذين تتضاعف أعدادهم كل ٢٣ عامًا[١٤].

في عام ٢٠١٤م، بدأ قادة المؤسسات الإنمائية العالمية والإقليمية نقلة تاريخية في التعهد إلى تقديم دعم سياسي ومساعدات مالية كبيرة إلى منطقة القرن الإفريقي، يزيد مجموعها على ٨ مليارات دولار[١٥]. وأعلنت مجموعة البنك الدولي عن تعهدها بتقديم تمويل جديد بمبلغ ١,٨ مليار دولار للأنشطة العابرة للحدود[١٦]، وهو ما من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي والفرص، والحد من الفقر، وتحفيز النشاط التجاري، وتغطي المبادرة البلدان الثمانية في منطقة القرن الإفريقي.

ب- مبادرة خمس دول في القرن الإفريقي

أطلق زعماء خمس دول في القرن الإفريقي (إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا)، مبادرة القرن الإفريقي في عام ٢٠١٩م لصياغة تعاون اقتصادي أكثر قوة وترابطًا بينها؛ وذلك خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[١٧]. واستهدفت المبادرة العديد من الأهداف؛ أبرزها: خلق فرص عمل للشباب، وتوسيع البنية التحتية في المنطقة، وتعزيز حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول القرن الإفريقي بما يحقق التكامل الاقتصادي[١٨].

اشتملت المبادرة على عددٍ من المشروعات الإقليمية تندرج تحت أربعة قطاعات أساسية؛

أولها: مشروع الممرات الاقتصادية بقيمة ٩ مليارات دولار، ويتكون من ٤ ممرات تغطي مساحة ٦ آلاف كيلومتر تتمثل في ممر (مقديشو-كسمايو-لامو)، الذي يربط بين الصومال وكينيا، وممر (مقديشو-بوصاصو- بربرة) في الصومال، وممر (بربرة-جيبوتي)، الذي يربط بين الصومال وجيبوتي، وممر (كسمايو- ليبوي- جاريسا)، الذي يربط بين الصومال وإثيوبيا وكينيا[١٩].

---

(١٤) «مبادرة جديدة لتنمية منطقة القرن الإفريقي»، **أخبار الأمم المتحدة**، (٢٧، أكتوبر، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م، https://news.un.org/ar/story/2014/10/211652

(١٥) «مبادرة جديدة لتنمية منطقة القرن الإفريقي».

(١٦) «مبادرة جديدة لتنمية منطقة القرن الإفريقي».

(١٧) «مبادرة جديدة لتنمية منطقة القرن الإفريقي».

(١٨) «مبادرة جديدة لتنمية منطقة القرن الإفريقي».

(١٩) أحمد عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي»، **مجلة قراءات إفريقية**، (١٥، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/kdOH0

ثانيها: مشروع البنية التحتية للكهرباء بقيمة ١,٨٤ مليار دولار، والذي يستهدف بناء العمود الفقري للشبكة الكهربائية الصومالية، وربط خماسي القرن الإفريقي بعضها ببعض كهربائيًّا، ودعم تجارة الطاقة في القرن الإفريقي، وبناء موانٍ لتصدير النفط.

ثالثها: خلق سوق رقمية موحدة بقيمة ١,٧ مليار دولار، وخلق سوق بيانات إقليمية موحدة، وإنشاء نظام دفع إلكتروني عابر للحدود لتسهيل الصفقات التجارية، وإنشاء أنظمة خدمات حكومات إلكترونية وبنية تحتية للبيانات الرقمية[٢٠].

ورابعها: تشكيل نظام متكامل للتجارة والاقتصاد بين الدول الخمس؛ بتأسيس ٤ موانٍ، وإنشاء أنظمة جمارك ذات معايير وجودة إلكترونية ومنسقة بين الدول الخمس، وإنشاء ١٣ نقطة عبور حدودية بينها، وخلق برنامج تأمين للثروة الحيوانية في المنطقة بقيمة ١,٣ مليار دولار و١,٦ مليار دولار من القطاع الخاص، فضلًا عن تعزيز قُدُرات العنصر البشري بقيمة ١,٥ مليار دولار[٢١] من خلال تطوير المهارات وتمكين الشباب والمرأة.

ج- مبادرة التحالف الثلاثي للاندماج بين إثيوبيا والصومال وإريتريا

يتميز موقع الصومال وإثيوبيا وإريتريا في منطقة القرن الإفريقي بدرجة كبيرة من الأهمية الجيوسياسية، إذ إن الصومال يمتلك أطول ساحل في إفريقيا؛ مما يهيئ له توفير عدد كبير من الموانئ في مجال الاستثمار، وإثيوبيا لديها أكثر من مائة مليون نسمة من السكان وعدد كبير من منابع الأنهار في المنطقة، مما يهيئها بأن تكون سوقا مهمة لمنتجات الدول الثلاث، وإريتريا تطل على البحر الأحمر بمساحة تزيد على ألف كلم٢.

د- بداية تشكل التحالف الثلاثي وأهدافه

بدأت العلاقات بين الدول الثلاثة بزيارات مكوكية قام بها كل رئيس دولة بزيارة عواصم الدول الأخرى، ففي إريتريا قام آبي أحمد بزيارة تاريخية لأسمرة، في يوليو ٢٠١٨م أنهت العلاقات العدائية بين البدلين، وتوجت الزيارة بـاتفاقية مصالحة تاريخية أنهت نزاعًا استمر لأكثر من عقدين من الزمن. وعُقِد أكثر من ثلاث قمم بين رؤساء الدول الثلاث هدفها بحسب تصريح مقتضب لمكتب رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، فإن القادة الثلاث «ناقشوا قضايا اقتصادية وأمنية وسياسية، بغية توطيد العلاقات بين دولهم»[٢٢]، ما يمهد الطريق إلى مرحلة جديدة، بعيدة عن الصراعات والتوترات العسكرية في المنطقة ما يعزز التعاون والتكامل والاستقرار.

---

(٢٠) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

(٢١) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

(٢٢) الشافعي أبتدون، «القمة الثلاثية الإفريقية في أسمرة»، **العربي الجديد**، (٣١، يناير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٨، يونيو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/8TUZ8

٥- مجالات التعاون بين الدول الثلاث

أ- المجال الاقتصادي

تبدو إثيوبيا أكبر المستفيدين من إطلاق هذه المبادرة، بما يتناسب مع طموحها الإقليمي وثقلها السياسي والاقتصادي في شرق إفريقيا؛ فالمبادرة تسمح لأديس أبابا أن تستفيد من جميع الموانى البحرية في المنطقة والمطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، وهو ما يبدّد المخاوف الإثيوبية بشأن كونها دولة حبيسة، ويعزز من قدرتها على تنويع خياراتها في هذا الصدد. وتسمح هذه المبادرة أيضًا بضمان الاحتواء الإثيوبي لإريتريا خوفًا من تجدد التوترات بين الطرفين، وكذلك الاحتواء للصومال بهدف عدم قيام دولة صومالية قوية يبرز دورها الإقليمي، والذي قد يطالب بالسيادة الصومالية على الإقليم الصومالي «أوجادين» في مرحلة مقبلة[٢٣].

كما أن إثيوبيا ستستفيد من هذا الانفتاح بحيث ستكون سوقًا مشتركة للتجارة الكهربائية، والتي تُوّلد من الطاقة الكهرومائية من سد النهضة الإثيوبي، هذا إلى جانب إيجاد سوق رقمية موحّدة بقيمة ١,٧ مليار دولار، على غرار السوق الرقمية الأوروبية الموحّدة، والتي ستسمح بنقل البضائع والخدمات الرقمية وعبورهما بسلاسة بين هذه الدول.

أما الصومال فستصبح مقديشو نقطة انطلاق هذه السوق الرقمية؛ حيث يستمر مشروع خطوط الكابل البحرية، والتي تنفذها شركات أميركية وصينية، وسيمد هذا المشروع خدمة إنترنت أسرع، عبر كابل جديد لدول القرن الإفريقي[٢٤]. كما ستحقق المبادرة مكاسب أخرى للصومال، من أبرزها الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية، وتحقيق عائد يسهم في إنعاش الاقتصاد الصومالي المتراجع، الأمر الذي يمكّن الحكومة الصومالية من السعي نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية، وتعزيز مكانتها الإقليمية، خاصة إذا تمكنت من إعادة بناء قواتها وبسط سلطة هيبة الدولة في كامل ربوع الصومال.

أما إريتريا، فإن هذه المبادرة قد تمثل حالة فك العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها إريتريا بعد عقود من العقوبات الدولية والأممية عليها بعد اتهامات بدورها السلبي في تهديد استقرار وأمن منطقة القرن الإفريقي، والتي أثرت على المكانة الإقليمية للدولة الإريترية والأوضاع الداخلية على جميع المستويات؛ حيث تسمح لها مبادرة الاندماج بالانفتاح على المحافل الإقليمية التي غابت عنها منذ أكثر من عقدين[٢٥]. كما يفتح ذلك الباب أمام تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل، لا سيما في مجال الموانى البحرية الإريترية؛ خاصة مع الجانب الإثيوبي، «فميناء عصب الإريتري سيغذِي الاقتصاد الإثيوبي بلا شك، وستخرج إثيوبيا من عنق الزجاجة، أي من الدولة الحبيسة في القرن الإفريقي، إلى دولة تتمتع باستثمارات اقتصادية ضخمة في موانى

(٢٣) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

(٢٤) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

(٢٥) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

إريتريا الحيوية، كما أن أسمرة ستعيد تجارتها نحو إثيوبيا؛ إذ خسرت إريتريا مليارات الدولارات بسبب توقف تجارتها الحدودية مع إثيوبيا، والتي بلغت في ١٩٩٧م ما نسبته ٦٧٪ من تجارتها الخارجية»[٢٦]، وبسبب توقف إثيوبيا عن استخدام ميناءي عصب ومصوع، تكبدت إريتريا خسائر اقتصادية ضخمة.

ب- الشق العسكري هو الأبرز في التحالف

الجانب العسكري والأمني في التحالف كان هو الأهم، فعندما تصالح آبي أحمد مع الرئيس أفورقي على المصالحة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا في يوليو عام ٢٠١٨م، لم يكن ذلك اتفاقا على بياض؛ بل كان يهدف إلى تعاون الطرفين على تحقيق توازنات أخرى في المنطقة، خاصة ما يتعلق بالتخلص من جبهة التغراي في إثيوبيا العدو اللدود للطرفين. فالثابت أن القوات الإريترية شاركت في الحرب في إقليم التغراي والتي اندلعت في نوفمبر ٢٠٢٠م بكثافة، وأشار تقرير الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان إلى أن هنالك أدلة موثقة على نقل قوات صومالية من معسكرات تدريب عسكري في إريتريا، حيث رافقوا القوات الإريترية المشاركة في الحرب إقليم التغراي، وذلك على الرغم من النفي القاطع والمتكرر بمشاركة قواتها في الصراع في إثيوبيا[٢٧]. وقد ينتقل هذا التحالف العسكري غدا إلى الصومال لمساعدة الرئيس الصومالي في محاربة مناوئيه.

ج- الشق السياسي: إقامة حكم مركزي شمولي في بلدانهم

يبدو أن الرجال الثلاثة يشتركون أيضا في أنهم يطمحون إلى إقامة حكم فردي مركزي في بلدانهم لأطول فترة ممكنة، ويعارض القادة الثلاثة الفيدرالية، واستيعاب التنوع العرقي، والحكم المؤسسي في بلدانهم، ويفضلون بدلاً من ذلك، مركزية الدولة تحت قيادة رجل قوي يحكم بالأوامر الفردية. فأفورقي –عراب التحالف– حكم إريتريا من دون دستور أو انتخابات لما يقرب من ٣٠ عامًا (٣٤). وفي إثيوبيا اختار آبي حزبُه السياسيُّ لنقل البلاد إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٨م، وباستخدام COVID-19 كذريعة في يونيو ٢٠٢٠م، أجَّل الانتخابات وسجن خصومه، فأدت محاولته لتركيز السلطة وقمع الجماعات الإثنية العرقية المختلفة في إثيوبيا إلى حرب طاحنة في إقليم التغراي ومجاعة تلوح في الأفق[٢٨].

(٢٦) الشافعي أبتدون، «إثيوبيا: المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الإفريقي»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٩، يوليو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م،
https://studies.aljazeera.net/en/node/4332

(٢٧) «تقرير أمم يكشف عن تورط قوات صومالية في حرب إقليم التيغراي»، **الصومال الجديد**، (٨، يونيو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/Qq46q

(٢٨) «التحالف الثلاثي الذي يزعزع استقرار القرن الإفريقي»، **نيتي نيوز**، (١٠، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/LHpJy

وفي الصومال كان من المفترض أن يقوم عبد الله فرماجو بإعداد الصومال لأول انتخابات مباشرة وإكمال الدستور وتكوين جيش اتحادي للصومال. وبدلاً من ذلك سعى فرماجو ترسيخ مركزية السلطة وإضعاف الفيدرالية، وأدى إلى صراع مع الحكومات الإقليمية، وكانت ولايته انتهت في فبراير ٢٠٢١م؛ إلا أنه «اقتداءً بحلفائه الإقليميين مدد سلطته لمدة عامين آخرين، وقد أدى ذلك إلى اندلاع أزمة دستورية ونزاع مسلح، مما أجبر المشرعين الصوماليين في النهاية على إلغاء تمديد ولايته»[٢٩]. وهو أول رئيس منذ أن بدأت عملية بناء الدولة الصومالية عام ٢٠٠٠م يسعى لمحاولة البقاء في منصبه بعد انتهاء فترة ولايته من دون اتفاق.

٦- التحديات والمعوقات أمام التحالف

أ- التحالف والتحدي الأمني العام في المنطقة

التحدي الأمني الذي يسود المنطقة سيؤدي إلى عدم وجود استمرارية لسياسات اقتصادية أو أمنية ثابتة كفيلة بنجاح اتفاقيات اقتصادية بين دول المنطقة.

ففي إثيوبيا لا تزال الحرب في إقليم التغراي مستعرة، إضافة إلى نزاعاتها الأخرى مع كل من السودان ومصر في مسألة النهضة ومنطقة الفشقة مع السودان. أما في الصومال، فمن دون استتباب الظروف الأمنية والسياسية في الصومال، فإنه من الصعوبة بمكان دخوله في اتفاقيات إقليمية أو تحالفات دولية.

ب- الاندماج السياسي على حساب سيادة الدول

النزاع الإثيوبي-الصومالي جذوره تمتد منذ القرون الوسطى، فهو صراع يستمد روافده من الجغرافيا السياسية؛ فهي حرب سياسية وعسكرية موغلة في التاريخ. ومنذ العقدين الأخيرين، وخاصة في ظل حكم رئيس الوزراء الراحل، ميلس زيناوي (١٩٩٥- ٢٠١٢م)، كانت لإثيوبيا اليد الطولى في تأزيم الوضع الصومالي عبر الحرب بالوكالة (أمراء الحرب) تارة، والتدخلات السياسية والعسكرية المباشرة تارة أخرى (١٩٩٦، و٢٠٠٦م)[٣٠]، مما ترك صورة قاتمة جاثمة في الرأي العام الصومالي تجاه التدخلات السياسية الإثيوبية في شأن بلادهم، كما أثار اتفاق آبي أحمد مع الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، في مقديشو، في يونيو ٢٠١٨م، حيث اتفق الطرفان «على الاستثمار المشترك في أربعة موانئ بحرية رئيسية، وبناء شبكات الطرق الرئيسية والشرايين التي سوف تربط الصومال بالبر الرئيسي بإثيوبيا»[٣١] - جدلا

(٢٩) «التحالف الثلاثي الذي يزعزع استقرار القرن الإفريقي».

(٣٠) أبتدون، «إثيوبيا: المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرن الإفريقي».

(٣١) «نتائج زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للصومال»، **قراءات صومالية**، (١٦، يونيو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/0RMt4

واسعا وعلامات استفهام لدى الرأي العام الصومالي حول التوجه الجديد لإثيوبيا نحو الصومال، ذلك «أن الاندماج الاقتصادي الذي أعلنه آبي أحمد قد يكون مقدمة لآخر سياسي يؤدي في النهاية إلى تكوين حكومة وجيش واحد في القرن الإفريقي. وهو ما يأتي على حساب سيادة الدول»[٣٢].

وأي تحرك نحو الاندماج قد يأتي بنتائج عكسية إذا لم تسبقه مصالحات حقيقية للأزمات والموروثات التاريخية بين دول القرن الإفريقي، خاصة بين إثيوبيا والصومال.

ج- تأثير التحالف على دول في المنطقة

على الرغم من أن إثيوبيا على الصعيد السياسي تحاول إعادة تشكيل تحالفات القرن الإفريقي عن طريق خلق محور جديد مع كل من إريتريا والصومال، إلا أنه من المرجح كذلك أن يؤثر التحالف الثلاثي الجديد في القرن الإفريقي على الشركاء الإقليميين الآخرين الذين يواجهون خسائر محتملة من حيث التأثير الإستراتيجي في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن جمهورية جيبوتي لديها شعور بالقلق منذ انطلاق عملية السلام الإقليمي بين إثيوبيا وإريتريا، والتقارب الذي شهدته العلاقات الإريترية-الإثيوبية -الصومالية بأن يخلق هذا التقارب تحالفًا ثلاثيًّا يمكنه أن يؤثر على مصالحها في المنطقة، لصالح الجانب الإريتري، خاصة وأن النزاعات الحدودية لا تزال مستمرة بينها وبين إريتريا بخصوص السيادة على جزيرة «دميرة» الإستراتيجية[٣٣]. وهو ما يمثل أحد المعوقات أمام التكامل الإقليمي في القرن الإفريقي.

خاتمة

إن منطقة القرن الإفريقي شهدت الكثير من الصراعات السياسية والدينية والإثنية والقبلية في تاريخها المديد، وإن شعوب هذه المنطقة في حاجة ماسة إلى أن تتجاوز حقبة الصراعات إلى مرحلة التعاون والتآزر، بدءًا بالتعاون الاقتصادي وفتح الحدود والأسواق والسماح بحرية حركة الناس والبضائع بين دول المنطقة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التعاون السياسي والأمني وصولًا إلى الاتحاد والتعاون الإقليمي.

لكن العلاقات في المنطقة قبل أن تتطور إلى تحالف اندماجي اقتصادي أو سياسي أو أمني، فلا بد من اتخاذ خطوات مهمة أولا من قبيل بناء الثقة وتحقيق مصالحات داخلية بين الدول ذات العلاقات المتوترة وحل الإشكالات بينها، على سبيل المثال العلاقة بين إثيوبيا والصومال في حاجة إلى أن تتجاوز الماضي الأليم بطيّ

(٣٢) هدير عبد العظيم، «رئيس صومالي سابق: أميركا خذلتنا وعلى بلادي أن تواجه مصيرها منفردة»، **الجزيرة**، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٧، يونيو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/WUUZX

(٣٣) عسكر، «مستقبل مبادرة القرن الإفريقي وعملية التكامل الإقليمي».

ملف منطقة «الأوجادين» ووقف التدخلات الإثيوبية في الشأن الصومالي والاتفاق على تأكيد علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل.

فالصومال قبل أن ينتقل إلى تحالف أو اندماج إقليمي فلا بد وأن يحقق الاستقرار السياسي والأمني ويحقق الإجماع الوطني الداخلي وبناء عقده الاجتماعي والسياسي.

وإثيوبيا أيضا لا بد وأن تتجاوز مرحلة الصراعات الإثنية وأن تضع لها دستورا فيدراليًّا تجد فيه كل القوميات حقوقها الأساسية بصورة متساوية وعادلة في توزيع السلطة والثروة.

كما أن إريتريا في حاجة ماسة إلى مصالحة وطنية داخلية بوضع دستور يسمح بالحرية السياسية والحقوق الأساسية لشعبها الذي يعيش معظمه في الشتات.

كل هذه شروط أساسية مسبقة قبل الدخول في تحالفات إقليمية مشتركة بين هذه الدول نفسها.

ناميبيا:
حيثيات ما قبل اعتراف ألمانيا بارتكاب الإبادة الجماعية

د. كمال محمد جاه الله الخضر - أكاديمي سوداني - الخرطوم.

يهدف هذا المقال إلى الوقوف على محطّات أساسيّة، يمكن من خلالها تتبع المسارات المختلفة لحيثيات ما قبل الاعتراف الألماني بارتكاب إبادة جماعية في هذا القطر الإفريقي، ذلك الاعتراف الذي أعلن في ٢٨ مايو ٢٠٢١م. يفترض هذا المقال أنه ولفهم تطور قضية الإبادة الجماعية، التي ارتكبتها القوات الألمانية تجاه السكان الأصليين في ناميبيا في الفترة من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨م- لا بد من تسليط الضوء على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

أولا: حيثيات ما قبل الدعوى القضائية، التي رفعها ممثلون لشعبَي: الهيريرو والناما في مواجهة ألمانيا في يناير ٢٠١٧م، والتي تخصّ أساسًا تقديم تهمة الإبادة الجماعية.

ثانيا: الدعوى القضائية (يناير ٢٠١٧م).

ثالثا: حيثيات ما بعد الدعوى القضائية.

حيثيات ما قبل الدعوى القضائية:
بداية رحلة الاعتراف والاعتذار

في البدء لا بد من القول إن هناك أحداثًا تمهيديّة، مثّلت ما يمكن تُسمّيه بالإرهاصات، التي عبّدت الطريق لتقديم الدعوى القضائية من قبل ممثلي شعبَي الهيريرو والناما في مواجهة ألمانيا. وتعدّ تلك الدعوى علامة فارقة في الحصول على الاعتراف الألماني، لاحقا، بارتكاب ألمانيا إبادة جماعية في ناميبيا، ومعنى ذلك أن تلك الدعوى لم تكن تحمل عنصري المفاجأة والارتجال.

بعبارة أخرى، وحتى نفهم المسارات المهمة، التي سبقت تلك الدعوى، فإن الفترة التي سبقت تقديم الدعوى القضائية من قبل شعبَي الهيريرو والناما في يناير ٢٠١٧م- شهدت مجموعة من الأحداث، التي مهّدت البيئة المحفزة لتقديم تلك الدعوى، ويمكن حصر أهم تلك الأحداث، مرتبة تاريخيًّا، في النقاط التالية:

أولا: تصنيف الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥م تقرير «ويتاكر» للمجازر (التي وقعت في ناميبيا) على أنها محاولة لإبادة شعوب الهيريرو والناما في جنوب إفريقيا، وبالتالي واحدة من أقدم حالات الإبادة الجماعية في القرن العشرين[١].

ثانيا: زيارة الرئيس الألماني «رومان هيرزوك» ناميبيا في عام ١٩٩٨م، والتقاؤه زعماء الهيريرو، وإعرابه عن أسفه، وعدم اعتذاره، وإشارته إلى أن القانون الدولي، الذي يشترط التعويض لم يكن موجودا في عام ١٩٠٧م، وتأكيده التعهد بإعادة عريضة الهيريرو (التي تطالب بالاعتذار والتعويض) إلى المحكمة الألمانية[٢].

ثالثا: زيارة وزيرة التنمية الاقتصادية والتعاون الألمانية ناميبيا في ١٨ أغسطس ٢٠٠٤م، في الذكرى المائة لبدء أعمال الإبادة الجماعية. وقد اعتذرت رسميا، وعبرت عن حزنها إزاء الإبادة الجماعية، معلنة في خطابها: «نحن الألمان نقبل مسؤوليتنا التاريخية...». واستبعدت الوزيرة دفع تعويضات خاصة، لكنها وعدت بمواصلة المساعدات الاقتصادية لناميبيا، والتي تبلغ حاليا (٢٠٠٤م)، ١٤ مليون دولار سنويا[٣].

رابعا: إعادة ألمانيا في عام ٢٠١١م، ٢٠ جمجمة إلى ناميبيا على نحو رمزيّ، وتقديمها الوعود بتقديم مساعدات تقنية إلى ناميبيا، عوضا عن دفع التعويضات، من أجل تخفيف وطأة الممارسات الألمانية تاريخيا[٤].

خامسا: بداية المحادثات بين الحكومتين الألمانية والناميبية في عام ٢٠١٥م، والتي استمرت سنوات، وما تزال مستمرة، والتي من خلالها تعمل ألمانيا، وفقا للمتحدثة باسم الخارجية الألمانية، على إصدار إعلان مشترك بين البلدين، يتضمن نقاشا عاما بشأن الأحداث التاريخية، واعتذار ألمانيا عما حدث في ناميبيا، وقولها إن الاعتذار لن يترجم من الجانب الناميبي إلى ملاحقات قانونية[٥].

سادسا: اعتزام ألمانيا الاعتذار رسميا عن الإبادة الجماعية للهيريرو، في ١٤ من يوليو ٢٠١٦م؛ وذلك على لسان وزيرة الخارجية الألمانية، التي قالت: إن برلين تعتزم الاعتذار رسميا لناميبيا عن الإبادة الجماعية، التي ارتكبتها قوات الاحتلال الألمانية لعرق الهيريرو في ناميبيا، مطلع القرن العشرين[٦].

---

(١) «الإبادة العرقية للسان والهريرو والناماكوا»، **موسوعة المعرفة**، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/qZ8uB

(٢) «الإبادة العرقية للسان والهريرو والناماكوا».

(٣) «الإبادة العرقية للسان والهريرو والناماكوا».

(٤) سرحات أوراكاجي، «المجازر الجماعية في ناميبيا: تاريخ تخشاه ألمانيا»، **هيئة الإغاثة الإنسانية**، (١٨، مايو، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/D84jT

(٥) «ألمانيا ستعتذر عن إبادة جماعية في ناميبيا»، **سكاي نيوز**، (١٥، يوليو، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/Le7Q7

(٦) «ألمانيا تعتزم الاعتذار رسميا لناميبيا عن الإبادة الجماعية للهيريرو»، **صحيفة اليوم السابع**، (١٤، يوليو، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠١٦م، https://2u.pw/xep7G

انطلاقا من تلك الأحداث، يمكن القول إن الموقف الألماني خلال الفترة، التي سبقت الدعوى القضائية- اتسم بحسن النية، ومحاولة فتح صفحة جديدة في العلاقات مع ناميبيا، وتناسي مآسي ما كان خلال الحقبة الاستعمارية، على أن يتم ذلك بتدرج، على الرغم من صعوبة تنفيذ هذا الموقف. يبرهن على ذلك ما استُعرِض من زيارة للرئيس الألماني إلى ناميبيا في العام ١٩٩٨م، وزيارة وزيرة التنمية الاقتصادية والتعاون إليها في العام ٢٠٠٤م، بمناسبة مرور مائة عام على بدء عملية الإبادة الجماعية، إضافة إلى بدء محادثات جادة بين الحكومتين؛ الألمانية والناميبية.

ومن جانب آخر، نلحظ أنه وتحت ضغط تصنيف الأمم المتحدة لما حدث في ناميبيا بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٨م على أنه إبادة جماعية- أدركت ألمانيا وضعها المحرج، فجعلها في البدء تعبر عن أسفها لما حدث، وتلحق ذلك الأسف بعدم الاعتذار، ثم رفض مبدأ التعويضات، وفي الوقت نفسه تعد بعرض هذه القضية في المحكمة الألمانية (ربما خوفا من تدويل القضية)، كان ذلك في العام ١٩٩٨م. وبمرور الوقت تهيأت البيئة لألمانيا؛ لتبدأ رحلة مع الاعتراف والاعتذار، حيث شهد العام ٢٠٠٤م، مشاركة الحكومة الألمانية في الذكرى المائة للإبادة، وتقديمها اعتذارا رسميا، وإعلان مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية لما حدث، وإصرارها على استبعاد دفع تعويضات، والاكتفاء فقط بمواصلة المساعدات، التي ظلت تدفعها سنويا لناميبيا.

ومما يمكن استنتاجه من تلك الأحداث- أن ألمانيا كانت تتطلع من الجانب الناميبي أن لا يترجم ذلك الاعتذار إلى ملاحقات قانونية، تمهيدا للاعتراف الرسمي بارتكاب تلك الإبادة الجماعية، الذي حدث بالفعل في الثامن والعشرين من شهر مايو ٢٠٢١م، وإن سبقت ذلك الاعتراف ملاحقة قانونية، تمثلت في رفع دعوى قضائية تمت في يناير ٢٠١٧، فما كنه هذه الدعوى؟ وما التداعيات، التي ترتبت على الدفع بها؟

الدعوى القضائية: البدء في حصاد المكاسب المؤجلة

أُشير من قبل إلى أن هناك مجموعة من الأحداث التمهيدية المهمة، التي وقفت وراء الدعوى القضائية، التي رفعها ممثلو شعبَي الهيريرو والناما إلى محكمة أمريكية في مواجهة ألمانيا، بخصوص إبادة جماعية ارتكبت بحق الشعبين، وقد وفّرت هذه الأحداث البيئة الصالحة لرفع الدعوى.

المهم في الأمر أنه في الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠١٧- ورد في الأخبار أن مجموعتين عرقيتين في ناميبيا، أقامتا دعوى قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد ألمانيا، بتهمة اقتراف جريمة الإبادة الجماعية بحقهما، في الفترة من ١٩٠٤- ١٩٠٨م، إبان الحقبة الاستعمارية الألمانية لناميبيا.

وجاء في الخبر، الذي أوردته البي بي سي عربي- في السادس من يناير ٢٠١٧م ما نصّه: «أقام ممثلون من مجموعتي الهيريرو والناما العرقيتين الناميبيتين دعوى قضائية في نيويورك ضد ألمانيا، بتهمة اقتراف

الأخيرة جرائم إبادة بحق المجموعتين. ويسعى المدعون للحصول على تعويضات، لما يعترف به الألمان أنفسهم بأنها كانت جرائم إبادة جماعية. كما يدْعون إلى حق تمثيلهم في المفاوضات (الجارية) بين ألمانيا وناميبيا. وقد أقيمت الدعوى لدى المحكمة المناطقية الأمريكية في مانهاتن بموجب قانون صدر عام ١٩٧٩م، يتم اللجوء إليه في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان»[٧].

ومما جاء في تفاصيل ذلك الخبر- أن ممثلي المجموعتين يقولون إنهم يسعون للحصول على تعويض؛ لأن ما بين ١٨٨٤ و١٩٠٣م، صودر نحو ربع مساحات الأراضي العائدة للهيريرو والناما، دون تعويض من قبل مستوطنين بدعم رسمي، وما يزال أحفاد أولئك المستوطنين يستغلون بعضا من تلك الأراضي إلى يومنا هذا. وأن السلطة الاستعمارية الألمانية غضّت الطرف عن عمليات الاغتصاب، التي استهدفت نسوة وفتيات من الهيريرو والناما، كما تجاهلت العمالة الإجبارية، التي كان معمولا بها آنذاك[٨].

ومما جاء في تفاصيل ذلك الخبر، أيضا، أنه ضمن الفظائع، التي ارتكبتها قوات الاستعمار الألمانية- إرسال جماجم قتلى المجموعتين إلى الجامعات الألمانية، حيث أجريت عليها دراسات[٩].

كيف تعاملت ألمانيا مع هذه الدعوى القضائية، التي دفع بها ممثلون لشعبَي الهيريرو والناما في يناير ٢٠١٧م، والتي يتهمون فيها ألمانيا، بارتكاب جملة من الجرائم، تتصدرها تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحقهما في ناميبيا؟

انتظرت ألمانيا نحو عام كامل لتقول إن الدعوى القضائية، التي رفعها شعبا الهيريرو والناما في مواجهتها، لا سند لها في القانون، وفي الوقت نفسه أفصحت ألمانيا عن اعتراف مبدئي بالمسؤولية التاريخية تجاه القبيلتين، بل جعلت من المفاوضات الجارية بينها وبين ناميبيا، التي بدأت في العام ٢٠١٥م- غايتها التوصل إلى إعلان مشترك حول ما جرى من جرائم قتل واعتقال وتشريد... إبان الحقبة الاستعمارية الألمانية لناميبيا.

الشيء المهم أنه في بداية الأسبوع الثالث من شهر يناير ٢٠١٨م، بالتحديد في الخامس عشر منه- كشفت ألمانيا عن نيّتها بالكيفية، التي ستتعامل بها مع قضية الدعوى القضائية ضدها؛ حين ذكرت أن الدعوى القضائية، التي أقامتها اثنتان من القبائل في ناميبيا بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحقهما قبل مائة عام- غير مقبولة قانونيا، منوّهة باعتراف مبدئي لألمانيا بالمسؤولية التاريخية تجاه القبيلتين. وقالت

---

(٧) «مجموعتان عرقيتان في ناميبيا تقيمان دعوى ضد ألمانيا بتهمة اقتراف جريمة الإبادة الجماعية»، **البي بي سي عربي**، (٦، يناير، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠١٧م،
https://www.bbc.com/arabic/world-38536176

(٨) «مجموعتان عرقيتان في ناميبيا تقيمان دعوى ضد ألمانيا بتهمة اقتراف جريمة الإبادة الجماعية».

(٩) «مجموعتان عرقيتان في ناميبيا تقيمان دعوى ضد ألمانيا بتهمة اقتراف جريمة الإبادة الجماعية».

متحدثة باسم الخارجية الألمانية إن هذا الرأي القانوني يستند إلى «مبدأ حصانة الدولة»؛ مضيفة أن محاميا مكلفا من الحكومة الألمانية بهذا الأمر رسميًّا في نيويورك[١٠].

وفي السياق ذاته- أكّد المتحدث باسم الحكومة الألمانية «شتيفن زايبرت»، الاعتراف المبدئي لألمانيا بالمسؤولية التاريخية تجاه قبيلتي الهيريرو والناما في ناميبيا، موضحا أن المفاوضات السياسية الجارية حاليا بين ألمانيا وناميبيا- هدفها التوصل إلى إعلان مشترك حول هذا الأمر[١١].

وبعد مضي عامين ونيف من تقديم الدعوى القضائية، وعام ونيف من التعامل الألماني معها على أنها غير قانونية، واستفادة ألمانيا من مبدأ حصانة الدولة- استطاعت ألمانيا أن تنجو من الإدانة بارتكاب إبادة جماعية في حق شعبَي الهيريرو والناما، كما استطاعت أيضا أن تكسب جولة، ولكن أصحاب الدعوى القضائية، في ضوء المناخ الدولي المشجّع على التعاطي مع الحالات المشابهة- مصرون على الاستمرار في التقاضي، على الرغم من خسران هذه الجولة المهمة.

لقد حوت الأنباء الواردة في العشرين من مارس ٢٠١٩م، ما مفاده أن ألمانيا نجت من الإدانة أمام القضاء الأمريكي بالمسؤولية عن ارتكابها أول جريمة إبادة في القرن العشرين، والتي وقعت في ناميبيا. ولكن أحفاد ضحايا الإبادة لم ييأسوا، فقرروا الطعن على حكم المحكمة. وقدّم محامون ينوبون عن قبيلتي الهيريرو والناما، اللتين تسكنان ناميبيا في دعوى ضد ألمانيا؛ لارتكابها إبادة جماعية، طلبَ طعنٍ إلى محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، بعد رفض دعوى جماعية أقامتها الجماعتان أمام المحكمة الفيدرالية الأمريكية في نيويورك، بسبب جرائم مزعومة ضد الإنسانية. واستندت المحكمة في قرارها إلى مبدأ الحصانة السيادية، الذي يعني عدم جواز خضوع دولة بغير إرادتها لقضاء دولة أخرى، فلا يجوز لدولة ذات سيادة أن تفرض سيطرتها القضائية على دول أخرى ذات سيادة[١٢].

الحق أن الدعوى القضائية، التي رفعت في مواجهة ألمانيا، وإن نجت ألمانيا بعدم الإدانة بها في الجولة الأولى، فإن إصرار أصحاب المصلحة من شعبَي الهيريرو والناما، على أنهم سيكسبون في جولات أخرى، ربما تكون ذات طبيعة سياسية أكثر منها قانونية- ربما يمثل دافعا مهما في الاستمرار بطرق جميع الأبواب، ذلك أن الدعوى القضائية، التي قدموها ستثمر، ولو بعد حين.

---

(١٠) «برلين تعتبر دعوى ناميبيا بشأن الإبادة الجماعية غير مقبولة قانونيا»، **DW**، (١٥، يناير، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/6FlGX

(١١) «برلين تعتبر دعوى ناميبيا بشأن الإبادة الجماعية غير مقبولة قانونيا».

(١٢) «ألمانيا تنجو من الإدانة بارتكاب أول جريمة إبادة بالقرن العشرين وأحفاد الضحايا مصرون على ملاحقتها قضائيا»، **عربي بوست**، (٢٠، مارس، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م،

https://2u.pw/1xAE6

حيثيات ما بعد الدعوى القضائية: حصاد متلازمة الاعتراف والاعتذار

مثلما شهدت الفترة التي سبقت تقديم الدعوى القضائية مجموعة من الأحداث المهمة، التي أُشير إليها على أنها مهّدت السبيل إلى دفع تلك الدعوى إلى الأمام- نجد أن الفترة التي أعقبت تلك الدعوى، شهدت أيضا مجموعة من الأحداث المهمة، التي جاءت بمثابة تداعيات لتلك الدعوى، ولعل أهم تلك الأحداث، يمكن رصده على النحو التالي:

أولا: شهد شهر مارس ٢٠١٧م، أي بعد نحو أقل من ٣ أشهر من الدعوى القضائية- شهد دعوة ممثلين عن شعوب الهيريرو والناما الحكومةَ الألمانية والبرلمان، إلى الحوار والاعتراف رسميا بهذه الإبادة الجماعية، والاعتذار لشعبَي الهيريرو والناما، ومطالبتهم بالعظام العائدة إلى النامبيين، المحفوظة في جامعات ألمانية، مثل: برلين وفريبورغ[١٣]. وهذا يعني أن شعبَي الهيريرو والناما، لم يكتفيا فقط على المسار القانوني، لحلّ قضيتهم، حيث سلكوا طريقا آخر لتحقيق مطالبهم.

ثانيا: شهد شهر أغسطس ٢٠١٨م، إعادة ألمانيا رفات ضحايا أول إبادة جماعية، إذ سلمت إلى ناميبيا خلال حفل أقيم بكنيسة في برلين جماجمَ ورفاتًا بشريّة، لأفراد قبليين قتلوا خلال الحقبة الاستعمارية، واستخدمت الرفات خلال الحقبة الاستعمارية في تجارب لإثبات التفوق العرقي الأوروبي[١٤].

ويعد إجراء إعادة جماجم ورفات ضحايا امتدادا للإجراء نفسه، الذي بدأ في العام ٢٠١١م، أي قبل رفع الدعوى القضائية بنحو ست سنوات، ولكن الجديد هناك أن تكون عملية الإعادة في حفل يقام في كنيسة، وربما أُجرِي هذا لصبغ الحادثة بصبغة دينية، حتى يكون وقعها أكثر تأثيرا على القطر الإفريقي، الذي يعتنق ٩٠٪ من سكانه المسيحية.

ثالثا: شهد شهر مارس ٢٠١٩م، تصريح الرئيس الناميبي «هيج جينغوب» بأنه على ألمانيا تقديم اعتذار مقبول عن الإبادة الجماعية، وذلك حين قال إن بلده تتوقع من ألمانيا أن تقدّم اعتذارا مقبولا للشعب الناميبي عن الدور، الذي لعبته في الإبادة الجماعية بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٨م. وقال هذا الحديث عند إعادة نسخة من الكتاب المقدس وسوط لبطل المقاومة الناميبية «هيندريك ويتبوي» عندما تمت الإغارة على قريته[١٥].

ويفهم من هذا التصريح بأن هناك أكثر من محاولة، كانت لتقديم اعتذار عن تلك الإبادة الجماعية من قبل ألمانيا، ولكن فيما يبدو أنها لم تجد القبول من الشعب الناميبي، الذي عبّر بدلا عنه رئيسه.

رابعا: شهد شهر أغسطس ٢٠٢٠م، رفض ناميبيا عرضا تقدّمت به ألمانيا، للتعويض عن جريمة الإبادة الجماعية، التي ارتكبت ضد سكانها في أوائل القرن العشرين، واصفة إياه بغير المقبول، وأفاد بيان صادر

(١٣) أوراكاجي، «المجازر الجماعية في ناميبيا: تاريخ تخشاه ألمانيا».

(١٤) «ألمانيا تعيد إلى ناميبيا رفات ضحايا أول عملية إبادة جماعية»، بوابة **إفريقيا الإخبارية**، (٣٠، أغسطس، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/JBy2p

(١٥) «الرئيس الناميبي: على ألمانيا تقديم اعتذار مقبول عن الإبادة الجماعية»، **APA News**، (١، مارس، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/fk21Y

عن الرئاسة الناميبية أن ألمانيا امتنعت عن استخدام كلمة «تعويض»، وبدلا عنها فضّلت استخدام مصطلح «تضميد الجراح»، للمبلغ الذي يتعين دفعه، ووجدت ناميبيا أن هذا التعبير غير ملائم[١٦]. وقد اقترحت ألمانيا مبلغ عشرة ملايين يورو، تحت بند «تضميد الجراح»[١٧].

الحق أن ناميبيا نادت بحقها بالتعويض عن جريمة الإبادة الجماعية، منذ فترة سبقت تقديم الدعوى القضائية على لسان شعبي الهيريرو والناما، وظل هذا التعويض موضوعا مطالبا به باستمرار، وفي المقابل ظلت ألمانيا تستبعد هذا المطلب تماما، وعندما أصبح هذا المطلب أمرا ملزما، حاولت التحايل عليه بوسيلتين: الأولى تغيير اسمه إلى «تضميد الجراح»، والثانية تقديم مبلغ زهيد في مقابله. والواضح أن هذا التحايل لم يصادف قبولا عند الناميبيين.

خامسا: شهد الحادي عشر من شهر مايو ٢٠٢١م، كشْفَ تقارير ألمانية عن اتفاق على اتفاقية إطارية للمصالحة، وذلك بعد سنوات من التفاوض بشأن معالجة حقبة الاستعمار الألماني لناميبيا، وأوضحت إذاعة ألمانية أن الرئيس الألماني «فرانك فالتر ستاينماير»- يقترح التقدّم إلى الشعب الناميبي بطلب قبول اعتذار ألمانيا على عمليات القتل الجماعي، وذلك خلال حفل رسمي في برلمان ناميبيا[١٨]. وهذا الخبر، الذي كشفته التقارير الألمانية- يعدّ المرحلة قبل النهائية لاستحقاق ناميبيا حقّ الاعتراف الكامل من ألمانيا، بارتكابها إبادة جماعية، تخص شعبي الهيريرو والناما الناميبيين.

سادسا: شهد الثامن والعشرون من شهر مايو ٢٠٢١م، اعتراف ألمانيا رسميا بأن الجرائم، التي ارتكبها الاحتلال الألماني قبل أكثر من ١٠٠ عام بحق شعبي الهيريرو والناما في ناميبيا- هي جرائم إبادة جماعية، وقررت وفقا لتصريح وزير الخارجية الألماني «هايكو ماس» أنه: «في بادرة الاعتراف بهذه المعاناة الهائلة، التي لحقت بالضحايا- نعتزم دعم ناميبيا والأجيال اللاحقة للضحايا ببرنامج جوهري قيمته ١,١ مليار يورو؛ لإعادة البناء والتنمية[١٩].

وقد كان هذا الاعتراف الرسمي، والاعتذار الواضح نتيجة حتمية لقيادة الحكومة الناميبية، لا سيما شعبي الهيريرو والناما -أصحاب المصلحة- حملاتٍ متواصلةً، في مسارات سياسية وقانونية وتوعوية، كللت بالنجاح، فهل تقدم ألمانيا، عمليا، في تنفيذ هذا الاعتراف، وذاك الاعتذار؟ الفترة القادمة كفيلة بالإجابة عن هذا السؤال.

---

(١٦) «ناميبيا ترفض عرضا ألمانيا للتعويض عن إبادة جماعية بحق شعبها ارتكبتها القوات الألمانية ضد شعبي الهيريرو وناما اللذين قاوماها ما بين ١٩٠٤-١٩٠٨»، **وكالة الأناضول**، (١٢، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/6F3IB

(١٧) «ناميبيا ترفض عرض ألمانيا للتعويضات عن الإبادة الجماعية»، **المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣٠، مايو، ٢٠٢١م، https://defense-arab.com/vb/threads/149687/

(١٨) «الإبادة العرقية للسان والهريرو والناماكوا».

(١٩) «برلين تعترف وتعتذر: جرائم الاحتلال الألماني بحق شعب ناميبيا إبادة جماعية»، **الجزيرة**، (٢٨، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣١، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/JB0gb

العلاقات التجارية بين السودان وإثيوبيا: المعززات والتحديات
دراسة تحليلية للتبادل السلعي السوداني الإثيوبي في المدة (٢٠١٩ - ٢٠٢٠م)

حفصة عمر العاقب علي - باحثة متخصصة في العلوم الإدارية - الخرطوم.

تتناول الورقة العلاقات الاقتصادية الإفريقية- الإفريقية، دراسة تحليلية في حجم التبادل السلعي السوداني الإثيوبي، حيث تزعم الورقة أن التبادل السلعي البيني مع الجوار أكثر فائدة وأقل تكلفة ويعزز من الاستقرار السياسي في المنطقة، بيد أنه يتسم بأنه ضعيف بين الدولتين. وتهدف الورقة بصفة خاصة إلى التعريف بطبيعة وحجم التبادل السلعي مع إثيوبيا وإلى أي مدى يساهم في التنمية للبلدين، وما العوامل التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا على ديمومة هذا التبادل، وما معززات التعاون الاقتصادي الارتقائي نحو التكامل، خاصة وأن المنطقة والجغرافيا السياسية تدعم ذلك. توظف الورقة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج النظم والمنهج الإحصائي للخروج بخلاصات علمية رصينة قائمة على منهجية صحيحة.

أولًا: العلاقات التجارية البينية في القرن الإفريقي

تعد العلاقات التجارية في منطقة القرن الإفريقي قديمة، بيد أن دول المنطقة لم تطور علاقاتها التجارية بالدرجة التي تتناسب مع عمر هذه العلاقات الممتد تاريخيًّا، ولم تستطع أن تؤطر العلاقات التجارية في أي شكل من أشكال التكامل الإقليمي، بل دخلت في أتون النزاعات والصراعات البينية، فكانت التجارة عاملًا تابعًا للعلاقات السياسية تتأثر بها سلبًا وإيجابًا، ولا تختلف العلاقات بين السودان وإثيوبيا عما يحدث في الإقليم. عقب دولة ما بعد الاستقلال استمرت العلاقات التجارية بين البلدين، بيد أنها تعرضت للتذبذب كنتاج لعدم استقرار السياسات الإقليمية، بل كان الاستقرار في التذبذب هو السمة السائدة ما بين علاقات جيدة ثم متوترة ونزاع وصراع، الأمر الذي انسحب على العلاقات التجارية فلم تشهد استقرارًا يقود إلى تطورها النوعي أو الكمي.

ثانيًا: العلاقات التجارية لدولة السودان في عهد نظام الإنقاذ

الشاهد أن نظام الإنقاذ اتسم بأيديولوجيا إسلامية حاول نشرها إقليميًّا، الأمر الذي أثار حفيظة دول الجوار الإقليمي واتهمته بمحاولات تصدير الثورة الإسلامية إليها، مما قاد لعلاقات متوترة مع دول الجوار كنتاج لتوجهاته الإسلامية الأممية، فأثر على الاستقرار الإقليمي في فترته الأولى (١٩٨٩م- ١٩٩٩م)، حيث ساءت العلاقات ليس مع إثيوبيا فحسب التي اتهمته بتصدير الثورة الإسلامية، بل ساد التوتر والضعف في العلاقات مع غالبية دول الجوار، لكن في العقدين الأخيرين قبيل سقوطه تغيرت خريطة السياسات الإقليمية مع دول الجوار؛ فانتعشت التجارة البينية نسبيًّا، وصرح سفير أديس أبابا لدى الخرطوم، أبادي زمو، أن السودان يحتل المرتبة الرابعة في الاستثمارات الأجنبية في بلاده، موضحًا أن كل المجالات مفتوحة للسودانيين للاستثمار، إذ يبقى حجم التبادل التجاري متواضعًا بين البلدين مقارنة بين العلاقات السياسية والاقتصادية المتينة، خصوصًا في ظل النهضة الشاملة التي تشهدها إثيوبيا في شتى المجالات[١].

حجم التجارة الخارجية للسودان ٢٠٠٨م - ٢٠١٩م

التبادل التجاري السوداني الإثيوبي

اتسم التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا في نظام الإنقاذ بالضعف خاصة في العقد الأول، ولكن طرأ تطور نسبي في العقدين الأخيرين، حيث ارتفع حجم التجارة بين الدولتين وكشف المستشار الثاني لوزير الاقتصاد الإثيوبي ادامو اسفا عن حجم التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا، مشيرًا إلى تأرجحه تارة لصالح السودان وأخرى لصالح إثيوبيا في كل السلع، وطالب ادامو اسفا الحكومات في البلدين بتفعيل الاتفاقيات بين البلدين خاصة في المناطق الحدودية، مشيرًا لوجود عدد كبير من المستثمرين السودانيين في دولة إثيوبيا في السنوات الماضية، معربًا عن أمله بزيادة هذا العدد[٢]، في العام ٢٠١٤م قفز الاستثمار السوداني بإثيوبيا إلى ٢,٤ مليار دولار، كما ذكر رئيس جمعية المستثمرين السودانيين وتوقع أن يصل إلى ثلاثة مليارات قريبًا[٣].

---

(١) محمد مصطفى جامع، «بين السودان وإثيوبيا»، **موقع العربي الجديد**، (٢٢، مايو، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/fwVso

(٢) سلام ميديا، «٢٧ مليون دولار حجم التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا»، **موقع سلام ميديا**، (٢٧، يناير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/qTvMn

(٣) «حجم الاستثمارات في إثيوبيا يقترب من ٣ مليارات دولار»، **موقع السودانية**، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، http://www.alsudaniya-sd.com/new/s/5635.

ثالثًا: الميزان التجاري السوداني

ونلاحظ في الجدول أدناه ارتفاع العجز في الميزان التجاري، على الرغم من ارتفاع الصادرات والواردات[٤]، وعمومًا يلاحظ في الجدول أدناه أداء الميزان التجاري للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩م، ويتضح ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسودان من ٤,٣٦٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨م إلى ٥,٥٤٩,٠ في العام ٢٠١٩م بمعدل ذلك، للارتفاع الكبير في قيمة الواردات بمعدل ١٨,٣٪، على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات بمعدل ٧,٤٪ [٥].

البيان	٢٠١٨***	٢٠١٩*	معدل التغير ٪
الصادراتF.O.B	٣,٤٨٤,٧	٣,٧٤١,٦	٧,٤
الصادرات البترولية	٥١٩,٦	٥٣٢,٢	٢,٤
الصادرات غير البترولية	٢,٩٦٥,١	٣,٢٠٩,٤	٨,٢
F&C الواردات	٧,٨٥٠,١	٩,٢٩٠,٥	١٨,٣
الميزان التجاري	(٤,٣٦٥,٤)	(٥,٥٤٩,٠)	(٢٧,١)

الجدول رقم (١): إعداد الباحثة، «الميزان التجاري للسودان في عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م»، بنك السودان المركزي، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://cbos.gov.sd/sites/default/files/%D8%A7%D984%%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B120%%D8%A7%D984%%D8%B3%D986%%D988%%D98%A%202019.pdf.

الجدول رقم (٢) أدناه يتعلق بالميزان التجاري مع أهم الشركاء في التجارة الخارجية في كل من عامي ٢٠١٨م-٢٠١٩م تصدرت إثيوبيا المرتبة العاشرة، الملاحظ أن موقف الميزان التجاري عمومًا كان لصالح الشركاء لضعف الصادرات السودانية مقابل ارتفاع حجم الوارد، وفيما يلي توضيح لحركة التجارة مع إثيوبيا، يوضح الجدول رقم (٢) أداء الميزان التجاري في العامين ٢٠١٨-٢٠١٩م.

إثيوبيا	٢٠١٨**	٢٠١٩*
الصادرات	٨٦,٧	٥٣,١
الواردات	٧٦,٣	٥٣,٠
الميزان التجاري	١٠,٠	٠,١

الجدول رقم (٢): إعداد الباحثة، «الميزان التجاري للسودان مع أهم شركاء السودان في التجارة الخارجية خاص في كل من عامي ٢٠١٨م-٢٠١٩م القيمة مليون دولار »، بنك السودان المركزي، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://cbos.gov.sd/sites/default/files/%D8%A7%D984%%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B120%%D8%A7%D984%%D8%B3%D986%%D988%%D98%A%202019.pdf.

(٤) «التقرير السنوي للعام ٢٠١٩م»، **بنك السودان المركزي**، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، ص١٧٢، https://cbos.gov.sd/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%202019.pdf.

(٥) «التقرير السنوي للعام ٢٠١٩م».

الجدول أدناه يوضح نسبة الصادرات من السلع إلى إثيوبيا من إجمالي الصادرات السودانية في العام ٢٠١٨م، حيث جاءت ٢,٥٪ ثم تناقصت في العام ٢٠١٩م إلى ١,٤ من إجمالي صادرات السودان القيمة بآلاف الدولارات[٦].

الدولة	المجموع	مارس	فبراير	يناير
الصادرات إلى إثيوبيا في الربع الأول من ٢٠١٩م القيمة بآلاف الدولارات	٦,٣٦٠	٢,٢٥٢	١,٦١٩	٢,٤٨٨
الواردات من إثيوبيا في الربع الأول من ٢٠١٩م القيمة بآلاف الدولارات	٢٠,٦٧٤	٥,٥٣٥	٨,٦٤٥	٦,٤٩٤

الجدول رقم (٣): إعداد الباحثة، «نسبة صادرات السلع إلى إثيوبيا من إجمالي الصادرات السودانية ٢٠١٩م يناير – مارس »، بنك السودان المركزي، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/TUI40

الدولة	المجموع	يونيو	مايو	أبريل
الصادرات إلى إثيوبيا في الربع الثاني من ٢٠١٩م القيمة بآلاف الدولارات	٢١,٦٩٨	٤,٤٠١	٦,٥٢٤	٤,٤١٤
الواردات إلى إثيوبيا في الربع الثاني من ٢٠١٩م القيمة بآلاف الدولارات	٢٧,١٧٩	٩٣٤	٢,٩٥٨	٢,٦١٣

الجدول رقم (٤): إعداد الباحثة، «نسبة صادرات السلع إلى إثيوبيا من إجمالي الصادرات السودانية ٢٠١٩م أبريل – يونيو»، بنك السودان المركزي، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://2u.pw/TUI40

رابعاً: العلاقات التجارية بعد الثورة السودانية ديسمبر ٢٠١٩م

أقيم المؤتمر الاقتصادي المشترك بمبادرة مجلس الأعمال السوداني الإثيوبي والتي أتت في إطار «شكراً إثيوبيا»، وهي دعوة للتكامل الاقتصادي بين إثيوبيا والسودان وخطوة مهمة بالنظر لكون السودان يعد ثالث دولة في الاستثمارات بإثيوبيا، وخلص المؤتمر لتعزيز أطر التعاون الاقتصادي بين البلدين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفع التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، كما أعلن وزير المالية الإثيوبي عن زيارة وفد رفيع من بلاده للسودان[٧].

ذكر وزير المالية والتعاون الاقتصادي الإثيوبي أحمد شيدي في كلمة الافتتاحية أن المنتدى يعزز التعاون المشترك بين البلدين، فضلاً عن أنه يعزز التنمية والازدهار المشترك لدول المنطقة، مشيرًا إلى ضرورة العمل

(٦) «التقرير السنوي للعام ٢٠١٩م»، ص٢٠٠.

(٧) نهلة خليفة، «السودان وإثيوبيا حقبة جديدة لتكامل اقتصادي»، **موقع سونا**، (٣٠، سبتمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://suna-sd.net/read?id=423139.

المشترك في تحقيق التنمية المستدامة بدمج جهود القطاع الخاص والحكومات والمجتمع[٨]، كما أن فتح (المركز التجاري السوداني الإثيوبي) لتسهيل عمل المصدرين والموردين بالبلدين وإنشاء المنطقة الحرة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة أطر التعاون التجاري بين البلدين[٩].

وأوصى المنتدى بحضور ممثلي القطاعين الخاص والعام، إنشاء المنطقة الحرة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة التعاون التجاري بين البلدين وتعزيز أطر التعاون الاقتصادي واتخاذ الإجراءات الكفيلة لدفع التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين. وذكر رئيس المنتدى وجدي ميرغني محجوب، «إن التغيير الذي حدث بالسودان وإثيوبيا يجعل الأرضية جيدة لاتخاذ قرارات تصب في مصلحة ونهضة الشعبين»، وأوضح أن حجم الاستيراد في إثيوبيا يبلغ ١٦ مليار دولار، منها زيوت الطعام والقطن، مشيرًا إلى أن إثيوبيا تستورد هذه السلع من دول بعيدة، مما يُكلفها أموالًا ووقتًا طويلًا، وأكد أنه حال تمت إزالة العوائق، بفتح المصارف، وتطوير الاتفاقيات الثنائية، فإن المواطن الإثيوبي يحصل على حاجته الاستهلاكية ومواد خام بسعر جيد من السودان، وأضاف ميرغني في السودان وإثيوبيا الدولة تعتمد على الضرائب والجمارك، ولكن إذا تمت حسابات المردود الكلي فإن المواطنين بين البلدين يحصلون على احتياجهم بسعر أقل[١٠].

من جهة أخرى توجه السيد رئيس الوزراء حمدوك إلى أديس أبابا بدعوة رسمية، وعقد محادثات ثنائية مع نظيره الإثيوبي حول قضايا مختلفة في العلاقات بين البلدين، بينها الجوانب الاقتصادية والأمنية[١١]، وكان من ضمن أهداف الزيارة التخطيط لمشاريع إستراتيجية تخدم مصالح البلدين ولا تتأثر بتغيير الأنظمة السياسية هنا وهناك، وصرح القائم بالأعمال السوداني، قائلًا: «نطمح أن يصل الميزان التجاري بين البلدين إلى بليون دولار». ونوه لتراجع الميزان التجاري، وذكر أنه دون الطموح في الفترة الأخيرة؛ وذلك لأسباب سياسية اعترت العلاقات بجانب العقوبات الأحادية المفروضة من أمريكا على السودان، ما أثر على حركة انتقال النقود والتحويلات البنكية[١٢]. وبناءً على مخرجات الزيارة ولقائه برئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، إذ تطرق اللقاء لتقوية العلاقات الثنائية ودفع التبادل التجاري بين الجانبين، وتنفيذ توصيات ما اتُّفق عليه في أديس أبابا مؤخرًا بين اللجان الفنية في البلدين، بجانب التعجيل لإكمال اتفاقية

(٨) محمد حسن، «المنتدى التجاري الإثيوبي السوداني الخامس»، **موقع العين**، (٢٦، سبتمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٦، فبراير، ٢٠٢١م، https://al-ain.com/article/details-fifth-ethiopian-sudanese-addis-ababa.

(٩) «السودان وإثيوبيا يشرعان في إجراءات لدفع التبادل التجاري»، **موقع السوداني**، (٢٨، سبتمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٤، مارس، ٢٠٢١م، https://www.alsudaninews.com/?p=41559.

(١٠) «اتفاق سوداني إثيوبي على زيادة التبادل التجاري»، **موقع سودابيز**، الاسترجاع في: ١٩، فبراير، ٢٠٢١م، https://cutt.us/NaWKt

(١١) إبراهيم صالح، «حمدوك في أديس أبابا لأول مرة منذ تولي منصبه»، **موقع الأناضول**، (١٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/HjfGL

(١٢) فضل الله رابح، «حمدوك إلى أديس الخميس»، **موقع الراكوبة**، (٥، أكتوبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١١، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/QbvoI

الترتيبات التفضيلية والتجارية، إضافة إلى الانتهاء من بروتوكول قواعد المنشأ وبروتوكول تجارة الحدود وقوائم السلع، وما اتُّفق عليه من الجانب الصناعي وإقامة مراكز تجارية في البلدين، بيد أنه لم يُفعل أيٌّ من التوصيات التي جاءت، مضافًا لذلك أن التوترات والصراع الحدودي الذي نشط، عطل تفعيل هذه التوصيات المختلفة، مضافًا لذلك جائحة كورونا التي اجتاحت.

خامساً: حجم التبادل السلعي بين السودان وإثيوبيا

١- يعكس الجدول أدناه التبادل السلعي بين البلدين، ويمكن أن نجري مقاربة مع حجم التبادل السلعي بين السودان ومصر: القيمة بآلاف الدولارات، حيث كانت الصادرات بقيمة ٣٦٦,٢١٢ والواردات ٤٩٦,٣٢٥، في العام ٢٠١٩م[١٣].

الشهر	الصادرات	الواردات
١	٢,٤٨٨	٦,٤٩٤
٢	١,٦١٩	٨,٦٤٥
٣	٢,٢٥٢	٥,٥٣٥
٤	٤,٤١٤	٤,١٤٩
٥	٦,٥٢٤	٢,٩٩٨
٦	٤,٤٠١	٩٣٤
٧	٣,٠٧٩	٢,٧٤١
٨	٧,٥١٥	٢,١٣٦
٩	٤,٧٢٠	٢,٧٠٧
١٠	١,٩٠٢	١,٠٠٧
١١	٨,٥٧١	٦,٦٦٩
١٢	٥,٥٩٧	٨,٩٤٥
المجموع	**٥٣,٠٨٣**	**٥٢,٩٦١**

الجدول رقم (٥): إعداد الباحثة، «حجم التبادل السلعي بين السودان وإثيوبيا ٢٠١٩م القيمة بآلاف الدولارات»، بنك السودان المركزي، (ديسمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٢، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/E89da

(١٣) «الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية»، **بنك السودان المركزي**، (ديسمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٢، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/E89da

٢- حجم التبادل السلعي بين السودان ومصر القيمة بآلاف الدولارات الصادرات بقيمة ٢٤٢,٠٦٧ والواردات بقيمة ٣٢٥,٢٠٠ في الفترة من يناير –سبتمبر ٢٠٢٠م[١٤]، بناءً على هذه الإحصائيات يتضح أن التبادل السلعي يتجه لصالح مصر، وقد يعود السبب لجملة عوامل أهمها الاستقرار السياسي والأمني النسبي بين البلدين

الشهر	الصادرات	الواردات
١	٦,٩٩٥	٧,٣٠٩
٢	٩,١٨٤	٦,٩٨١
٣	٤,٣٧٩	١,٩٤١
٤	-	٣,٥٦١
٥	١,٤٢٦	٣,٨٦٤
٦	٢,٢٦٠	٨,٣١٩
٧	١,٥٦٦	١,٦٧٥
٨	٣,٢٢٦	٧,٥١٠
٩	٢,٣٠٨	٣,٣٦٠
المجموع	**٣١,٣٤٣**	**٤٤,٥٢٠**

الجدول رقم (٦): إعداد الباحثة، «حجم التبادل السلعي بين السودان وإثيوبيا يناير – سبتمبر ٢٠٢٠ القيمة بآلاف الدولارات»، بنك السودان المركزي، (ديسمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٢، مارس، ٢٠٢١م، https://cutt.us/E89da

بناءً على الجداول السابقة يمكن أن نستنتج أنه هناك ثبات في التبادل السلعي لجهة مصر في العامين مقابل تبادل سلعي لجهة السودان في ٢٠١٩م، وبفارق يسير مع إثيوبيا، بيد أنه شهد معدل تغير عاليًا لجهة إثيوبيا في ٢٠٢٠م بفارق عالٍ نسبيًّا، استنادًا إلى هذه الإحصائيات يتجه التبادل السلعي لصالح إثيوبيا، وهذا ما يقود إلى التساؤل وتحليل ماهية العوامل التي تعزز من التبادل بين البلدين.

سادساً: معززات التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا

هناك عدة عوامل تساعد في تعزيز التبادل التجاري بين السودان وإثيوبيا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- العوامل الجغرافية؛ حيث إن الجوار الإقليمي من أهم معززات التكامل الاقتصادي، وذلك لسهولة التبادل التجاري للقرب الجغرافي الذي يوفر تكاليف عديدة.

(١٤) «الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية».

٢- العوامل السياسية بين البلدين؛ حيث إنه عقب الثورة هناك تقارب سياسي كبير بين البلدين لم يؤثر عليه إلا حرب التغراي التي أفرزت الصراع الحدودي بين البلدين.
٣- التكامل السلعي؛ حيث إن تنوع المنتجات في البلدين يخلق حالة من التكامل السلعي بين البلدين، كما أنها تدعم القدرة التسويقية عبر خلق وإنشاء أسواق جديدة للاستهلاك والاستثمار.
٤- السياسات الاستثمارية الجاذبة؛ فمثلًا أن الحكومة الإثيوبية توفر بيئة جاذبة للاستثمار وإجراءات ميسرة سهلة، خالية من البيروقراطية العقيمة، مع وضوح قانون الاستثمار، بجانب الاستقرار الأمني والسياسي الذي تتمتع به الدولة الإثيوبية، وذلك قبل الدخول في حرب التغراي وما ترتب عليها.
٥- العوامل الاجتماعية؛ حيث إن هناك تداخلًا كبيرًا بين الشعوب، فنتج عنه معرفة اجتماعية بين الشعبين وانتشار لثقافة البلدين انتشارًا واسعًا جدًّا مع التمدد الاجتماعي بداخل الدولتين حيث إن الشعبين ملتحمان؛ مما يساعد ويعزز التبادل والانفتاح التجاري بين البلدين.
٦- العوامل التاريخية، ومنها يأتي التاريخ التجاري المشترك القديم الذي لا يبدو أنه تغير إلا فيما يتعلق بالمعينات والمعطيات الحديثة.
٧- البنية التحتية بين البلدين، تم الربط حديثا بطريق بري يربط بين البلدين؛ مما ساعد في حركة التجارة.
٨- التنمية الاقتصادية؛ حيث إن البلدين يشهدان درجة عالية من النمو الاقتصادي، فقد جاءت معدلات النمو لإثيوبيا في العام ٢٠١٧م بنحو ١٠,٩، وفي العام ٢٠١٨م بنحو ٧,٥، مقابل السودان فقد جاء معدل النمو نحو ١,٤ في العام ٢٠١٧م، أما في العام ٢٠١٨م فقد قدر بنحو ٢,٣، وهذا يعني أن البلدين يشهدان تنمية اقتصادية تظهر في مؤشرات النمو والارتفاع في الناتج القومي، مما يعزز من التبادل التجاري في إطار التكامل؛ فالتجارة تدعم النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل وتدعم المنشآت المحلية وتزودها بالخبرة.

سابعاً: معيقات التبادل السلعي بين السودان وإثيوبيا

هناك عدة معيقات للتبادل السلعي بين البلدين؛ حيث إن حركة التبادل تتأثر بجملة الأحداث الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن هذه المعيقات نأخذ الأهم كما يلي:

١- الأنظمة السياسية

تتأثر حركة التجارة بنوع النظام السائد، فكما وضح من نظام الإنقاذ أن التبادل قد تأثر بطبيعة الأيديولوجيا التي سادت وأثرت على علاقات البلدين سلبًا، وانعكس ذلك على العلاقات التجارية التي تكاد تكون توقفت.

٢- **طبيعة الاستقرار السياسي الإقليمي؛** إذ إن منطقة القرن الإفريقي حيث تقع الدولتان تعد منطقة ذات طبيعة استثنائية؛ فدرجة التفاعل بين مكوناتها السياسية عالية جدًّا، فإذا لم يكن هناك استقرار سياسي تكون حركة التجارة محدودة، ونأخذ مثالًا لذلك الحروب التي شهدها الإقليم مثل الحرب الأهلية في السودان وإثيوبيا قبل انفصال الجنوب أو إريتريا.

٣- **طبيعة التحالفات الإقليمية السائدة في المنطقة،** فتؤثر على التبادل التجاري مثل ما هو سائد الآن بين دولتي إثيوبيا إريتريا من جهة، وما بين السودان ومصر من جهة أخرى، فكلما زادت مرونة العلاقات بين البلدين ارتفع التبادل التجاري بينهما والعكس بالعكس.

٤- **البنية التحتية بين البلدين:** يمكن القول إنها أقل من عمر العلاقات التاريخية؛ حيث تتسم البنية التحتية بين البلدين بالتواضع الشديد ولم يتم الربط البري إلا مؤخرًا، مع أنه بالنظر إلى تاريخية العلاقات نجدها تتسم في فترات كثيرة بالمتانة والقوة، ولكن لم يُتَّجه إلى دعم التبادل التجاري عبر تحديث شبكة البنية التحتية.

٥- **النزاع والصراع الحدودي:** تعد مشكلة الحدود بين البلدين مشكلة قديمة متجددة منذ الخمسينيات، حيث لم تتجه الدولتان إلى حل المشكلة حلًّا جذريًّا، لذلك بمراجعة التاريخ السياسي الحدودي بين البلدين يتضح أنها كانت من أحد أهم معيقات التبادل التجاري بين البلدين، حيث إنه في فترات النزاع والصراع والحرب يقل أو ينعدم الأمن؛ مما يقطع طرق التجارة البرية ويكثر النهب والسلب.

٦- **التهريب تبدو إحصائيات البنك المركزي السوداني متواضعة جدًّا،** مقارنة بما هو فعلي على الأرض، حيث يخصم التهريب مبالغ ضخمة ولا تظهر في الجداول الرسمية للصادر والوارد، فيؤثر على الاقتصاد السوداني، وبالنظر لمعرفة القبائل الحدودية بالدولتين وسكان الولايات المتاخمة لإثيوبيا أو إريتريا يتضح أن درجة التهريب أعلى من نسب التبادل التجاري الرسمي الضعيفة للغاية مع إثيوبيا ونسب لا تذكر مع إريتريا، لذا فالتهريب من معيقات التبادل التجاري الذي يعزز العلاقات ويقويها من جهة الاقتصاد.

ثامناً: مستقبل التبادل السلعي الإفريقي في القرن الإفريقي

يمكن القول إن العصر الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية، خاصة إذا أخذنا تجربة الاتحاد الأوروبي، لذا فالنظرة الفاحصة للاتجاهات الاقتصادية العالمية المتجهة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، يجعل من الضروري النظر لمستقبل المنطقة نظرة إستراتيجية على الصعيد الاقتصادي، وبالضرورة التنبيه لأهمية الدخول في شراكات اقتصادية بين دول الإقليم أفيد وأكثر نفعًا للقرب الجغرافي الذي يمهد للتكامل السلعي،

ولكن تحتاج الأنظمة السياسية إلى الاعتقاد أن المصالح الاقتصادية للشعوب أعلى من التناكف السياسي الذي يقعد الحركة التجارية بين دول الإقليم، وترشح منطقة القرن الإفريقي كمنطقة مثالية للتكامل الاقتصادي، لما للشعوب من علاقات وثيقة الصلة بعضها ببعض والتاريخ المشترك لدول المنطقة ولسهولة انسياب الحركة التجارية، وعلى الحكومات في المنطقة تقديم بيئة استثمارية جاذبة تعين على جذب رؤوس أموال.
يعد التبادل التجاري من خلال دعم وتوفير بيئة تجارية جاذبة من أهم الوسائل المتاحة على المدى القصير لوضع البلدين في طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتكامل السلعي الاقتصادي المطلوب، وهنا يمكن القول إن إثيوبيا نجحت في توفير بيئة جذب آمنة حتى قبيل حرب التغراي.

خاتمة

تناولت الورقة التبادل السلعي بين السودان وإثيوبيا، حيث وضّحت قيمة الصادرات والواردات، وحتى تتكامل المعلومة تناولت العوامل المعززة أو المعيقة للتبادل السلعي، وتوصلت الورقة إلى أن معدل التبادل التجاري/السلعي بين السودان وإثيوبيا لا يرقى إلى درجة التاريخ التجاري المشترك أو درجة المعرفة والعلاقة الوثيقة بين البلدين أو القرب الجغرافي والجوار الحدودي، حيث وضح أن الحركة التجارية ضعيفة جدًّا عبر الإحصائيات الرسمية لبنك السودان، التي اعتُمِد عليها اعتمادًا أساسيًّا، وحركة قوية جدًّا عبر شبكات التهريب الفاعلة بين الدولتين، مما يلقي بآثاره السالبة على الدولتين.
توصلت الورقة إلى أن هناك تبادلًا تجاريًّا وتكاملًّا سلعيًّا بين الدولتين عبر رصد حركة السلع الواردة بين الدولتين، وأن التبادل السلعي بين البلدين قد عزز من القدرات التنافسية وحسن نمط الوصول إلى أسواق جديدة، وتوصي الورقة البلدين بما يلي:

١- ضرورة النهوض من الثورة السياسية إلى الثورة الاقتصادية، حيث إن البلدين شهدا ثورات عظيمة قادت إلى تغيير سياسي كبير، بيد أنه لم يصحبه تغيير اقتصادي فيجب أن توضع خريطة الثورة الاقتصادية التكاملية بين البلدين.
٢- تقنين قواعد وقوانين جاذبة لحركة التجارة السلعية.
٣- مكافحة شبكات التهريب الحدودية.
٤- مزيد من الدراسات والبحوث حول التبادل التجاري بأسلوب موسع.

تداعيات التمرد العنيف في موزمبيق على منطقة جنوب إفريقيا

محمد زكريا فضل - كاتب وباحث اقتصادي، مهتم بالشؤون الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية - بانغي.

على الرغم من النمو الاقتصادي واكتشاف الموارد الطبيعية الهائلة في جمهورية موزمبيق؛ إلا أن شعبها لم ينْعَم بالرخاء والرفاه الاقتصادي المتوقع. فبدلاً من أن يشاهد العالم مظاهر الثراء على جميع الأصعدة في ربوع موزمبيق؛ إلا أننا نتفاجأ بتصاعد أعمال العنف والإرهاب المتشدد وزهق أنفس الأبرياء على طول شريط ساحل موزمبيق تقريبا. هذه الورقة تهدف إلى التعرف على تداعيات التمرد العنيف في موزمبيق على منطقة جنوب إفريقيا.

لتحقيق هذا الهدف، ستركزّ الدراسة على إقليم كابو ديلجادو موضحة التهميش الحكومي الذي طال هذا الإقليم لسنوات عديدة، ثم توضيح تداعياته على منطقة جنوب إفريقيا، ثم يُخيم المقال بتوصيات واقتراحات موجهة لصانعي السياسات الموزمبيقيين وشركائهم الإقليميين والدوليين.

مدخل عام

تقع موزمبيق في جنوب شرق إفريقيا، تحدّها من الشمال تنزانيا ومن الغرب ملاوي وزامبيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا ومن الجنوب سوازيلاند وجنوب إفريقيا ومن الشرق المحيط الهندي. تبلغ مساحة موزمبيق ٨٠١,٥٩٠ كيلومترا مربعا، بعدد سكان يبلغ نحو ٣١,٢٥٥,٤٣٥ نسمة (تقديرات منتصف ٢٠٢٠)[١]. اللغة البرتقالية هي لغة البلاد الرسمية بجانب ماكووا، سيسينا، إلوميوا، إشوابو، ولغات أخرى. مابوتو هي عاصمة موزمبيق وأكبر مدنها. استقلت موزمبيق عن البرتقال في ٢٥ يونيو ١٩٧٥م[٢].

تتميّز جمهورية موزمبيق بتعدد الديانات وتتوزّع فيها بِنِسَبٍ مُتقاربة؛ حيث نجد أنّ ٢٨,٤ في المئة من السكان رومان كاثوليك، و١٧,٩ في المئة مسلمون، و١٥,٥ في المئة مسيحيون صهاينة، و١٢,٢

(1) "Mozambique Population," *Worldmeters*, accessed on July 11, 2021, https://www.worldometers.info/world-population/mozambique-population/.

(2) M.D.D Newitt, *A Short History of Mozambique*, (London: Oxford University Press, 2017).

في المئة مسيحيون بروتستانت، و١٨,٧ في المئة لا دينيّون، و٦,٧ في المئة ديانات أخرى[٣]. جمهورية موزمبيق عضو في الاتحاد الإفريقي وكذلك عضو أساسي في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي -سادك- Southern African Development Community (SADC)[٤]. قبل تناول تداعيات أزمة موزمبيق على منطقة جنوب إفريقيا يجدر بنا التعرف على إقليم كابو ديلجادو الواقع في شمال البلاد.

إقليم كابو ديلجادو والتهميش الحكومي

يقع إقليم كابو ديلجادو في شمال شرق موزمبيق في الحدود مع جمهورية تنزانيا من الشمال، ومقاطعة نياسا من الغرب ومقاطعة نامبولا من الجنوب. إذْ يُقَدّر عدد سكان الإقليم بـ ٢,٣ مليون نسمة تقطنه ثلاث مجموعات عرقية هي الماكوندي وماكاو ومواني[٥].

عرقية «المواني» هي أقلية مسلمة بالنسبة إلى العرقيات الأخرى داخل البلاد؛ ولكنها تمثل أغلبية في إقليم كابو ديلجادو ولها تاريخ طويل مليء بالصراعات العرقية والطائفية، أحيانا مع العرقية الكبرى الماكوندي -التي يعتنق معظم أفرادها الديانة المسيحية الكاثوليكية- وفي أحايين أخرى مع الحكومة المركزية. بحكم الجوار والتهميش من الحكومة المركزية، ظل إقليم كابو ديلجادو حضاريّاً مُرْتبِطاً بتنزانيا المجاورة أكثر من ارتباطه ببقية أقاليم البلاد الأخرى[٦].

مُنذُ انتشار الإسلام في موزمبيق في القرن التاسع عشر، كانت الطرق الصوفية ذات التوجه المعتدل والمتأثرة بالتقاليد والممارسات المحلية هي المعتقد السائد في الإقليم، وهي ما تُعْرَف محليا بـ«السنة السواحلية» (Swahili Sunnah)؛ ولكن خلال العقود الأخيرة جرى تحوُّلٌ ملحوظٌ في نمط التدين، فظهرت السلفية بفروعها المختلفة لتُزَاحم ذاك التصوف الموروث كابراً عن كابر[٧].

لطالما عُدَّ إقليم كابو ديلجادو مُهْمَلاً ومُهَمّشاً سياسيّاً ومُتَخلِفاً اقتصاديّاً؛ فبلا شك أصبح منطقةً هشةً وبيئةً خصبةً يسهل فيها نمو التطرف والعنف والإرهاب. تشير التقديرات إلى أنّ أعلى مُعَدّل أمية في موزمبيق هو

(3) Matthew Søberg Shugart,"Semi-Presidential Systems: Dual Executive and Mixed Authority Patterns," *Graduate School of International Relations and Pacific Studies*, November 30. 2015, https://link.springer.com/article/10.1057/palgrave.fp.8200087.

(٤) الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) هي منظمة حكومية دولية مقرها في جابورون، بوتسوانا. وهدفها هو تعزيز التعاون والتكامل الاجتماعي والاقتصادي الإقليمي وكذلك التعاون السياسي والأمني بين ١٦ دولة في الجنوب الإفريقي.

(5) Felix Makonye, "The Cabo Delgado Insurgency in Mozambique: Origin, Ideology, Recruitment Strategies and, Social, Political and Economic Implications for Natural Gas and Oil Exploration," *African Journal of Terrorism and Insurgency Research*, December 1, 2020 : 59-72, https://journals.co.za/doi/10.31920/2732-5008/2020/v1n3a4.

(6) Makonye, "The Cabo Delgado Insurgency in Mozambique: Origin, Ideology, Recruitment Strategies and, Social, Political and Economic Implications for Natural Gas and Oil Exploration."

(7) Hilary Matfess, "In Africa, all jihad is local," *Foreign Policy*, May 16, 2019, https://foreignpolicy.com/2019/05/16/in-africa-all-jihad-is-local/.

في كابو ديلجادو الذي يبلغ ٦٠ في المئة، وأنّ قرابة ٣٥ في المئة من الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة أصلا، و٠,٣ في المئة من السكان فقط لديهم تعليم ما بعد الثانوي؛ فضلا عن بطالة الشباب المرتفعة في الإقليم والتي تُقَدّر بأكثر من ٨٨ في المئة[٨]. هذه العوامل كلها متضافرة -فضلا عن التهميش الحكومي الطويل والمستمر للمقاطعة- جعل سكانها يتمردون على النظام المركزي ويطالبون بحقوقهم الأساسية، خاصة عرقية «الموانى» ذات الأغلبية المسلمة. الشكل ١ يبين مناطق الصراع في موزمبيق.

تداعيات التمرد العنيف على موزمبيق والمنطقة

إنّ الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لموزمبيق -وخاصة في إقليم كابو ديلجادو- ولَّدَتْ صراعاً معقدا يدور حول السلطة والمطالبة بالحقوق الأساسية، واستمرّ لعقودٍ من الزمن ثم تحول إلى تمردٍ شامل ليتصاعَدَ ويُصْبِح إرهاباً عنيفاً قد يتخطى حدود موزمبيق إلى مناطق جغرافية أخرى في القارة الإفريقية. هذه العوامل ذاتها مهّدَت الطريقَ لوصول الجماعات الراديكالية الإسلامية المتطرفة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بعد أن ضاقت بهم الأرض وبدأوا يفكرون في الانتقال إلى القارة الإفريقية. وعلى هذا المنوال، لا يُسْتَبْعَدُ أن يتمدد تنظيم داعش في القارة الإفريقية أكثر، ويبسط نفوذه في أكثر من منطقة وبقعة جغرافية من المناطق التي أصبحت خصبة لتناميه وجاذبة له.

خاصةً أن داعش لا يؤمن بالحدود الجغرافية؛ بل دائما يسعى لاستغلال المناطق الحدودية المنفلتة حتى يستطيع التحرك بمرونة ويسر؛ إذْ استطاع أن يُجَنّد في صفوفه مواطنين موزمبيقيين وتنزانيين وصوماليين وكينيين وربما من جنوب إفريقيا. فالعنف الذي شهدته موزمبيق ستكون له آثار مباشرة أو غير مباشرة على دول الجوار في الدرجة الأولى ومن ثم منطقة جنوب إفريقيا ككل، وكذلك بعض الدول الإفريقية في وسط القارة وغربها. ما يؤكد ذلك تصريح حكومة موزمبيق في بدايات الأزمة القائلُ بأن مجموعة أنصار السنة (الشباب) تسعى إلى تأسيس دولة إسلامية تضُمّ مناطق في شمال موزمبيق وجنوب تنزانيا، ومن ثم تأسيس نظام حكم يقوم على فرض الشريعة الإسلامية، وبذلك تواجه موزمبيق الآن تهديدا من شبكات الجهاد العالمي وليس مجموعة وطنية متمردة. يمكن توضيح تداعيات أزمة موزمبيق على المنطقة من خلال ما يلي:

(8) Makonye, "The Cabo Delgado Insurgency in Mozambique: Origin, Ideology, Recruitment Strategies and, Social, Political and Economic Implications for Natural Gas and Oil Exploration."

١- التداعيات على المنظمات الإقليمية

إنّ أزمة موزمبيق المتمثلة في الصراع التاريخي بين الحزب الحاكم وغريمه المعارض والذي تولّد عنه تشكيل جماعات إرهابية، سيصبح بلا شك تهديدا إقليميا ودوليا محتملاً يتطلب استجابة أممية فعالة. لكن ضعف المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي ومنظمة سادك الجنوب الإفريقية (التي تتكون من ١٦ دولة)، سيؤدي إلى تدخل أطراف دولية في هذه المنطقة. ومع ذلك، فإن بعض دول المنطقة التي استشعرت الخطر الحقيقي لهذه الجماعات وتوقعت إمكانية انتقال الإرهاب إلى أراضيها قد تتخذ قرارات فردية أو تسعى لتحريك بعض الكيانات الدولية والإقليمية للاستجابة إلى هذا الخطر.

هذا السلوك أصبح جليا في قرار بريتوريا بنشر قواتها العسكرية في شمال موزمبيق بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢١م، وذلك بعد ما استهدفت مصالح جنوب إفريقية خلال سيطرة المسلحين على مدينة «بالما». فقامت بريتوريا بدغدغة مشاعر الكيانات الدولية والإقليمية من أجل التحرك لوضح حدٍّ للتهديد الإرهابي لمصالحها وأمنها القومي بحكم وقوعها قُرْبَ الأحداث مُستغِلّةً ثقلَها الإقليمي وهيمنتها في المنطقة[٩]. ولكن مع الأسف، لم يحرك الاتحاد الإفريقي ساكنا، وأن منظمة السادك -أيضا- تفتقر إلى تقنيات وتقاليد التدخلات الجماعية لإخماد الأزمات ذات الطابع الإرهابي في دول التكتل.

تاريخيا، صادق تكتل سادك الإقليمي على التدخل لحلّ بعض الأزمات في الدول الأعضاء مرتين[١٠]، أولاهما في أغسطس ١٩٩٨م بمشاركة ثلاث دول (زيمبابوي، نامبيا، أنغولا)، لتشكيل قوات سادك المسلحة المتحالفة ضمن قوات شرق إفريقيا لحل أزمة جمهورية الكونجو الديموقراطية. وبعد شهر فقط أرسلت بوتسوانا وجنوب إفريقيا قوات عسكرية إلى ليسوتو لدحض محاولة الانقلاب، وهو التدخل الثاني[١١].

هذا العجز لحكومة موزمبيق ومنظمة سادك في مكافحة التطرف والإهاب، أتاح الفرصة للمستعمر السابق لموزمبيق (البرتقال) بأن يُرسل ٦٠ جنديا[١٢]. وما عزّز ضرورة التدخلات الدولية بيان رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي -موسى فكي- بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١م، الذي دعا فيه إلى اتخاذ إجراءات وتدابير إقليمية ودولية لمعالجة هذه الأزمة ومواجهة تهديدات الإرهابيين للأمن المشترك بين دول المنطقة[١٣]؛ لكن الاتحاد الإفريقي لم يتخذ خطوات فعلية تُذكر.

---

(9) "Mozambique: South Africa deploys forces after jihadist attacks," *DW*, accessed on July 11, 2021, https://bit.ly/3mhpnx7.

(١٠) كينيث أوميجه، **فهم فض النزاع في إفريقيا في: ديفيد ج. فرانسيس (إعداد)، إفريقيا السلم والنزاع**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠) ، ١٣٧-١٣٨.

(١١) أوميجه، **فهم فض النزاع في إفريقيا في: ديفيد ج. فرانسيس (إعداد)، إفريقيا السلم والنزاع.**

(12) "Portugal to send troops to Mozambique after brazen Palma attack by Islamic insurgents," *France 24*, March 3, 2021, https://bit.ly/3mYEfAX.

(13) "Statement of H.E. Mr. Moussa Faki Mahamat, Chairperson of the African Union Commission, on the terrorist attacks in Mozambique," African Union, March 31, 2021. https://bit.ly/3x8vVD5 .

٢- التداعيات الاجتماعية

إن الوضع الإنساني في إقليم كابو ديلجادو حرِجٌ ومُعَقّدٌ للغاية؛ إذْ إنّ آلافاً من الأشخاص الفارين من العنف تجمّعوا في بيمبا وبلدات أخرى، منهم استضافتهم بعض الأسر كالمعارف والأقارب، ما أدى إلى ضرورة توسع الخدمات العامة في العاصمة واستنزاف موارد الأسر المضيفة. بينما يُقيم آلاف آخرون في مخيمات للنازحين في جنوب المحافظة وفي المقاطعات المجاورة أيضا. حاولت الحكومة إنشاء نحو ١٠٠ قرية جديدة في الجنوب بعيدة عن مواقع العنف، ووزعت فيها بعض العائلات النازحة ومكّنتْهم من الوصول إلى الأراضي والخدمات(١٤).

يُعد هذا حلّاً مؤقتا ويبدو مناسبا إلى حدٍّ ما، إلا أنّ هذه القرى لا تستطيع استيعاب كل النازحين، فطاقتها الاستيعابية لا تتعدى أسراً قليلة فقط. ولكن، ليس مؤكدا هل الأشخاص الذين استوطنوا في تلك القرى يمكنهم التكيف مع سُبُل العيش الجديدة أم لا؟ إلا أنّ المسؤولين الأمنيين يؤكدون أنه حتى يتحسن الوضع الأمني في مناطقهم الأصلية، لا يوجد بديل سوى نقلهم إلى هذه القرى النائية نسبيا. في الوقت ذاته تشتكي العديد من المنظمات الإغاثية العالمية من الروتين الحكومي الذي أدّى إلى تأخُّرٍ في إصدار التأشيرات وتخليص المواد الغذائية وغيرها في الجمارك ما أعاق عملياتها في مختلف المناطق المحتاجة(١٥).

في أبريل ٢٠٢١م، أبرمت الحكومة -أيضًا- اتفاقية لتلَقّي ١٠٠ مليون دولار خصصها البنك الدولي لاستخدامها بصفة أساسية في دعم البنية التحتية الأساسية وتحسين سُبُل العيش لآلاف الأشخاص النازحين نتيجة الصراع والعنف(١٦). ولكن هناك العديد من الشكوك والتساؤلات حول صرف هذه الأموال لمستحقيها وعن الدور الذي ستلعبه الوكالة في المستقبل وما إذا كان لا ينبغي لها الانخراط انخراطا مباشرا أكثر مع سكان الإقليم للتعرف إلى احتياجاتهم الحالية(١٧).

في هذا الصدد، أعربت بعض منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها من عدم وجود ضمانات كافية لكيفية استعمال الأموال، كما أنها قلقة من عدم وجود تركيز كافٍ على استخدام الأموال لدعم عودة المدنيين إلى مناطقهم الأصلية(١٨). وأن الحكومة فقدت الثقة لدى سكان الوسط والشمال طوال فترات الصراع السياسي الذي استغرق عقودا من الزمن.

(14) "Stemming the Insurrection in Mozambique's Cabo Delgado," *Africa Report N°303*, June 11, 2021, https://www.crisisgroup.org/africa/southern-africa/mozambique/stemming-insurrection-mozambiques-cabo-delgado.

(15) "Stemming the Insurrection in Mozambique's Cabo Delgado."

(16) "Conflict mitigation assessment drafted by donor entity," *US Department of State*, March 12, 2021, https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-12-2021/.

(17) "Donor officials from a country providing funds to the World Bank," *World Bank Group*, April 2021, https://finances.worldbank.org/Trust-Funds-and-FIFs/Donor-Countries/pezz-bhww.

(18) "Donor officials from a country providing funds to the World Bank."

يمكننا أن نخلص إلى أن هذه الأزمة ستؤثر على التركيبة الديموغرافية للسكان؛ حيث مع مرور الزمن سيتأقلم بعض النازحين مع الظروف الجديدة، مشكلين كتلة سكانية غير متجانسة مع السكان الأصلين، ويحاولون خلق المزيد من التهميش المقصود من أجل حماية أنفسهم وكسب بعض حقوق العيش وسبل المعيشة. لأن اختلاف نمط الحياة والخصائص الاجتماعية وتزايد الطبقية بين سكان المناطق الأصليين والمستوطنين الجدد سيساعد على اتساع الفجوة بينهم ومن ثم لا يمكن الاندماج الاجتماعي، ولربما لجأت الجماعة الضعيفة إلى العنف كوسيلة حماية ذاتية، ولذا لا يُسْتَبْعَدُ تمدد العنف وانتشار الجهاديين إلى تلك المناطق.

٣- التداعيات الاقتصادية

في بداية العقد الماضي، بدتْ آفاق موزمبيق رائعة عندما بدأ السلام يحلّ بعد نزاع مسلح طال مداه ودمر البلاد. ثم بدأت موزمبيق تحقق نتائج تنموية ملموسة في مجالات شتى وحققت نموا سريعا. في تلك الأثناء، اكتسبت موزمبيق ثقة مجتمع التنمية الدولي، وحظيت بدعم كبير للميزانية الحكومية، وصاحَب ذلك مشاريع استكشافية لموارد طبيعية، واكتُشِف بالفعل أكبر حقل للغاز الطبيعي مما جعل أنظار الشركات العالمية تتجه نحو هذا البلد الفتيّ.

مع اهتمام الشركات العالمية بموزمبيق خاصة إقليمها الشمالي الغنيّ بالاحتياطات الضخمة من الغاز الطبيعي، والإمكانات الواعدة، تسارعت بعض الشركات العملاقة في مجال الطاقة لإبرام عقود تنقيب واستثمارات مختلفة؛ حيث تعمل حاليا كلٌّ من: «توتال» الفرنسية، و«أيني» الإيطالية، و«إيكسون موبايل» الأمريكية، و«بي بي» البريطانية، و«سي إن بي سي» الصينية، فضلا عن «ميتسوي» اليابانية، وبترورناس الماليزية، و«سوسال» الجنوب إفريقية. هذه الشركات ضخّتْ أموالا هائلة من أجل الحصول على حصة في هذا المشروع؛ لكن أغلب الأموال ذهبت إلى جيوب بعض مسؤولين في الحكومة الحالية التي اتهمتها جمعيات مدنية ومؤسسات دولية بالفساد الممنهج واختلاس المال العام.

هذه الأزمة، ستُلقي بظلالها على الأنشطة الاقتصادية في البلاد، خاصة أنشطة الشركات التي تعمل في مناجم الطاقة والتي تُعدّ الهدف الرئيس للجماعات الإرهابية جنبا إلى جنب مع الجيش الحكومي. فمع احتمالات تقدم الجهاديين صوب شبه جزيرة «آفونجي»، أعلنت شركة توتال سحب جميع موظفيها من موقع مشروع الغاز الطبيعي، وبذلك تكون قد ألغت البدء في أعمال هذا المشروع والذي تبلغ قيمته نحو ٢٠ مليار دولار. وبالتالي، مع تزايد تهديدات الجهاديين فإنّ خطوط الاتصالات والمصالح الحكومية في الإقليم، فضلا عن خطوط النقل البحري والتجارة الدولية، وكذلك صناعة الغاز الواعدة ستتوقف وتنهار تماما.

هذه الآثار والأضرار لا تقتصر على موزمبيق وحدها؛ بل ستطال دول الجوار كتنزانيا وجنوب إفريقيا ودول أخرى في المنطقة لحساسية الموقع الذي تتمركز فيه الجماعات الجهادية الذي يسيطر على ممر التجارة وتنقل البشر. بكل تأكيد، هذه الشركات لا تظل مكفوفة الأيدي، بل ستحرك متخذي القرار في الدول الكبرى من أجل التحرك السريع للحفاظ على مصالحها ومصالح الدول الكبرى التي يمس مصالحها تهديد الجهاديين بأسلوب أو بآخر.

٤- التداعيات السياسية والأمنية

مع ظهور داعش وتمددها في شمالي موزمبيق، يجعل دول الجوار في خطر شبه محقق، خاصة تنزانيا والكونجو الديموقراطية اللتين أصبحتا هدفا بارزا للتنظيم، وأيضا لوجود بيئة خصبة تساعد في انتشار الدواعش وأفكارهم. على سبيل المثال، في الكونجو الديموقراطية التي تتميز بسعة أراضيها ينشط تنظيم الدولة لكنه بوتيرة أقل من موزمبيق؛ حيث تبنى هجوم أبريل ٢٠١٩م الذي نُفِّذ في قرية حدودية مع أوغندا وقُتِل على إثره ثمانية جنود. إضافة إلى الهجوم الذي قام به التنظيم واستهدف سجنا كبيرا في شمال شرقي الكونجو وأطلق صراح ١٣٠٠ سجين معظمهم من المتشددين ما يوضح أنه في طريقه لتجنيد عناصر جديدة في المنطقة(١٩).

أما في تنزانيا، ففي ١٤ أكتوبر المنصرم، هوجم مركزٌ أمنيٌّ في مدينة كيتايا في منطقة متوارا جنوب تنزانيا وقتل عشرات الأبرياء، وأكدّ قائد الشرطة التنزانية حينذاك أنّ نحو ٣٠٠ إرهابي قادمين من موزمبيق هم الذين نفذوا الهجوم(٢٠). لكن تنزانيا فطِنَت لهذه المشكلة وتأهبت لها منذ بدايات الأزمة؛ حيث شددت الحراسة الحدودية مع موزمبيق لمنع أيّ تسلل إلى أراضيها شمل ذلك منْعُ المدنيين من العبور ذهابا أو إيابا إلى إقليم كابو ديلجادو حتى المدنيين الفارين من أعمال العنف منعتهم تنزانيا وردّتهم إلى الإقليم؛ فضلا عن منع تصدير المواد الغذائية عبر الحدود إلى الإقليم، فأدى إلى ارتفاع الأسعار ومزيد من المعاناة الإنسانية. هذه السياسة انتقدتها الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية لكن السلطات التنزانية لم تجد بديلا غير ذلك(٢١).

جنوب إفريقيا هي الأخرى مهددة من قبل التنظيم خاصة بعد مساعدتها لموزمبيق عام ٢٠١٧م لمواجهة التمرد في الشمال؛ حيث أنذرت الجماعةُ جنوبَ إفريقيا بأنّ تدخلها في كابو ديلجادو ستدفع ثمنه غاليا،

(١٩) «**موزمبيق وتنزانيا والكونغو.. مثلث داعش الجديد بإفريقيا (تحليل)**»، الأناضول، (٨، يوليو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١١، يوليو، ٢٠٢١م، http://bitly.ws/ftsM

(٢٠) «موزمبيق وتنزانيا والكونغو.. مثلث داعش الجديد بإفريقيا (تحليل)».

(21) "Stemming the Insurrection in Mozambique's Cabo Delgado"

وأنها ستُكَوِّنُ جماعة قتالية تمتد داخل عمق جنوب إفريقيا. كما أن انتشار التعصب الديني أوساط مسلمي جنوب إفريقيا والصراع الطائفي (السني الشيعي) القوي بينهم كَوّنَ بيئة خصبة لانتشار أفكار داعش وتناميها؛ فضلا عن وجود ممر بين موزمبيق وجنوب إفريقيا الذي تَقِلّ فيه المراقبة الأمنية الكافية وتنتشر فيه الأنشطة غير الشرعية كتهريب المخدرات وغيرها، يُعَدّ -أيضا- فرصة سانحة للتنظيم ربما يستغلها في تنفيذ عمليات مختلفة مثل التدريب والتمويل والتنقل إلى أماكن أخرى بسهولة[٢٢].

عطفا على ما سبق، تُعد الصومالُ أكثر الدول في شرق إفريقيا ترشحا لاستقطاب الجماعات الجهادية العالمية وتوطيدها في المنطقة، وذلك لخبرة الشباب المجاهدين الصومالية القتالية، وقوة تنظيمها وخطر انتشارها في شرق إفريقيا؛ حيث نجحت في تنفيذ هجمات وتأسيس خلايا تابعة لها في جميع دول شرق إفريقيا تقريبا، بما في ذلك شمال موزمبيق. كما نجحت هذه الحركة خلال أكثر من عقد من الزمن في الصمود أمام الحملات العسكرية ضدها، ولذلك فإن احتمال انتشارها في هذه المنطقة أمر وارد؛ بل احتمال تعاونها مع داعش أو الانضمام إليها ومبايعتها أمر غير مستبعد.

خاتمة

ركزّ هذا المقال على إقليم كابو ديلجادو موضحا التهميش الحكومي الذي طال هذا الإقليم لسنوات عديدة، وهي التي عدّها كثير من الباحثين الأسباب الأساسية للتمرد في موزمبيق وجذور الصراع، ثم ناقش المقال تداعيات التمرد العنيف على موزمبيق ومنطقة جنوب إفريقيا.

توصلت الدراسة إلى أنّ أهم الأسباب والعوامل وراء ظهور جماعات متشددة تحت اسم «الشباب» أو أنصار السنة هي تردي الأوضاع الاقتصادية مصحوبة بالتهميش الحكومي والحرمان عن الوصول إلى مصادر دخل خاصة الشباب؛ فضلا عن أسلوب القمع والعنف الذي واجهة الحكومة به الجماعات المتمردة في إقليم كابو ديلجادو في شمال موزمبيق.

التوصيات

في نهاية المطاف، تقدّم الدراسة توصيات واقتراحات مختصرة للأطراف الفاعلة في موزمبيق وصانعي السياسات الإقليميين والدوليين، والتي يمكن أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح نحو معالجة الأسباب الجذرية لصعود المتمردين والإرهابيين في إقليم كابو ديلجادو في شمال موزمبيق. المقترحات موجهة لحكومة

(٢٢) منى قشطة، «**ساحات جديدة.. تمدد "داعش" في موزمبيق**»، المرصد المصري، (٢١، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٨، يوليو، ٢٠٢١م، https://marsad.ecsstudies.com/42950

موزمبيق، والشركات المستثمرة في قطاعات الطاقة، وصناع السياسات في الاتحاد الإفريقي ومنظمة سادك والأمم المتحدة على حدٍّ سواء. يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- يجب أن تضع حكومة موزمبيق خطة متكاملة وشاملة للحوار الدائم مع الدول المهتمة بمواردها الطبيعية من أجل فهم تطلعات الشباب المحلي وتحدياتهم وأهدافهم والدفاع عنها ومعالجتها.
- على سلطات موزمبيق إعطاء الأولوية للحلول طويلة المدى لمشكلات الأمن في البلاد من خلال الاستثمار بوجه مكثف وهادف من أجل تعزيز قدرات القوات المسلحة الوطنية وإطلاق السياسة لواجباتها الأساسية في القانون والنظام. كما يجب أن تركز القوات المسلحة على بعض المجالات الحساسة والحاسمة كقوات قتال خاصة؛ وحدات مكافحة التمرد البحري، وتعزيز جهاز الاستخبارات وتطويره.
- على الحكومة المركزية إنهاء الخلاف التاريخي مع حزب فريليمو الشمالي والاهتمام بأقاليم الوسط والشمال وتنميتها من خلال ضخ استثمارات وخلق فرص عمل للشباب والمستثمرين خاصة في إقليم كابو ديلجادو.
- على الشركات متعددة الجنسيات ذات المشاريع المهتمة بالغاز الطبيعي والنفط أن تُكَوّن شركاء مهمين للحكومة في خلق وظائف محلية لائقة، وبنى تحتية مصممة لتطوير برامج محو الأمية، وتوفير المهارات الأساسية، والتدريب والتأهيل لليد العاملة وكبار السن نسبيا، وتوفير الخدمات الصحية الجيدة للسكان المحليين.
- يجب أن يحاول الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة تنظيم اجتماع بين حكومة موزمبيق وحلفائها الإقليميين من مجموعة سادك، والشركاء الدوليين لاستغلال إمكانات الحلّ متعدد الأبعاد للتمرد الجهادي المتجذر في كابو ديلجادو.
- يجب على صانعي سياسات الأمن والدفاع في دول جنوب إفريقيا أن يعززوا الشراكة الإستراتيجية البناءة مع الجهات الفاعلة عبر الحدود الوطنية من أجل الاستجابة السريعة لأي تهديد أمني بطريقة أكثر تنسيقاً وفعالية ضدّ الجرائم المنظمة.

فريليمو وتحديات ما بعد الحرب بالوكالة في موزمبيق

حكيم ألادي نجم الدين - باحث نيجيري مهتم بشؤون إفريقيا جنوب الصحراء - أبوجا.

كانت «جبهة تحرير موزمبيق» (Frente de Libertação de Moçambique = FRELIMO) –أو «فريليمو» باختصار– على مدى العقود الأربعة الماضية كيانًا مترادفًا للنظام السياسي والدولة والأمة معًا في موزمبيق؛ إذ تمكّن الحزب من الحفاظ على سلطته منذ استقلال البلاد رغم الانهيار الاقتصادي الذي شهدته موزمبيق، وصراعات «القوى العظمى» إبان الحرب الباردة وأزمات التمرّد المسلّح في المناطق الوسطى والشمالية، لتصبح موزمبيق اليوم مثالًا لنموذجين مختلفين: نمودج «الدولة المرنة» التي نجحت في التكيّف مع ظروفها المختلفة؛ ونموذج «الحزب المهيمن» –المتمثل في فريليمو– الذي تكوّن من نخبة حاكمةٍ حافظت على التماسك الداخلي بسياسات صارمة قد تكون شبه إقصائية أحيانًا.

وفي هذه الورقة سيكون الحديث عن النظام الحاكم في موزمبيق والخطوات التي عمّقت في مناطقَ التفاوتات التي استغلتْها عناصر خارجية لتأجيج الحرب بين عامي ١٩٧٧م و١٩٩٢م وتحديات بناء دولة ما بعد الحرب.

الكولونيالية وتكوين طبقة «المُسْتَوعَبِين»

اقتصر الوجود البرتغالي في موزمبيق في بداياته على الجيوب الساحلية الصغيرة والمراكز التجارية والأماكن التي أقام بها الأجانب، وكانت رحلة البرتغالي «فاسكو دا غاما» في عام ١٤٩٨م بمنزلة إيذانٍ لوصول البرتغاليين الذين سيطروا على هذه الأماكن واستوطنوها في عام ١٥٠٥م[١].

وقد تأثّرتْ موزمبيق إبان الكولونيالية بالتطورات السياسية في البرتغال وتوازن القوى الإقليمية والدولية[٢]؛ ففي عام ١٩٣٢م وصل «أنطونيو دي أوليفيرا سالازار» إلى السلطة في البرتغال، وأنشأ دولة دكتاتورية

(1) Heidi Gengenbach, "'Provisions' and Power on an Imperial Frontier: A Gendered History of Hunger in 16 Th Century Central Mozambique ," *The International Journal of African Historical Studies* 50, no. 3 (2017): 409–37, https://www.jstor.org/stable/44723470.

(2) Rosa Cabecinhas and Feijó João, "Collective Memories of Portuguese Colonial Action in Africa: Representations of the Colonial Past among Mozambicans and Portuguese Youths," *International Journal of Conflict and Violence* 4, no. 1 (May 2010), https://www.researchgate.net/publication/44035900_Collective_Memories_of_Portuguese_Colonial_Action_in_Africa_Representations_of_the_Colonial_Past_among_Mozambicans_and_Portuguese_Youths.

عُرفت باسم «Estado Novo» (الدولة الجديدة). وكان ضمن سياسات «الدولة الجديدة» تحويل مستعمرات البرتغال إلى مقاطعات خارجية لتعزيز الاكتفاء الذاتي للدولة البرتغالية وتحفيز البرتغاليين إلى مستعمراتها التي حُرّم فيها الأفارقة -أصحاب الأرض والموارد- من الميزات والثروات التي حصل عليها البرتغاليون[٣]. ولذا يمكن القول بأن سياسة «الدولة الجديدة» هذه توازي جهود بريطانيا في صناعة «البريطانيين السود» أو «الجنتلمان» في مستعمراتها الإفريقية[٤]، ولكنهما مختلفتان في كون البورتغاليين بموزمبيق تولّوا مناصب وضيعة ونافسوا -بحلول الخمسينيات من القرن الماضي- الموزمبقيين الأصليين في تجاراتهم الصغيرة والكبيرة في المناطق النائية وزاحموهم في خدماتهم ومناصبهم في المناطق الحضرية[٥].

وإذا كانت سياسة «أنطونيو» في البورتغال تعني تلقائيًّا أن الشريحة الكبيرة من المجتمع الموزمبيقي كانت تُبعَد عن ميزات «الدولة الجديدة»؛ فإنها تعني أيضًا أن هناك نخبة إفريقية ناشئة بدتْ في الوهلة الأولى أنها مقربة من الدولة ولكنها في الحقيقة معزولة، وقد أُطلِق على هذه النخبة الكولونيالية اسم «assimilados» أو «المُسْتَوْعَبِين»؛ وهم مجموعة من البرجوازية الإفريقية خلال الفترة الكولونيالية شكّلوا أقلية صغيرة من السكان الأفارقة، وقُدِّر عددهم في موزمبيق بنحو خمسة آلاف شخص (٥,٠٠٠) فقط من بين نحو ٨,٢ مليون شخص قبل الاستقلال[٦]. وكانت المعايير القانونية للانتقال إلى طبقة «assimilados» أن يؤدي الإفريقي المستعمَر يمينًا بتقديم كل ولائه للبورتغال، وأن تكون اللغة البرتغالية لغة حديثِه الوحيدة في بيته، وأن يتبنى «العادات الأوروبية»، التي عُدَّت الثقافة والحضارة «العليا»، وأن يتخلّى عن معتقداته «الوثنية» مع الحصول على شهادة برتغالية رسمية لشخصيته الجديدة[٧].

وإذا كانت البرتغال تعهّدت لمن استوفى معايير الاستيعاب بالحصول على امتيازات كثيرة شملتِ التساوي بين «المستوعَب» والبرتغاليين قانونيًّا؛ إلا أن الممارسة العملية والأوضاع الواقعة في المستعمرات البرتغالية أثبتتْ أن نخبة «المُسْتَوْعَبِين» لم تتمتع بهذه الامتيازات[٨]، وأن الحرية والحراك الاجتماعي الحقيقي تحت الكولونيالية وغيرها سيكونان مقيّدين مهما كانت التنازلات التي قدمها السكان الأصليون.

(3) Fernando Tavares Pimenta, "Decolonisation Postponed: The Failure of the Colonial Politics of Marcelo Caetano (1968-1974)," *Social Dynamics* 42, no. 1 (January 2, 2016): 12–30, https://doi.org/10.1080/02533952.2016.1163780.

(٤) حكيم ألادي نجم الدين، «الحكام التقليديون ودورهم في الحياة السياسية والاجتماعية المعاصرة في غرب إفريقيا»، قراءات إفريقية، (السعودية: المنتدى الإسلامي، ٢٠٢٠م)، ص ٨٢-٩١.

(5) Jason Sumich and João Honwana, "strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2," *Crisis States Research Centre*, (London , December 2007).

(6) Inge Brinkman and Kathleen E. Sheldon, "Pounders of Grain: A History of Women, Work, and Politics in Mozambique," *African Studies Review* 46, no. 2 (September 2003): 199, https://doi.org/10.2307/1514882.

(7) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(8) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

فريليمو وقيادة التحرّر من الكولونيالية

يعود عدد من القيادات الأولية لـ«جبهة تحرير موزمبيق» (فريليمو) إلى طبقة «assimilados» أو «المُسْتَوعَبِين» من العاصمة الموزمبيقية ومناطقها النائية، وانضمت إلى هؤلاء القادة أيضًا طبقاتٌ أخرى من المجتمع الموزمبيقي شاركتهم في الغضب من الاستغلال البورتغالي واليأس من إقصائهم من قبل «الدولة الجديدة». وشملتْ هذه الطبقات بسطاء المدن من الموزمبيقيين الأصليين ومستوطنوها من الهنود والمُوَلّدين ومجموعة من البرتغاليين الذين سئموا من تردّي أوضاعهم المعيشة[٩].

وقد تأسستْ فريليمو في دار السلام بـتنجانيقا في ٢٥ يونيو ١٩٦٢م، وذلك بالتوحيد بين ثلاث منظمات قومية إقليمية لتشكيل حركة نفّذت حرب عصابات موسّعة ضد المصالح البورتغالية داخل موزمبيق. وهذه المنظمات، هي: «الاتحاد الوطني الإفريقي الموزمبيقي» (Mozambican African National Union = MANU)، و«اتحاد موزمبيق الديمقراطي الوطني» (União Democrática Nacional de Moçambique = UDENAMO)، و«الاتحاد الإفريقي الوطني لموزمبيق المستقلة» (União Africana de Moçambique Independente = UNAMI)[١٠].

وقد دخلت موزمبيق بقيادة فريليمو في عام ١٩٦٤م في جهود التحرر من الكولونيالية، حيث ربطت النخبة الجنوبية قضيتها مع الشماليين بمن فيهم شعب الماكوندي، وأوجدت أهدافًا قائمة على خلفيات أفرادها الاجتماعية واطلاع بعضهم على أنشطة المقاومة في تنجانيقا وتحركات الاستقلال في بلدان إفريقية أخرى، وهو ما ساعد على تكوين تماسك ووحدة بين النخبة الثورية الموزمبيقية الناشئة بالدعم القوي من زعماء دول إفريقية مختلفة وتدريبات في شمال إفريقيا مع معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي والصين[١١].

جدير بالذكر أن السنوات من ١٩٦٢م إلى ١٩٦٩م مليئة بالتحزب داخل فريليمو؛ بل في فبراير ١٩٦٩م اغتِيْل «إدواردو موندلين» –الرئيس المؤسس لفريليمو– وعينت اللجنة التنفيذية للجبهة ثلاثية رئاسية تكونت من «أوريا سيمانغو» (نائب الرئيس المؤسس) و«ساموارا ماشيل» و«مارسيلينو دوس سانتوس»، ولكن «سيمانغو» انشق عن صفوف قيادة فريليمو، ليُنتَخب «ساموارا ماشيل» في عام ١٩٧٠م رئيسًا للجبهة و«دوس سانتوس» نائبًا له. وقد واصل «ماشيل» في طريق «موندلين» بتبنّي الماركسية اللينينية التي شكلت سياسات فريليمو بعد الاستقلال[١٢].

(9) Jason Michael Sumich, "Elites and Modernity in Mozambique" (London , 2005).

(10) Amélia Neves, D E Souto, and De Souto, "Memory and Identity in the History of Frelimo: Some Research Themes," *Kronos*, vol. 39, 2013, http://www.dhnet.org.br/educar/1congresso/082_congresso_jessie_jane.pdf,.

(11) Sumich, "Elites and Modernity in Mozambique."

(12) Colin Darch et al., "Political Rhetoric in the Transition to Mozambican Independence: Samora Machel in Beira, June 1975 1," accessed July 4, 2021, http://www.mozambiquehistory.net/.

وقد أدى سقوط نظام «الدولة الجديدة» في عام ١٩٧٤م وفشل انقلاب نوفمبر ١٩٧٥م في البرتغال إلى الضعف البرتغالي لإدارة مستعمراتها بإفريقيا، وانقلبت المعادلة في النهاية لصالح فريليمو، وتزامن مع هذه التطورات ظهور أحزاب سياسية جديدة في موزمبيق قادها فصائل منشقة عن فريليمو تحسبًا منهم خوض انتخابات متعددة الأحزاب؛ ولكنّ فريليمو أصرّت على ضرورة الاعتراف بها كالممثل الشرعي الوحيد للأمة الموزمبيقية الجديدة. وفي سبتمبر ١٩٧٤م وافقت البرتغال على طلب استقلال موزمبيق من قبل فريليمو وتشكّلت حكومة انتقالية حتى الاستقلال الرسمي في يونيو ١٩٧٥م[١٣].

على أن القرار البرتغالي بتسليم السلطة لفريليمو -دون استفتاء شعبي أو انتخابات- ورفض فريليمو مقترحات إجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وإنشاء دولة الحزب الواحد على أساس المبادئ الاشتراكية، وإعادة انتخاب الزعيم «سامورا ماشيل» رئيسًا لفريليمو ومن ثمّ الرئيس الأول لجمهورية موزمبيق- كلها خلقت أجواءً مضطربة وانتفاضة من قبل عناصر يمينية من السكان «البيض» وقدامى المحاربين المعارضين لفريليمو في الجيش الكولونيالي وبعض الموزمبيقيين الأصليين، وخلقت أيضا ساحات قتال لفصائل مختلفة لجأت بعضها إلى حلفاء البرتغال التقليديين في الحرب الباردة المستائين أيضا من عملية نقل السلطة لفريليمو (مثل جنوب إفريقيا وروديسيا والولايات المتحدة)، الذين استاؤوا أيضا من عملية نقل السلطة لفريليمو[١٤،١٥].

فريليمو ومحاولة بناء الدولة

من الإجحاف نقد فريليمو في مساعي بناء الدولة الحديثة في موزمبيق دون اعتبار العوامل الداخلية والأبعاد الإقليمية والدولية وفشل النظام، الذي تركتْه البرتغال قبل مغادرتها والذي كان مُصمَّمًا وفق مصلحتها. كما أن فهم طبيعة قيادة الزعيم «سامورا» والأسباب وراء بعض سياساته يستدعي دراسة تجاربه كطفل راعٍ في جنوب موزمبيق والصعوبات التي واجهها في النظام التعليمي الكولونيالي وعلاقته المتضاربة مع الكنيسة الكاثوليكية وعمله في مجال التمريض وصداقته مع «البيض» التقدميين، إضافة إلى الظروف التي أجبرته بحلول أغسطس ١٩٦٣م على التوجّه نحو تنزانيا للانضمام إلى متمردي فريليمو[١٦].

وقد لاحظت العديد من الدراسات الموزمبيقية أن بناء فريليمو تحالفها على أسس النخبة الجنوبية ومجموعات من الفلاحين الشماليين، أثّر في خسارتها لثقة النخب من المقاطعات الوسطى الذين سيطروا

(13) Sumich, "Elites and Modernity in Mozambique."

(14) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(15) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(16) Cabrita, J. M. (2000). The Rise of Samora Machel. In Mozambique (pp. 46-50).. Palgrave Macmillan, London., pp. 46-50.

فيما بعد على المعارضة المسلحة، وأن رؤية قادة فريليمو لمستقبل موزمبيق كانت مصممة وفق تجاربهم في الفترة الكولونيالية، وأن السياسات التي اتبعوها بعد الاستقلال أظهرت حدود وعيهم تجاه الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة على المَزارع في موزمبيق[١٧].

فمن ناحية؛ كانت قيادة فريليمو بُعيد الاستقلال تحمل رؤية قائمة على بناء مجتمع متكافئ وغير عنصري في موزمبيق، ولكن مغادرة الغالبية العظمى من البورتغاليين بعد الاستقلال أدت إلى توقف القطاعات المهنية والهياكل الإدارية والاقتصادية التي هيمنوا عليها. وقد تدخّلت فريليمو في إنقاذ العديد من الشركات وتوظيف المواطنين في مناصب إدارية بغض النظر عن مستواهم التعليمي، وأعلنت فريليمو في عام ١٩٧٧م انتقالها من جبهة عريضة القاعدة إلى حزب ماركسي لينيني قائم على مبادئ الاشتراكية العلمية بغرض تحويل البلاد بدرجة كاملة وإعادة توجيهها من مزود السلع والخدمات لروديسيا وجنوب إفريقيا إلى قوة صناعية حديثة[١٨].

وإذا سجلت فريليمو نموًّا اقتصاديًّا متقطعًا خلال الفترة الاشتراكية المبكرة[١٩]،[٢٠]؛ فقد قدّمت أيضا برنامج «homem novo» (الرجل الجديد)، لبناء أمة جديدة وتجسيد الشخصية الموزمبيقية الناشئة ونموذج المواطنة التي كانت البلاد تطّلع إليه. وكان موقف مُنظّري فريليمو أن بناء «الرجل الجديد» ضروري؛ لأن إمضاء خمسمائة عام تحت الاسترقاق والكولونيالية قد شاب وشوه إيجابيات ومحاسن المجتمع الإفريقي «التقليدي» وأنظمة حكمه الأصلي، وأن التجارب الإفريقية الماضية تستدعي إيجاد «قائمة نظيفة» لإعادة ضبط المؤسسات الاجتماعية وبناء الأمة المناسبة[٢١]،[٢٢]. وبذلك، يختلف «الرجل الجديد» عن «الرجل الإقطاعي» أو الرجل المستعمَر والرجل البرجوازي.

وإذا وجّهت فريليمو جميع الموارد المتاحة نحو تحقيق رؤيتها والمشاريع الصناعية والزراعية الحكومية الضخمة، إلا أن إستراتيجياتها زادت في التدرج الاجتماعي بين الفلاحين، واتهام فريليمو بأنها كانت تقدّم المزايا الحكومية لأولئك الذين تربطهم صلات معها. كما أن فريليمو لم تُقِم اتصالًا ببعض مناطق موزمبيق لمدة عامين تقريبًا بسبب الفوضى التي سادت فترة ما بعد الاستقلال ومحاولة تأكيد سيطرتها على المدن،

(17) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(18) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(19) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(20) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(21) Sergio Vieira, "The New Man is a Process," *Ministry of Education and Culture*, December 1977.

(22) Vieira, "The New Man is a Process."

ولم تفِ ببعض تعهداتها حول السياسات التي قالت إنها ستساعد في توفير الخدمات الأساسية الكافية مثل العيادات الصحية والتعليم والمياه[٢٣].

على أن تنفيذ فريليمو عقوبات الأمم المتحدة ضد نظام الأقلية البيضاء في روديسيا رغم إضرار هذه الخطوة بالإيرادات التي تشتد الحاجة إليها في موزمبيق، وتقديم الدعم لـ«جيش التحرير الوطني الإفريقي الزيمبابوي» (ZANLA) في روديسيا- أثارا انتقامًا مدمّرًا من قبل حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا التي جنّدت موزمبيقيين تحت قوة عسكرية معروفة باسم «المقاومة الوطنية الموزمبيقية» (Resistência Nacional Moçambicana = RENAMO) -«رينامو» باختصار- لزعزعة استقرار موزمبيق وإفشال حكومة فريليمو[٢٤]. بل تحوّل متمردو رينامو من مساعدين للجيش الروديسي ومنفّذي أعمال اللصوصية المختلفة إلى حركة غلب عليها البحث عن طرق تأمين الموارد والتمويل الخارجي ونهب الممتلكات العامة في المناطق التي سيطرت عليها بعد سقوط ممولها الرئيس (حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا). وقد نجحت رينامو فيما بعد في إيجاد أيديولوجية جذبتْ معارضي نظام فريليمو والمستائين من الفلاحين والزعماء التقليديين (regulos) الذين حرّمتْهم فريليمو من مناصبهم[٢٥].

حربٌ بالوكالة أم حربٌ أهلية؟

رأى بعض الباحثين أن ما حدث في موزمبيق من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٢م كان حربًا «أهلية»، وفضّل آخرون تسميته بعدوان خارجي، بينما تؤيّد أدوار جيران موزمبيق -خاصة روديسيا وجنوب إفريقيا- وتحركات القوى العظمى في سبعينيات القرن الماضي وصف الحادثة بـ«الحرب بالوكالة»؛ إذ تغلغلت الحرب الباردة إلى موزمبيق وصارت ساحة معركة بين أنظمة وأفكار من مصادر وطرق مختلفة[٢٦].

وفي حين يوجد من قال إن الحرب «الأهلية» كانت استجابة لإلغاء فريليمو السلطة التقليدية ونقل سكان الريف إلى القرى الجماعية وحاجة الفلاحين للاستثمار؛ فقد كان الموقف السائد أن هذه الحرب وقعت نتيجة معارضة متمرّدي رينامو -الممولين من قبل روديسيا وجنوب إفريقيا- لمحاولات فريليمو تأسيس دولة اشتراكية من حزب واحد[٢٧].

(23) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(24) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(25) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(26) Sue Onslow, "The Battle for Mozambique: The Frelimo-Renamo Struggle, 1977–1992," *Cold War History*, 2016, https://doi.org/10.1080/14682745.2016.1153849.

(27) Onslow, "The Battle for Mozambique: The Frelimo-Renamo Struggle, 1977–1992."

وقد أدّى سقوط نظام الأقلية البيضاء واستقلال زيمبابوي (روديسيا سابقًا) في أبريل ١٩٨٠م إلى تقوية موقف فريليمو العسكري وعلاقتها مع مناضلي «الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي – الجبهة الوطنية» (Zimbabwe African National Union – Patriotic Front = ZANU–PF) بقيادة «روبرت موغابي»؛ نظرًا للروابط الأيديولوجية والاتصالات بين حركات التحرير الوطنية الإفريقية، كما أرسل «موغابي» قوات زيمبابوية لمساعدة فريليمو في الدفاع عن البنية التحتية والطرق الرئيسة للنقل البري والسكك الحديدية في موزمبيق[٢٨].

وفي المقابل، تولّت جنوب إفريقيا مسؤولية تمويل وتدريب متمردي رينامو لعرقلة حصول «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» وجناحه العسكري على قواعد أمامية ولتقويض علاقة موزمبيق مع زيمبابوي. وكان لاستمرار الدعم الرسمي من قبل جيش جنوب إفريقيا لمتمردي رينامو دورٌ حاسم في انهيار اتفاق «نكومتي» لعام ١٩٨٤م؛ بل كانت فريليمو بحلول منتصف الثمانينيات من القرن الماضي قد فقدت السيطرة الفعلية على حوالي ٨٠ في المئة من أراضي موزمبيق، وقُتل الرئيس «ماشيل» في عام ١٩٨٦م عندما تحطمت طائرته الرئاسية بالقرب من حدود موزمبيق وجنوب إفريقيا[٢٩].

ومن السمات البارزة في الحرب أنها انتقلت من بُعدٍ لآخر وفق تغيّر وجهات النظر والمواقف بين قوى الحرب الباردة؛ إذ في بداية الحرب تلقت فريليمو مساعدات عسكرية وتنموية من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية، بينما حصلت رينامو على دعم تنظيمي من ألمانيا الغربية (إلى جانب ممولها التقليدي المجاور لموزمبيق). وقد أشارت مذكرات الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» إلى أنه عَدَّ الرئيس الموزمبيقي «ماشيل» قوميًّا إفريقيًّا وليس ماركسيًّا، وأن إقناع الأمريكيين في الكابيتول بعدم ماركسيته سيكون صعبًا[٣٠]. وقد تلقت فريليمو في وقت لاحقٍ دعمًا من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ بل وصف المقربون من «ماشيل» حادثة تحطم طائرته بأنها مؤامرة بين جنوب إفريقيا والاتحاد السوفياتي الذي خاف من «انزلاقه» نحو الغرب[٣١].

وقد انتهت الحرب في عام ١٩٩٢م نتيجة انهيار الدعم السوفييتي لفريليمو وتوقف التمويل الجنوب إفريقي لرينامو، ودخل الجانبان في محادثات السلام بوساطة المجلس الكنسي الموزمبيقي وإيطاليا، كما توصلا إلى اتفاقيات روما للسلام العام التي أنهت الأعمال العدائية[٣٢]. ولكن الصراع تجدّد مرة أخرى بين رينامو وفريليمو من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٩م بسبب تُهَم فساد النظام الحاكم وفشل الدولة الموزمبيقية ومزاعم حول انتخابات ٢٠١٤م العامة.

(28) Onslow, "The Battle for Mozambique: The Frelimo-Renamo Struggle, 1977–1992."

(29) Onslow, "The Battle for Mozambique: The Frelimo-Renamo Struggle, 1977–1992."

(30) Onslow, "The Battle for Mozambique: The Frelimo-Renamo Struggle, 1977–1992."

(31) Jacinto Veloso, "Papa-Letras - Memórias Em Voo Rasante," Papa-Letras, 2007, https://www.papa-letras.pt/detalhes/58/memorias-em-voo-rasante.

(32) Kathleen Sheldon and Carrie L. Manning, "The Politics of Peace in Mozambique: Post-Conflict Democratization, 1992-2000," *African Studies Review* 46, no. 3 (December 2003): 178, https://doi.org/10.2307/1515077.

وفي ديسمبر ٢٠١٦م بدأت مفاوضات السلام بإعلان الرئيس الموزمبيقي الحالي (وزعيم فريليمو) «فيليب نيوسي» رغبته في لقاء زعيم رينامو الراحل «أفونسو دلاكاما» (توفي عام ٢٠١٨م)، وطلب إقامة حوار مباشر معه، لتنتهي التوترات بمعاهدة سلام في عام ٢٠١٩م وقّعها الرئيس «فيليب» وزعيم رينامو الجديد «أوسوفو مومادي»؛ لإنهاء التمرد والأعمال العدائية المسلحة[٣٣].

موزمبيق وتحديات ما بعد الحرب بالوكالة

كان موقف الكثيرين من الباحثين المختصين بدراسات إفريقيا الجنوبية –بمن فيهم «جايسون سوميتش» و«جواو هونوانا»– أنه يصعب تحديد الحدود الفاصلة بين الدولة وحزب فريليمو في موزمبيق[٣٤]، ولعلّ ما ساهم في تبهيت هذه الحدود طولُ فترات حكم فريليمو المستمرّ إلى اليوم رغم إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد في عام ١٩٩٤م. وقد مكّن هذا البقاء في السلطة من فرض قواعدها وقيودها على التكوين السياسي لموزمبيق عمومًا وعلى المتمردين خصوصًا.

وبغضّ النظر عن وصف الباحثين السياسيين[٣٥] حكومةَ فريليمو بـ«السلطوية»، وبغض النظر عما سجّلتْه بعثات الانتخابات الدولية من حالات تزوير وترهيب[٣٦] وقتل بعض المعارضين[٣٧] في أثناء رئاسيات ٢٠١٩م، التي فاز فيها الرئيس الموزمبيقي الحالي «فيليب نيوسي»؛ فإن ما يحدث حاليًّا في الجزء الشمالي من موزمبيق يؤكد أن انتهاء تمرّد رينامو لا يعني أن حكومة فريليمو قد نجحت في حلّ المشكلات الجذرية. وقد أدّت الأنشطة الجديدة لمسلحين تحت اسم «الشباب» إلى زعزعة استقرار شمال موزمبيق وقتل ما لا يقل عن ٢,٠٠٠ مدني مع نزوح أكثر ٦٧٠ ألف شخص، وصُنّفت الحركة «جماعة إرهابية» من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدما نمت قوّتها ونفذّت غارات مختلفة في عام ٢٠٢٠م على المدن الرئيسة في الشمال – بما فيها «ماسيمبو دا برايرا»، واستهدفت في مارس من العام الجاري (٢٠٢١) عمالًا أجانب بمن فيهم الجنوب إفريقيون. وقد أشارت تقارير ميدانية ومقابلات مع السكان المحليين إلى أن ظهور متمردي الحركة كان بسبب المظالم التي تعانيها المنطقة الشمالية والتهميش السياسي للمناطق الريفية الفقيرة التي يقطنها المسلمون[٣٨].

(33) "Mozambique's former civil war foes sign landmark peace deal," France 24, August 1, 2019, https://bit.ly/3wS1y3n.

(34) Sumich and Honwana, "Strong party, weak state? Frelimo and state survival through the mozambican civil war: an analytical narrative on state-making Crisis States Working Papers Series No.2."

(35) Boaventura Monjane and Natacha Bruna, "Confronting Agrarian Authoritarianism: Dynamics of Resistance to PROSAVANA in Mozambique," *Journal of Peasant Studies* 47, no. 1 (January 2, 2020): 69–94, https://doi.org/10.1080/03066150.2019.1671357.

(36) "Mozambique: CNE recognizes irregularities in general elections," *E-Global*, October 30, 2019, https://bit.ly/35Thp5O.

(37) "Dirigentes da Renamo encontrados mortos em Tete," *VOA News*, October 18. 2019, https://bit.ly/3gUgpEJ.

(٣٨) حكيم ألادي نجم الدين، «محاولةٌ في فهم التمرّد المسلّح في موزمبيق – الأفارقة»، **الأفارقة**، (١٢، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٤، يونيو، ٢٠٢١م، https://theafrikans.com/4682

ويمكن القول بأن وفرة الموارد الطبيعية في المجتمعات المهمشة بشمال موزمبيق قد زادت في تأجيج المعارضة ضد الحكومة والتمرد عليها؛ إذ يتزامن بدء تمرّد جماعة «الشباب» وتصاعد أنشطتها المسلحة مع اكتشاف احتياطات الغاز الطبيعي في المنطقة الشمالية والتي تعد أحد أكبر الاحتياطيات في العالم، الأمر الذي أدى إلى تسارع شركات فرنسية وإيطالية وأمريكية إلى المنطقة لإقامة مشاريع نفطية وغازية مختلفة[٣٩].

وفي حين نادى الرئيس «فيليب نيوسي» في قمة استثنائية زعماءَ «مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي» (سادك) إلى تسريع التدخل الإقليمي في محاربة تمرّد حركة «الشباب»[٤٠]، إلا أن التدخل الإقليمي قد يفاقم الأزمة ويعزز انتشارها إلى دول الجوار بما فيها جنوب إفريقيا؛ لأن متمردي الجماعة بدأوا هجماتهم في ٢٠١٧م كحرب عصابات منخفضة المستوى استهدفوا من خلالها منشآت الحكومة، وفي ٢٠١٩م استهدفوا المدنيين واستولوا على الأراضي في المنطقة الشمالية، وقد صعّدوا عملياتهم ووسّعوا مناطق سيطرتهم وزادوا من تجنيدهم بعد الرد العسكري للأزمة من قبل الحكومة وتوظيف المرتزقة الروس لمحاربة المتمردين، وهي خطوة أكسبت الجماعة أيضًا تعاطف السكان المحليين[٤١].

خاتمة

يمكن القول بأن تجارب «جبهة تحرير موزمبيق» (فريليمو) في موزمبيق لبناء دولة حديثة وتطلعات قيادتها لتخطي تحديات ما بعد الاستقلال والتغلب على السياسات الاقتصادية النيوكولونيالية تشبه تجارب دول إفريقية أخرى خاضت عمليات تصفية الكولونيالية. ويمكن المقارنة أيضًا بين العوامل التي أدّت إلى الحرب بالوكالة (أو الحرب الأهلية) في موزمبيق والسمات التاريخية الرئيسة التي أدت إلى ضعف الأنظمة السياسية والاقتصادية في عدد من الدول الإفريقية، حيث حوّلت القوى الكولونيالية عددًا من البلدان الإفريقية إلى ساحات تصفية الحسابات.

وأخيرًا، يعني طبيعة أزمة جماعة «الشباب» في شمال موزمبيق أن البلاد بحاجة إلى تعزيز اللامركزية السياسية والإدارية (فضّلت رينامو في مفاوضات عام ٢٠١٣م تطبيق اللامركزية بينما أولت فريليمو اهتمامًا للمركزية)، كما أن الحاجة ملحة لبناء مؤسسات موثوقة وشفافة لإدارة الموارد الطبيعية لتلبية تطلعات المجتمعات الفقيرة في أرياف البلاد. ويمكن لموزمبيق الاستفادة من تجربة بوتسوانا وخبرة غانا في وضع آليات قوية لضمان استخدام الموارد النفطية والغازية للصالح العام وليس لإثراء النخب الحاكمة.

---

(٣٩) نجم الدين، «محاولةٌ في فهم التمرّد المسلّح في موزمبيق – الأفارقة».

(40) Lincoln Towindo, " President leaves for Mozambique to attend Double Troika summit," *The Herald*, May 27, 2021, https://bit.ly/3h4DFiu

(٤١) نجم الدين، «محاولةٌ في فهم التمرّد المسلّح في موزمبيق – الأفارقة».

موزمبيق: ديناميات الصراع الداخلي المسلح بين الحكومة والمعارضة

آية خطيب - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

تحتل جمهورية موزمبيق أهمية بالغة، فهي تقع على ساحل المحيط الهندي وتتمتع بالموارد الطبيعية؛ فهي أكبر حقل غاز بحري في المنطقة وتحتل المرتبة الرابعة عالميًّا في إنتاجه. لكنها تعاني تنامي ظاهرة الفقر وانعدام الأمن والاستقرار، نظرًا لما شهدته على مدار تاريخها من صراع مسلح عنيف، والذي استمر منذ الاستقلال ١٩٧٥م حتى ١٩٩٢م، حيث تُوصِّل إلى اتفاق سلام بين الحكومة وحركة رينامو المعارضة، ورغم انتهاء ستة عشر عاما من الصراع، إلا أنه تجدد مرة أخرى في ٢٠١٣م، قبل انتخابات ٢٠١٤م التي كانت بمنزلة اختبار لنجاح التجربة الديمقراطية ونجاح اتفاق السلام في موزمبيق. تصاعد الصراع مرة أخرى مع الانتخابات التي كشفت استحواذ الحكومة وتهميش الأحزاب المعارضة، ويتزامن ذلك مع ظهور تنظيم داعش في شمال موزمبيق وتدهور الأوضاع به منذ ٢٠١٧م، ومن ثم سنحاول تحليل الصراع ودوافع تجدده ومدى إمكانية إخماده في ظل هذه الأوضاع.

أولا: الصراع بين فريليمو ورينامو وأسبابه

تواجه موزمبيق صراعا داخليا مسلحا بين حركة المعارضة «رينامو» والحكومة الممثلة في حزب «فريليمو»، الذي يسيطر على السلطة منذ ١٩٧٦م بعد حصول موزمبيق على الاستقلال من البرتغال ١٩٧٥م، وقد كانت حركة فريليمو الممثل الرئيس لجميع الجبهات في الكفاح للحصول على الاستقلال. بعد وصولها إلى الحكم اتبعت سياسات أدت إلى انشقاق بعض الجبهات عنها، وتشكلت حركة «رينامو» المعارضة لها ولسياساتها الاشتراكية ولاستحواذها على كل موارد الدولة واستبعادها للأحزاب والحركات الأخرى. وتطور تمرد رينامو إلى أن تحول إلى صراع مسلح استمر ١٦ عامًا وانتهى بتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين في روما ١٩٩٢م، ولكنه ما زال يتجدد من آونة لأخرى[١].

(1) Colin Darch, " A Success Story Gone Wrong? The Mozambican Conflict and the Peace Process in Historical Perspective," *Friedrich-Ebert-Stiftung*, 2018.

أ- الأسباب السياسية

تتمثل في مركزية السلطة حيث تستحوذ حكومة «حزب فريليمو» على السلطة منذ الاستقلال، وتسيطر على جميع مؤسسات وموارد الدولة، فقد اتبعت نظام حكم مركزي يُمكّن الفائز من السيطرة على الدولة ومقدراتها؛ بل إنها لم تعترف بوجود أي جهة معارضة لها وتُصر أنها الحزب الشرعي الوحيد في البلاد، الذي من حقه تولي زمام الحكم[٢].

قد أُثرت تلك السياسات على العلاقة بين فريليمو «الحزب الحاكم» ورينامو المعارضة، حيث سمحت بتغلب فريليمو دائما، وضمان قاعدتها الشعبية حتى في مناطق سيطرة رينامو؛ مما جعل الأخيرة تُطالب باللامركزية كي تعطيها فرصة للوجود ولإعادة توزيع السلطة من خلال انتخابات مباشرة من السكان المحليين لحكام المقاطعات العشرة في البلاد، بدلا من أن يعينهم الحزب الحاكم «فريليمو»، فتجعل هُناك قدرا من تكافؤ الفرص في توزيع السلطة وإدارة موارد الدولة الطبيعية بين الطرفين. رفضت الحكومة ذلك فهي ترغب في الحفاظ على مكاسبها، فازداد الصراع واستخدم العنف الطرفان؛ حيث لجأت رينامو إلى حمل السلاح ضد الحكومة، فأدى إلى إضعاف الدولة وانعدام الأمن في البلاد[٣].

السياسة الاشتراكية التي اتبعتها الحكومة لها دور كبير في اشتعال الصراع، خاصة وأن هذا التوقيت كان يمر العالم بمرحلة الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، بالإضافة إلى وجود حكومتي الفصل العنصري في روديسيا وجنوب إفريقيا ذواتي النهج الرأسمالي، فحين فرضت موزمبيق عقوبات على روديسيا، شكّلت روديسيا وجنوب إفريقيا قوات معارضة مسلحة ودعمتاها لزعزعة الاستقرار في موزمبيق، ومن ثم فيعد هذا الصراع بمنزلة حرب بالوكالة في ظل الحرب الباردة[٤].

ب. الأسباب الاقتصادية

تكمن الفوارق في موزمبيق حول عدم المساواة الإقليمية بين الوسط، الجنوب والشمال، فهي ليست حول العرق والدين كغالبية الدول الإفريقية، يتضح ذلك في تركز السلطة في الجنوب في العاصمة مابوتو، ولذا؛ تنشط فيها الموارد والقطاعات الاقتصادية، في حين تظل الأقاليم الوسطى والشمالية مهمشة وتفتقر إلى النمو الاقتصادي، وتُعاني معدلات بطالة وفقر مرتفعة وأيضا لا تتوافر بها المرافق والخدمات الأساسية[٥].

(2) Pezu c. Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight," *Institute for Peace and Security Studies* 1 (April 21, 2020), https://www.africaportal.org/publications/mozambique-conflict-insight/.

(3) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight."

(4) Joseph Hanlon, Mozambique, "The War Ended 17 Years ago, but we are Still Poor," *Conflict, Security & Development*, March 9, 2010, https://2u.pw/9hq5O

(5) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight," 4.

ثانيا: أطراف الصراع وأدوات كل منهما

يدور الصراع الداخلي المسلح في موزمبيق منذ السبعينيات بين الحكومة المتمثلة في الجبهة الوطنية «فريليمو» الحاكمة وحركة المعارضة «رينامو».

أ- الحكومة

تتمثل في جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو»، التي قادت حركة التحرير الوطنية للحصول على الاستقلال، وتأسست سنة ١٩٦٢م من خلال توحيد الحركات القومية المنفصلة في جبهة واحدة، لتعزيز موقفها في كفاحها ضد الاستعمار البرتغالي. وبعد الحصول على الاستقلال أصبحت هي الحزب الحاكم في موزمبيق منذ عام ١٩٧٥م، فسيطرت على السلطة من خلال نظام الحزب الواحد المُهيمن، وتبنت فريليمو النهج الماركسي اللينيني إلى أن انتهى في عام ١٩٩٤م، حيث انتهى نظام الحزب الواحد وانتُهِج نظام حزبي متعدد الأطراف[٦].

يتمثل هدف فريليمو في تعزيز استمرارها في السلطة من خلال نظام مركزي، مكّنها من الحفاظ على بقائها في الحكم أكثر من أربعين عاما. وتسيطر النخبة الحاكمة على موارد الدولة واقتصادها، مما أعطاها القوة لتكون الأساس في المجتمع الموزمبيقي[٧].

أما الأدوات التي استخدمتها الحكومة في مواجهة رينامو فهي اعتمدت بداية على الشرعية التاريخية بإبراز دورها في الحصول على الاستقلال، وركزت على ذلك في اكتساب شرعيتها الشعبية، واتبعت السياسة الاشتراكية نهجًا للدولة، وسعت إلى تسويغ كل ذلك بالقول بأن المعارضة ليس لها حق شرعي في الوجود، وأنها تهدد الأمن والاستقرار في البلاد[٨].

اتبعت سياسة إعادة الصياغة (reframing)، فهدفها جعل فريليمو هي الحزب الوحيد الذي يعبر عن الإرادة السياسية الوطنية، حتى أنها لم تقبل الاعتراف بحركة رينامو كحركة، ورفضت أي تعبير منها عن المظالم السياسية، فرأت أنهم -مقاتلي رينامو- مجرد «قطاع طرق»؛ ولذلك واجهت الحكومة احتجاجات رينامو بالعنف، فتطور الصراع ولجأت الأخيرة إلى حمل السلاح وأصبح لديها جناح عسكري[٩].

ب- المقاومة الوطنية الموزمبيقية «رينامو»

هي حزب المعارضة الرئيس المنافس لفريليمو، تشكلت ١٩٧٦م كحركة سياسية مناهضة للشيوعية بدعم من روديسيا وجنوب إفريقيا للإطاحة بالحكومة الاشتراكية، انضم إليها الكثير من المنشقين عن

(6) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight," 6.
(7) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight."
(8) Darch, " A Success Story Gone Wrong? The Mozambican Conflict and the Peace Process in Historical Perspective," 8.
(9) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight."

فريليمو، وتحولت إلى حزب سياسي بعد اتفاق السلام الشامل في روما ١٩٩٢م، كما شاركت باستمرار في الانتخابات التي أجريت، منذ أول انتخابات تعددية حزبية في عام ١٩٩٤م[١٠].

سعت في البداية إلى أن يعترف بها كحزب أو حركة شرعية لها حق في الوجود والوصول إلى السلطة، ثم بعد اتفاق السلام ١٩٩٢م واعتراف الحكومة بها كحزب، أصبحت تنادي بمزيد من اللامركزية والحكم الذاتي بدلاً من سيطرة الحزب الحاكم وبحقها في تولي الحكم[١١].

عملت على توسيع صراعها المسلح مع الحكومة فتحول الأمر إلى حرب أهلية، بينما هو صراع بين حزبين كل منهما يرفض إضفاء شرعية على الطرف الآخر، كما أنها تُعرف نفسها بحركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية. حينما اشتد الصراع استخدمت أداة عسكرية، فأسست جناحا عسكريا لها سنة ١٩٧٦م خاصة بعد هجوم القوات الحكومية على مقرها، واعتمدت في نشاطها على حرب العصابات، فقامت بحملة لإرهاب السكان في الريف والتخريب في البنية التحتية[١٢].

بعد اتفاق السلام الموقع ١٩٩٢م، واجهت تحدي تحويل نفسها من قوة متمردة إلى حزب سياسي، فأعطت بعض أعضائها تدريبًا أساسيًّا على المهارات الأساسية للمشاركة في العملية السياسية. بالفعل كان أداؤها جيدا في أول انتخابات بعد الاتفاق ١٩٩٤م، وكانت حزب المعارضة الرئيس في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت حينها. ثم أصبحت تضغط على الحكومة بوسيلة أخرى، وهي مقاطعة الانتخابات والدعوة لإلغائها، وحين لا تستجيب الحكومة لها، تعلن التمرد مثلما حدث في عامي ٢٠١٣م و٢٠١٩م، حيث تجدد الصراع مرة أخرى[١٣].

ثالثا: أطوار تعثر المفاهمات وانعكاسات ذلك سياسيا

رغم تسوية الصراع في ١٩٩٢م من خلال اتفاق السلام في روما، ظل الوضع مضطربا سياسيًّا لانتشار أعمال شغب واغتيالات، واقتصاديًّا لارتفاع أسعار الغذاء، كما أن حركة رينامو لم تسلم جميع الأسلحة وما يزال لديها جيش صغير. وفي حين نُصّ في الاتفاق على تسليم جميع الأسلحة وإدماج مقاتليهم إلى الجيش النظامي لكن لم يتم تنفيذ ذلك. كما أن الحكومة ما زالت تتبع الهيكل الإداري المركزي، حيث تسيطر على كل مفاصل الدولة وتستغل الموارد المعدنية والطبيعية لصالحها، مما يؤجج الصراع بينها وبين المعارضة

(10) Sayaka Funada-Classen, *The Origins of War in Mozambique: A History of Unity and Division*, (Japan: African minds, 2013): 20.

(11) Funada-Classen, *The Origins of War in Mozambique: A History of Unity and Division.*

(12) Funada-Classen, *The Origins of War in Mozambique: A History of Unity and Division*.

(١٣) مادي إبراهيم كانتي، «اضطرابات متجددة: دور المنظمات الإفريقية في الصراعات في بوروندي وموزمبيق»، **اتجاهات الأحداث**، (يونيو، ٢٠١٦م)، ٨٣، الاسترجاع في: ٤، يونيو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/I0RPn

خاصة بعد اكتشافات الغاز الطبيعي بكميات هائلة. ولعل من أبرز القضايا التي حفزت اشتعال الصراع من جديد، ما يلي:

أ- الانتخابات

بعد اتفاق السلام الشامل ١٩٩٢م، كان أمام حركة رينامو تحدٍ كبير وهو تحويل نفسها من حركة متمردة إلى حزب سياسي يشارك في العملية السياسية، ويسعى إلى الوصول للسلطة، فعملت على تقوية إمكاناتها السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية، وفعليًّا تمكنت من الحصول على نسبة تمثيلية جيدة في انتخابات ١٩٩٤م، واستطاعت أن تثبت نفسها كحزب معارض رئيس، بينما انخفضت نسبتها في الانتخابات التي كانت منذ ١٩٩٩م إلى ٢٠١٤م، واستطاع حزب فريليمو الفوز واكتساح تلك الانتخابات، ونلاحظ أنه قد نُشرت عدة تقارير من رينامو وجبهات أخرى معارضة عن استخدام فريليمو للموارد الحكومية لتمويل الانتخابات ولدعم حملاتها الانتخابية لوجستيًّا، فأثر ذلك على حزب رينامو خاصة في ظل افتقاره للتمويل اللازم، ومن ثم تضاءلت احتمالات وصولها إلى السلطة سلميًّا[١٤].

الحزب السياسي	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠١٤
فريليمو	١٢٩	١٣٣	١٦٠	١٩١	١٤٤
رينامو	١١٧	١١٢	٩٠	٥١	٨٩
UD	٩	-	-	-	-
MDM	-	-	-	٨	١٧

جدول(١): توزيع المقاعد البرلمانية في الانتخابات منذ ١٩٩٤م إلى ٢٠١٤م،

Gary Littlejohn, Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique, (Geneva: The Small Arms Survey,2015), 20.

كما أن افتقاد رينامو لتنظيم سياسي ديمقراطي قوي ولإستراتيجية محددة لمستقبل موزمبيق الاقتصادي والاجتماعي، وتركيز قياداتها على الجانب العسكري دون ذلك، والانقسامات التي حدثت داخل الحركة وبروز تنظيمات أخرى منها الحركة الديمقراطية لموزمبيق MDM، وفقر الحزب وتوقف تمويله من الحكومة- قد أدى كل ذلك إلى ضعف رينامو أكثر، وخسارتها للمقاعد في البرلمان تدريجيا كما في جدول (١)[١٥]، فطالبت

(14) Gary Littlejohn, *Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique*, (Geneva: The Small Arms Survey, 2015), 34-38.

(15) Littlejohn, *Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique.*

بزيادة تمثيلها على مستوى اللجنة الانتخابية، وبتغيير القانون الانتخابي بحيث يتيح لها تمثيلا مساويا للحزب الحاكم، وحين رفضت الحكومة، قامت رينامو باحتجاجات وقاطعت الانتخابات. وبدأت مفاوضات في ٢٠١٢م بين الحكومة ورينامو، إلا أن اتجاه قائد رينامو أفونسودلاكاما إلى مقر الجناح العسكري الخاص (سانورنجيرا) بالحركة في ديسمبر ٢٠١٢م أدى إلى توقف المفاوضات، وقامت القوات الحكومية بالاتجاه نحو سانورنجيرا في أبريل ٢٠١٣م، فاندلع الصراع المسلح مرة أخرى بين قوات الحكومة وقوات رينامو في المنطقة، وأنتج ذلك العديد من القتلى من الجانبين، وإلى اعتقال أعضاء برلمانيين ينتمون إلى حركة رينامو ومقتل البعض منهم[١٦].

وضعت رينامو شروطًا للبدء في محادثات عام ٢٠١٤م، وهي انسحاب القوات الحكومية إلى مواقعها السابقة، واحتفاظ رينامو بقواتها لبعد الانتخابات، والاتفاق على وسطاء دوليين ومحليين وتأجيل الانتخابات المحلية. استمرت المفاوضات والصراع معا عدة أشهر حتى بدأت تقبل الحكومة بأن تحتفظ رينامو بجنودها كقوات عملياتية حتى بعد الانتخابات. وأعلنت رينامو وقف إطلاق النار مايو ٢٠١٤م، وسجل دلاكاما ترشيحه للانتخابات الرئاسية، لكن سرعان ما اندلعت الاشتباكات حتى وقِّع على أوراق ترشيح دلاكاما للرئاسة، واستمرت المفاوضات حول إدماج الجيش والمقاتلين ومطالب رينامو الأخرى. لكن اشتعل العنف مرة أخرى في أواخر ٢٠١٤م وانتقل إلى منطقة أخرى هي مواتيزي، حيث أعلن دلاكاما فوزه بالانتخابات واستمر الصراع مع رفض رينامو لفيليب نيوسي كونه رئيسًا ورفضها تسريح مقاتليها قبل تسوية جميع القضايا[١٧].

في أوائل ٢٠١٥م، أشار الرئيس فيليب نيوسي إلى أنه سيدعم مشروع قانون برلماني لحكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في حال أنهت رينامو مقاطعتها للبرلمان ورفعته للجمعية الوطنية للمناقشة، فأعطى ذلك أملًا لتوقف الصراع، لكن نيوسي فشل في الوفاء بوعده ورفض نواب فريليمو مشروع القانون. فانتشر العنف بين القوات الحكومية وقوات رينامو في أبريل ٢٠١٥م واستمر حتى وقف إطلاق النار في ٢٠١٦م[١٨].

ب- التنفيذ غير الملائم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

يعد التنفيذ غير الملائم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أهم أسباب اندلاع الصراع مرة أخرى، وكان قد تقرر أن تُشرف عليها بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في موزمبيق (ONUMOZ)، لكنها

(16) Joseph Hanlon, "Rosario: Give Renamo Something; Mozambican Soldiers Attacked Road," *Mozambique News Reports and Clippings*, July 10, 2013, https://2u.pw/nJFvL.

(17) Littlejohn, *Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique*, 48.

(18) Alex Vines, "Prospects for a Sustainable Elite Bargain in Mozambique Third Time Lucky?," *Chatham House*, August, 2019, https://cutt.ly/EmymsiM.

لم تنجح في متابعة أنشطة نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، حيث إنها كانت تتطلب الاستمرارية في حين أنها قد أنهت مهمتها عام ١٩٩٤م، كما تفتقر الحكومة لقدرات تمكنها من إعادة تنشيط نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج[١٩].

لم تكتمل عملية إعادة الإدماج في الجيش، ولم يتم نزع جميع الأسلحة، ونلاحظ أن حركة رينامو لها دور أيضا في عدم إكمال هذه العملية؛ فرينامو ليس لديها ثقة في الحكومة وترى أن عملية نزع السلاح ستقوض عملية السلام. وظلت رينامو تُهدد دائما بأن الخلافات السياسية ستؤدي إلى اشتعال الصراع المسلح من جديد[٢٠]. وبالفعل حين قامت رينامو بالاعتراض على الانتخابات وقاطعتها ورفضت نتائجها بعد أن رفضت الحكومة مطالبها بتغيير القانون الانتخابي وتأجيل الانتخابات، استخدمت الأسلحة التي لديها والمقاتلين الذين لم يُدمجوا في الجيش، خاصة في ظل استياء مقاتليها من استبعادهم من مزايا إعادة الإدماج الكاملة، التي تقدمها الحكومة خاصة المعاشات التقاعدية التي تمنح للجنود المنتمين لفريليمو، ولهذه القضية دور بارز في إثارة الصراع مرة أخرى، وهي قد أثيرت بعد الانتخابات مرتين ولم يكن له تأثير على سياسة الحكومة[٢١].

رابعا: تسوية الصراع (اتفاق السلام ٢٠١٩م بوساطة سويسرية)

بعد فشل اتفاق السلام ١٩٩٢م وتجدد الصراع مرة أخرى في ٢٠١٣م، وبعد إحباط العديد من المباحثات والمفاوضات بين الطرفين التي أقيمت في ٢٠١٤م، واستمرار العنف وصولا إلى اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار بوساطة سويسرية ٢٠١٤م، إلا أن الصراع كان مستمرا حتى تمكنت سويسرا من استكمال وساطتها لاتفاق سلام شامل في السادس من أغسطس ٢٠١٩م. وقد شمل هذا الاتفاق ثلاثة جوانب هي وقف دائم لإطلاق النار واتفاق سياسي وعسكري نهائي لإنهاء الصراع[٢٢].

قد بدأت رينامو نزع السلاح تدريجيا في يوليو ٢٠١٩م، حيث قامت بتسليم مجموعة مكونة من ٥٠ مقاتلا لأسلحتهم، وفي نفس يوم التسليم التدريجي أقر البرلمان قانونا يُعطي حصانة من الملاحقة القضائية للمتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالقتال المسلح بين الحكومة ورينامو بعد ٢٠١٣م(٢٣). وبعد الاتفاق ألقى أكثر من ٥٠٠ من مقاتلي رينامو أسلحتهم كجزء من برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج

(19) Littlejohn, *Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique*, 32-34.

(20) Littlejohn, *Secret Stockpiles Arms Caches and Disarmament Efforts in Mozambique*, 12-13.

(21) Mukwakwa, "Mozambique: Conflict Insight," 5.

(22) Nicolas Cook, "Mozambique: Politics, Economy, and U.S. Relations," *Congressional Research Service*, September 12, 2019, https://cutt.ly/ymylan6.

(23) Cook, "Mozambique: Politics, Economy, and U.S. Relations."

بموجب اتفاق السلام، وأُغلق معسكران؛ لكن فيما بعد أصيب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالشلل لعدة أشهر. واستؤنفت في يونيو ٢٠٢٠م، خطة أخرى لإعادة دمج نحو ٥,٠٠٠ عضو من مقاتلي رينامو المسلحين في المجتمع[٢٤].

أما الاتفاق السياسي، فقد نص على نظام لا مركزي وكان ذلك أحد المطالب الرئيسة لرينامو منذ تجدد الصراع المسلح في ٢٠١٣م، ومهد الاتفاق الطريق لإجراء انتخابات شاملة في منتصف أكتوبر. أجريت هذه الانتخابات، لكن شابها بعض الخلافات باتهام الحكومة بتزويرها، حيث فازت فريليمو بأغلبية ساحقة، ولم ترفض رينامو وحدها نتائج الانتخابات الرئاسية والإقليمية والتشريعية، بل شاركت معها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ثالث أكبر حزب وقدمت رينامو شكوى إلى المجلس الدستوري، تُطالب بإلغاء نتائج الانتخابات وإعادتها، لكن المجلس رفض الشكوى في نوفمبر ٢٠١٩م[٢٥].

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩م مخيبة لآمال رينامو، حيث حصل الرئيس الحالي فيليب نيوسي على ٧٣٪ من الأصوات، بينما زعيم رينامو أوسوفو موماد حاز ٢٢٪، وزعيم الحركة الديمقراطية الشعبية ديفيد سيمانجو ٤٪ فقط، أما مجالس المقاطعات فحصلت فريليمو على جميعها في المقاطعات العشرة، وقد كان ذلك تحولا مفاجئا نظرا لأغلبية رينامو في ثلاث مقاطعات في انتخابات ٢٠١٤م، وهي أماكن كانت تحظى فيها بشعبية كبيرة. كما حصلت فريليمو على ثلثي مقاعد البرلمان بينما انخفضت حصة رينامو إلى ٦٠ مقعدا. ونلاحظ أن أعمال العنف لم تتوقف قبل الانتخابات وشابت العملية الانتخابية اتهامات بالتلاعب في عملية التسجيل وفرز الأصوات، ولم يتمكن آلاف مراقبي الانتخابات المستقلين من أداء وظائفهم بسبب فشل اللجنة الوطنية في تقديم الاعتماد في الوقت المناسب، بالإضافة إلى انقسام اللجنة الانتخابية نفسها حول النتيجة ورفض ثمانية أعضاء منها النتائج مما يوحي بأن العملية لم تكن نزيهة[٢٦].

أشار المراقبون الإقليميون وهما الاتحاد الإفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى أعمال عنف سبقت الانتخابات كاغتيال مراقب انتخابات على يد الشرطة وإساءة استخدام المنصب في تسجيل الناخبين، ولكنهم أشاروا في النهاية إلى سلمية العملية الانتخابية، بينما مراقبو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أكدوا الهجمات على مرشحي المعارضة واستبعاد المراقبين المستقلين[٢٧].

(24) Arcenio Sebastiao and Romeu da Silva , "Peace in Mozambique: Third time lucky?" *DW*, August 8, 2020, https://2u.pw/DLx3o.

(25) "New threats to peace in Mozambique," *Relief web*, November 25, 2019, https://2u.pw/IrSGH

(26) "New threats to peace in Mozambique."

(27) Ionel Zamfir, "Security situation in Mozambique," *European Parliament*, March 2021, https://cutt.ly/JmuK3FQ.

خاتمة

استمر الصراع المسلح بين الحكومة ورينامو منذ السبعينيات، ورغم صمود اتفاق السلام الشامل ١٩٩٢م لمدة ١٦ عاماً إلا أنه كانت توجد توترات خاصة أثناء الانتخابات، وصولاً إلى تجدد الصراع مرة أخرى في ٢٠١٣م، وقد تمكن الطرفان من إتمام اتفاق سلام ٢٠١٩م.

ركز هذا الاتفاق على أسباب الصراع المهمة وهي الانتخابات ونزع السلاح، ووضع جدول زمني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والانتخابات وجعل نظام الحكم غير مركزي، لكن لم تُنفذ سوى خطط قليلة منه، وتوجد صعوبة في تنفيذهن ورغم ذلك الاتفاق ما زال يصمد خاصة في ظل التدهور الأمني وانشغال الحكومة بالجماعات المتشددة في الشمال. لكن مع دخول حركات متطرفة على المشهد العام يبقى أمام الأطراف المتنازعة تقليديا ثلاثة خيارات:

١- إكمال عملية السلام من خلال تنفيذ البرامج التي اتفق عليها خاصة في إعادة الإدماج ونزع السلاح، والتزام رينامو بذلك، وإعطاء الحكومة مميزات مماثلة لجنود رينامو المنضمين للجيش، وحفاظ الحكومة على نزاهة الانتخابات وتفعيلها قوانين تسمح بتمثيل مماثل لرينامو.

٢- تفاقم الصراع وتحويله إلى حرب أهلية خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، واستمرار سيطرة فريليمو على كل مفاصل الدولة ومقدراتها.

٣- استمرار التوتر بين الطرفين مع صمود الاتفاق، خاصة أن انتخابات ٢٠١٩م شابها العنف والتلاعب واستحوذت فريليمو على السلطة كالعادة، في حين تراجعت رينامو، إلا أن الاتفاق سيصمد نظرا لانشغال الحكومة بالعنف الذي يسود الشمال وتدهور الأوضاع به. وهذا مرجح خاصة لرغبة الحكومة في استقرار الأوضاع.

أبعاد تنامي نشاط داعش وتداعياته في موزمبيق

منى قشطة - باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة.

تشهد موزمبيق منذ عام ٢٠١٧م سلسلة من الهجمات الدامية التي نفذتها حركة الشباب، التي تمثل تنظيم داعش في موزمبيق، والتي تأتي ترجمةً لمساعي التنظيم للتمدد وتحقيق حلم دولة الخلافة، من البوابة الإفريقية مستغلًا في ذلك الحروب الأهلية التي تشهدها دول القارة السمراء والأوضاع المأزومة، لتصبح القارة الإفريقية بديلًا لخسارته في معاقله التقليدية في سوريا والعراق. ونتيجة لذلك تحولت الدولة الواقعة جنوب شرق القارة السمراء إلى فريسة في يد أفرع التنظيم للسيطرة على موانيها الغنية بالموارد، كي يعتمد عليها التنظيم الإرهابي كأحد مصادر التمويل التي يستند إليها في مواصلة عملياته، على غرار استيلائه على الثروات النفطية في كل من العراق وسوريا، «فتنظيم داعش يوجد حيث توجد الثروة».

وقد شهدت موزمبيق تناميًا كبيرًا في عدد القتلى جراء سلسلة من الهجمات التي نفذتها حركة الشباب، لا سيما في شمال البلاد، حيث ارتفع إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب من ١٣٣ في عام ٢٠١٨م إلى ٣١٩ في عام ٢٠١٩م، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠م، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام[١]. وفي مارس ٢٠٢١م أعلنت منظمة «أنقذوا الأطفال» للإغاثة بلندن، أن مسلحين إسلاميين، ممن ينتمون إلى تنظيم داعش، يقتلون بوحشية الأطفال الأبرياء بعمر الـ١١ عامًا، وتسببت هجماتهم في قتل نحو ٢٥٠٠ شخص وفرار ٧٠٠ ألف من منازلهم منذ بدء التمرد في عام ٢٠١٧م[٢].

في هذا السياق تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على أبعاد حضور تنظيم داعش في موزمبيق، والعوامل التي تحفز حضور التنظيم فيها، فضلًا عن تداعيات هذا النشاط الإرهابي على موزمبيق، والكيفية التي تتعامل بها السلطات الموزمبيقية مع النشاط الإرهابي.

(1) "Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism," *Institute for Economics & Peace*, November, 2020, https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-2.pdf.

(٢) «أمهات في موزمبيق يتحدثن عن مسلحين «قطعوا رؤوس» أطفالهن»، **بي بي سي عربي**، (١٦، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٨، يونيو، ٢٠٢١م، https://bbc.in/35OT5Sy

أولًا- من جماعة «أنصار السنة» إلى حركة الشباب الداعشية الموزمبيقية

يُعرف داعش موزمبيق باسم «حركة الشباب»، وهي حركة تأسست في عام ٢٠٠٧م تحت اسم «جماعة أنصار السنة»، وبدأت كمنظمة دينية في مدينة ميناء موكيمبوا دا برايا الساحلية بشمال موزمبيق.

بنت الجماعة مساجد جديدة وتبنّت تفسيرات متشددة لتعاليم الإسلام، متأثرةً بالأفكار المتشددة من قبل بعض الدعاة القادمين من تنزانيا وكينيا والصومال، ورفضت الجماعة الاعتراف بالقانون الموزمبيقي، كما رفضت التعامل مع مؤسسات الدولة كالمستشفيات والمدارس، وطلبت من أنصارها الامتناع عن المشاركة والتصويت في الانتخابات أو إرسال أبنائهم إلى المدارس التابعة للدولة، وشنَّ عناصرها أعمال عنف ضد السكان المحليين في منطقة كابو ديلجادو. وفي يناير ٢٠١٨م،أعلنت الحركة عن رغبتها في الإطاحة بالحكومة وتأسيس ما أسمته «دولة الخلافة الإسلامية»(٣).

وفي يونيو ٢٠١٨م أعلن تنظيم «داعش» عن وجود خلية جديدة تابعة له في موزمبيق، بعد أن أعلنت حركة «أنصار السنة» مبايعتها له، وتغير اسمها إلى «حركة الشباب»، وأصبحت الحركة جناح داعش في موزمبيق تحت لواء ما يعرف بـ«ولاية وسط إفريقيا» بزعامة «أبو ياسر حسن»، إلى جانب الجناح الآخر، وهو القوات الديمقراطية المتحالفة بزعامة «موسى بالوكو» في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعتمد الحركة في تمويلها على (تجارة العاج، وتهريب البضائع، وتجارة الهيروين)، ويقدر عدد أعضائها بـ١٥٠٠ مقاتل يعملون على طول الساحل الشمالي بموزمبيق(٤)، كما تتمتع الحركة بشبكة علاقات واسعة تربطها بعدد من التنظيمات الإرهابية الأخرى في القارة الإفريقية، مثل علاقتها بحركة «الشباب الصومالية»، فرع تنظيم القاعدة في الصومال، حيث تشير بعض المصادر إلى أن معظم قادة الأخيرة جاؤوا لتدريب عناصر الأولى في شمال موزمبيق(٥).

ثانيًا- مساع لاستنساخ النهج الإجرامي لداعش في موزمبيق

عند النظر إلى تفاصيل تنفيذ الهجمات التي تقوم بها حركة الشباب في موزمبيق، مثل «هجوم بالما» الأخير في مارس الماضي، نجد أن الحركة تستنسخ إستراتيجية داعش في إحراق القرى بعد نهبها، وقطع الرؤوس

(٣) بلاما بكرتي، «جماعة «أنصار السنة».. تنظيم أشد تطرفا من «الشباب» و«بوكو حرام» يظهر في موزمبيق»، **أخبار الآن**، (٣٠، مارس،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٨، يونيو، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3gPuH8y

(٤) منى قشطة، «ساحات جديدة.. تمدد داعش في موزمبيق»، **المرصد المصري**، (٢١، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٨، يونيو، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/2TVizLi

(٥) وحدة رصد اللغات الإفريقية، «تصاعد موجات الإرهاب في موزمبيق... الأسباب والتأثيرات»، **مرصد الأزهر لمكافحة التطرف**، (٣١، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٨، يونيو، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/35GJcGJ

على نطاق واسع لترهيب من بقي حيًّا من السكان لإخضاعهم لسلطتها، والاستيلاء على المباني الحكومية، ووضع أعلام داعش في المناطق التي استولوا عليها، مثل كابو ديلجادو، فضلًا عن اختطاف الشباب والشابات لتعزيز صفوفها، وذلك على شاكلة الممارسات التي نفذها تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق[٦]، وهي الإستراتيجية التي يستهدف منها داعش جملة من الأهداف، فمن جانب تمثل هذه الإستراتيجية الوحشية أداة ردع ونشر للخوف لدى السلطات والمنظومة الأمنية في موزمبيق، ومن جانب آخر فإن التنظيم ينظر إلى هذه الممارسات على أنها أحد العوامل التي تعزز من الصورة التي يرغب في تصديرها عن نفسه، من حيث كونه التنظيم الأقوى بين أقرانه وهو الأمر الذي يترتب عليه إقبال الشباب المُشبع بأفكار متطرفة على التنظيم وتجنيد المزيد من العناصر.

ثالثًا- توافر البيئة الخصبة في موزمبيق لتمدد داعش

تركزت هجمات تنظيم داعش على منطقة شمال موزمبيق، وكان من أبرز هذه الهجمات ما حدث في أغسطس ٢٠٢٠م، فبعد خمسة أيام من القتال العنيف، سيطرت عناصر التنظيم على ميناء موسيمبوا دا برايا الإستراتيجي بعد هزيمة الجيش على أيدي العناصر الجهادية، وقاموا بقتل ٥٥ جنديًّا من الجيش الموزمبيقي وجرح ٩٠ آخرين[٧].

وفي مارس ٢٠٢١م، شنت عناصر تنظيم داعش هجومًا كبيرًا على مدينة «بالما»، الواقعة شمال البلاد، والملاصقة لمشروعات غاز قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار، وأسفر الهجوم عن استيلاء داعش على القرية بأكملها، وقتل وذبح العشرات من المدنيين وإصابة المئات[٨].

جدير بالذكر أن تركز الهجمات الإرهابية على منطقة شمال موزمبيق، يعكس عددًا من الدلالات المهمة المرتبطة بالمسببات والدوافع التي جعلت التنظيم يتوجه إلى موزمبيق عمومًا، وجعلت موزمبيق، الغنية بالموارد، قبلة جديدة للتنظيم في جنوب شرق إفريقيا، ومحاولته استنساخ ما حدث في منطقة الشرق الأوسط بسوريا والعراق.

ونستعرض فيما يلي أبرز العوامل التي حفزت التنظيم الإرهابي على التوجه نحو موزمبيق:

أ- لعنة الموارد: تعد موزمبيق الدولة الأكثر إنتاجية في العالم للياقوت، حيث تمتلك ٤٠٪ من احتياطيات الوقود في العالم، بعد اكتشافه في عام ٢٠٠٩م، كما يحظى شمال موزمبيق بالعديد من الاكتشافات

(6) Sunguta West, "Islamist Militants in Mozambique Intensify Attacks in Cabo Delgado Province," *The Jamestown Foundation*, June 3, 2020. https://bit.ly/3h0XYyd

(٧) «جهاديون يسيطرون على ميناء رئيسي في شمال موزمبيق»، **فرانس ٢٤**، (١٣، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٢، يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/2UdepPj

(٨) «موزمبيق: تنظيم «الدولة الإسلامية» يعلن سيطرته على بلدة بالما في هجوم خلف عشرات القتلى»، **فرانس ٢٤**، (٢٨، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٦ يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3y6iHXj

الحديثة لحقول الغاز، والتي تعادل ما يقرب من ١٢٥ تريليون قدم مكعب، ومن ذلك اكتشاف أكبر حقول الغاز الطبيعي من قبل شركة الطاقة الأمريكية «أناداركو» في إفريقيا قبالة ساحل كابو ديلجادو في عام ٢٠١٠م[٩].

وفي أواخر عام ٢٠١٤م أعلنت إحدى الشركات الأسترالية عثورها على أكبر رواسب للجرافيت في شمال موزمبيق، ويعد الجرافيت عنصرًا أساسيًّا في تطوير بطاريات الليثيوم أيون المُستخدمة في السيارات الكهربائية والهجينة، وكان مطلوبًا بشدة في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

وكان من المُتوقع أن تكون كل هذه الاستكشافات للموارد الغنية، بوتقة أمل لتحقيق النمو والازدهار للشعب الموزمبيقي، بعد أن ارتفع الناتج المحلي في البلاد على مدار الأعوام الماضية بنسبة ٦٪ سنويًّا، بفضل الاستثمارات في هذه الموارد، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا، إذ لم تهنأ موزمبيق بثروة الغاز المُكتشفة في مياهها الإقليمية، وتحولت مواردها الغنية من نعمة إلى نقمة، وظل الشعب يعاني الفقر والتهميش والبطالة؛ حيث ارتفعت معدلات البطالة في شمال البلاد إلى ٢٥,٤٪ بسبب اعتماد الحكومة على العمالة الخارجية في أعمال التنقيب عن النفط والغاز، بدلًا من الاعتماد على السكان المحليين، كما ازدادت معدلات الفقر حتى وصلت إلى ٦٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠م، وبلغ الدين الإجمالي للحكومة في العام نفسه ١٢١,٣٪[١٠].

وإلى جانب ارتفاع معدلات البطالة يسجل شمال موزمبيق أعلى نسبة أمية في البلاد، حيث بلغت النسبة ٦٠٪ في المرحلة الابتدائية، و٣٥٪ بالمرحلة الثانوية، ووصلت إلى ٠,٣٪ في مرحلة ما بعد الثانوي[١١].

وفي ظل أوضاع التهميش وتراجع الأوضاع المعيشة وجد داعش في إقليم شمال موزمبيق أرضًا خصبة، للاستيلاء على الموارد الغنية في الإقليم كمصدر لتمويل نشاطه الإرهابي من ناحية، وتجنيد عناصر جديدة للانضمام إلى صفوفه من ناحية أخرى، مستغلًّا في ذلك معدلات التهميش والبطالة والأمية والفقر المرتفعة التي يعانيها السكان في هذه المنطقة، والتي جعلت لدى العديد منهم القابلية للانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

ب- التجارة غير المشروعة: تعتمد التنظيمات الإرهابية على أنشطة التجارة غير المشروعة كمصدر للإمداد والتمويل للقيام بأعمالها الإرهابية، وهذا ما حدث في شمال موزمبيق، حيث اعتمدت حركة الشباب في تمويلها على أنشطة التجارة غير المشروعة التي تنشط في هذا الإقليم، ومنها الاتجار في تهريب

(9) Ashoka Mukpo, "Gas fields and jihad: Mozambique's Cabo Delgado becomes a resource-rich war zone," *Mongabay*, April 26 ,2021, https://bit.ly/3jmTKT9

(١٠) نهال أحمد السيد، «داعش موزمبيق أي مصير ستؤول إليه الأوضاع بعد سيطرته على مناطق كاملة في الشمال؟»، **مركز المسبار للدراسات والبحوث**، (١٦، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٣، يونيو، ٢٠٢١م،

https://bit.ly/3w4NsdE

(١١) السيد، «داعش موزمبيق أي مصير ستؤول إليه الأوضاع بعد سيطرته على مناطق كاملة في الشمال؟».

المخدرات، والعاج والأخشاب والهيروين والياقوت على طول الساحل البحري للمحيط الهندي[١٢]. كما استغل الإرهابيون حدود موزمبيق التي يسهل اختراقها مع تنزانيا لتهريب الأسلحة وتجنيد مقاتلين أجانب والهروب من المطاردة، وقد وظف تنظيم داعش هذه الحدود أيضًا في إرسال المقاتلين إلى شمال موزمبيق، حيث ذكرت صحيفة جنوب إفريقية في أبريل ٢٠١٨م، أن ٩٠ مقاتلًا تقريبًا من داعش قد تسللوا إلى هذه المنطقة عبر الحدود مع تنزانيا، كما أعلن الاتحاد الإفريقي في الشهر التالي أن مصادر استخباراتية قد أكدت أن عناصر تنظيم داعش، تمركزوا في أربع دول إفريقية من ضمنها موزمبيق[١٣].

ت- النزاعات العرقية والصراعات الطائفية: استغل تنظيم داعش النزاعات العرقية والصراعات الطائفية المنتشرة في موزمبيق، لا سيما مع تصاعد الخصومات العرقية بين قبيلة «ماكدوني» العرقية، التي تمتلك السلطة والمال في البلاد، والأقلية المسلمة خصوصًا المتمركزة شمال البلاد، والتي تنتمي إلى قبيلة «كيمواني» العرقية، والتي تعاني البطالة والتخلف والفقر والتهميش وعدم احترام مقدساتها الدينية من قبل السلطات الأمنية المتعسفة ضدها، مما دفع العديد من شبابها إلى طريق التطرف والعنف المسلح عبر الانضمام لحركة الشباب وتنظيم داعش[١٤].

كما أن معاناة سكان المنطقة الشمالية من التجاهل والتهميش، لا سيما بعد طرد العديد منهم من قراهم وأراضيهم الزراعية، للبدء في المشروعات الاستثمارية العملاقة- ساهمت في تفاقم غضب السكان المحليين في تلك المنطقة، ومثّلت فرصة سانحة لاستقطابهم من الجماعات الإرهابية بعد تقديم مجموعة من الوعود الزائفة بتحسين أوضاعهم المعيشة والاقتصادية[١٥].

رابعًا- تداعيات تنامي نشاط داعش الإرهابي في موزمبيق

يوجد جملة من التداعيات السلبية المترتبة على تمدد تنظيم داعش في موزمبيق، وما يصاحب هذا التمدد من نشاط إرهابي، وذلك على النحو التالي:

أ- تهديد الاستثمار الأجنبي في البلاد: تشكل موزمبيق بيئة مُحفزة للاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وذلك في ضوء موقعها الجغرافي الملائم وسواحلها الطويلة، القريبة من أسواق الجنوب الإفريقي، بالإضافة

(١٢) نسرين الصباحي، «بؤرة توتر جديدة: الأبعاد المختلفة للتمرد في شمال موزمبيق»، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٢ يونيو ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3doOkDr

(١٣) الصباحي، «بؤرة توتر جديدة: الأبعاد المختلفة للتمرد في شمال موزمبيق».

(١٤) مصطفى زهران، «نموذج "الموصل" و"بالما".. كيف تُخضِع "داعش" الأرضَ لسيطرتِها؟»، **ذات مصر**، (١٠، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٤، يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3hgR3jl

(١٥) خالد عكاشة، «جحيم الثروة: كيف تجاوز الإرهاب في موزمبيق حدود التوحش؟»، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، (١٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١١، يونيو، ٢٠٢١م،
https://bit.ly/3h18i9t

لوجود فرص استثمارية جيدة في البنية التحتية واستخراج المعادن، لا سيما (الفحم والأحجار الكريمة)، فضلًا عن توفر احتياطي من الغاز الطبيعي المسال بكميات ضخمة في البلاد، وهي الاحتياطات التي تقدرها تقارير بنحو ١٨٠ تريليون قدم مكعب[١٦].

وعلى إثر تلك المحفزات، تنشط في شمال موزمبيق العديد من الشركات الأجنبية، والتي تبلغ قيمة استثماراتها، في مجال النفط داخل موزمبيق نحو ٦٠ مليار دولار، ومنها على سبيل المثال: شركة الطاقة الأمريكية « أناداركو»، التي عملت على اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في حوض «روفوما» تحت المياه العميقة البحرية في المحيط الهندي، وشركة الطاقة الإيطالية «ENI»، التي عثرت أيضًا على حقل غاز ضخم في المنطقة. كما تمثل مدينة «بالما» الساحلية قاعدة رئيسة للعديد من المقاولين الأجانب الذين يعملون في مشروعات الغاز الطبيعي بمليارات الدولارات، وعلى رأسهم شركة الطاقة الفرنسية العملاقة توتال، والتي يتركز أكبر مشروعاتها بإفريقيا في موزمبيق بتكلفة تصل إلى ٢٣ مليار دولار.

وبذلك يمكن القول بأن تصاعد الهجمات الإرهابية في موزمبيق من شأنه أن يجعل البيئة الموزمبيقية، بيئة منفرة للشركات والاستثمارات الأجنبية، لا سيما وأن هذه الهجمات تستهدف الشركات الأجنبية وموظفيها العاملين في مجالات الغاز والنفط، وقد ذكرت رابطة أرباب العمل الرئيسة في موزمبيق أن تصاعد الهجمات الإرهابية في البلاد، كان له تأثير سلبي على ٤١٠ شركة و٥٦ ألف موظف.

وقد دفع هجوم بالما الأخير على سبيل المثال، شركة توتال الفرنسية إلى إجلاء نحو ١٠٠٠ من موظفيها من البلدة الساحلية عقب الهجوم، الذي وقع بعد ساعات قليلة من إعلان الشركة أنها ستستأنف العمل في مشروع الغاز الطبيعي المسال في المنطقة، والذي تبلغ تكلفته مليارات الدولارات، ويقع على بعد بضعة كيلو مترات خارج بالما بالقرب من حدود موزمبيق الشمالية مع تنزانيا.

ب- تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية وتزايد أعداد النازحين: أشارت إميلي إستل، الباحثة في معهد أمريكان إنتربرايز في مقال نشرته في مجلة فورين بوليسي الأمريكية إلى أن أعمال العنف في موزمبيق منذ عام ٢٠١٧م أودت بحياة أكثر من ٢٥٠٠ مدني، وقفز عدد النازحين داخليًّا إلى عشرة أضعاف، حيث وصل إلى ٧٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٢١م، ويستمر العدد في الارتفاع[١٧].

كما أن الأوضاع الاجتماعية والمعيشة السيئة للمواطنين قد تتفاقم مع تدهور الوضع الاقتصادي، نتيجة نفور الاستثمارات الأجنبية من البلاد، والكلفة الباهظة التي ستتكبدها الحكومة لمطاردة العناصر الإرهابية، ولذا يمكن أن يستغل داعش معاناة المواطنين في استقطاب العديد منهم لصفوفه، لا سيما

(١٦) منى قشطة، «هجوم "بالما" وتهديد الاستثمار الأجنبي في موزمبيق»، **المرصد المصري**، (٣٠، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١١، يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3dpMxOG

(17) Emily Estelle, "The Islamic State Resurges in Mozambique," *Foreign Policy*, June 16, 2021, https://bit.ly/2TkV2n4.

وأن سيطرة العناصر الإرهابية على الثروات الموجودة في شمال البلاد قد تؤدي إلى تقويض الثقة بين السكان والحكومة، ومن ثم يسهل استقطابهم في صفوف المتمردين.

ج- **تهديد دول الجوار:** تمدد داعش في شمال موزمبيق على الحدود المشتركة بينها وبين تنزانيا، يمثل تهديدًا كبيرًا لتنزانيا التي تتخوف من احتمالية انتقاله إليها وشن هجماته عبر أراضيها، كما يمثل تهديدًا أيضًا لمنطقة جنوب إفريقيا التي أصبحت مهددة من التنظيم بعد إرسالها مساعدات لحكومة موزمبيق عام ٢٠١٧م لمواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الشمال، حيث أعلن التنظيم أن تدخل جنوب إفريقيا في «كابو ديلجادو» يستوجب تكوين جبهة قتالية ممتدة في جنوب إفريقيا، مستغلًّا في ذلك وجود ممر بين موزمبيق وجنوب إفريقيا، وهو الممر الذي يعد معقلًا للأنشطة غير المشروعة، والتي تستفيد منها الجماعة في تمويل أنشطتها الإرهابية[١٨].

كما أن استمرار الأوضاع الأمنية السيئة في موزمبيق قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات نزوح ولجوء المواطنين إلى الدول المتاخمة للحدود مع موزمبيق، مثل: تنزانيا وجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي، وتزايد توافد النازحين على تلك الدول، من شأنه أن يعرضها لضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية من مواطنيها.

خامسًا- المقاربة الموزمبيقية لمكافحة الإرهاب

بعد تصاعد العمليات الإرهابية في موزمبيق سنَّت الحكومة تشريعاتٍ جديدةً لقانون مكافحة الإرهاب، وأنشأت مجموعات دفاعية من قوات الجيش في الشمال، إلا أن هذه القوات كانت تفتقر إلى الخبرة الثقافية واللغوية، مما أدى إلى نفور شرائح كبيرة من السكان المحليين، ومن هنا لجأت الحكومة إلى الاستعانة بشركات أمنية خاصة لمحاولة استعادة السيطرة على شمال البلاد ومن بين هذه الشركات شركة «فاغنر» الروسية[١٩].

لكن نتيجة لنمط حرب العصابات الذي يتبعه التنظيم ودرايته الكاملة بجغرافيا وثقافة المجتمع السائدة في هذه المنطقة تمكن من التغلب على القوات النظامية، وكبدها خسائر فادحة، وسقط عدد من عناصر شركات الأمن في أيدي عناصر التنظيم[٢٠]. وفي أبريل ٢٠٢٠م طلبت الحكومة دعمًا من إحدى شركات الخدمات العسكرية الموجودة في جنوب إفريقيا وهي شركة Dyck Advisory Group، ولكنها فشلت أيضًا في مواجهة المسلحين الذين أسقطوا طائرتين من طائرات الهليكوبتر الخاصة بها[٢١].

(18) Estelle, "The Islamic State Resurges in Mozambique."

(19) Joseph Cotterill, "Mozambique looks to private sector in war against Islamists," *Financial Times*, March 15 ,2021, https://on.ft.com/3AdC1DG

(20) Cotterill, "Mozambique looks to private sector in war against Islamists."

(21) Gordon Feller, "An overview of foreign security involvement in Mozambique," *Defense Web*, April 7, 2021, https://bit.ly/2UEQpof

وقد تسببت شركات الأمن الخاصة التي استعانت بها الحكومة في إثارة غضب السكان المحليين بعد قيامها بانتهاكات جسيمة ضدهم، حيث أشار تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٢٠م/ ٢١ حول حالة حقوق الإنسان في العالم، إلى أن مئات المدنيين في موزمبيق قُتلوا قتلًا غير قانوني على أيدي الجماعة المسلحة المعروفة محليًّا باسم «الشباب» وقوات الأمن الحكومية وشركة عسكرية خاصة استأجرتها الحكومة في مقاطعة كابو ديلجادو. ووثق التقرير قيام قوات الأمن بعمليات اعتقال تعسفي، واختفاء قسري، وتعذيب، وقتل خارج نطاق القضاء لأعضاء الجماعات المسلحة المزعومين أو المتعاطفين معهم(٢٢). وبمرور الوقت تسببت تلك الانتهاكات في تفاقم الأوضاع، فضلًا عن تقويض الثقة بين المواطنين والحكومة، ولجأ بعضهم إلى حمل السلاح والانضمام إلى جانب المتمردين من حركة الشباب.

وإلى جانب الجهود المحلية، طالب الرئيس الموزمبيقي، فيليب نيوسي، بتوفير دعم إقليمي ودولي لمواجهة تنامي حضور داعش، الذي يستهدف السيطرة على المناطق الشمالية الغنية بالغاز، معربًا عن أن بلاده لن تستطيع المواجهة وحدها دون الدعم الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق أرسلت بعض الدول المجاورة مثل زيمبابوي بعض القوات الخاصة إلى موزمبيق لتدريب القوات الأمنية لمكافحة الإرهاب(٢٣).

وعلى المستوى الدولي، وافق الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٢١م، على اتفاقية شراكة مع موزمبيق للحد من تصاعد أعمال العنف المسلح، التي تشنها الجماعات الإرهابية في مقاطعة «كابو ديلجادو» شمال البلاد، وفي مارس الماضي بدأت القوات الخاصة الأمريكية، برنامجًا لتدريب الجيش الموزمبيقي لمواجهة التمرد المنتشر شمال شرق البلاد، ووفقًا لتقرير أعدته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، سيركز برنامج التدريب العسكري على المهارات الأساسية للجنود، ويمكن أن يؤدي إلى مساعدة أمريكية إضافية لجيش موزمبيق، تتضمن الرعاية الطبية لحالات الإصابة أثناء العمليات القتالية، والتخطيط، واللوجستيات، كما تتطلع الولايات المتحدة إلى زيادة المساعدات الاستخباراتية المقدمة للقوات الموزمبيقية(٢٤).

يأتي هذا بعد أن أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إدراج فرعي داعش في موزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية على قوائم الإرهاب، في خطوة تعكس الإدراك الأمريكي لتنامي نفوذ داعش مجددًا في القارة الإفريقية بعد الهزائم التي تكبدها في منطقة الشرق الأوسط بسوريا والعراق، كما تعبر عن تبني إدارة بايدن لإستراتيجية مغايرة للرئيس السابق، دونالد ترامب، والذي تبنى إستراتيجية أدت إلى تهميش

(٢٢) «تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٢٠/ ٢١ حالة حقوق الإنسان في العالم»، **منظمة العفو الدولية**، الاسترجاع في: ١٥، يونيو،٢٠٢١م، https://bit.ly/2SBp71B

(٢٣) أحمد عسكر، «مستقبل انتشار داعش في إقليم جنوب إفريقيا»، **ذات مصر**، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٦، يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3AbzoSX

(٢٤) منى قشطة، «إدراج داعش الكونغو وموزمبيق على قوائم الإرهاب.. السياق والدلالات»، **المرصد المصري**، (١٧، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٦، يونيو، ٢٠٢١م، https://bit.ly/3AemHqr

ملف مكافحة الإرهاب في إفريقيا، في حين تشير التقديرات المختلفة إلى حرص إدارة بايدن على الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وتوسيع عمليات مُكافحة الإرهاب في إفريقيا، وهو الأمر الذي يرتبط بالرغبة في الحفاظ على الدور القيادي لأمريكا في العالم.

خاتمة

يرى تنظيم داعش في موزمبيق مساحة جيدة وبيئة خصبة لممارسة نشاطه الإرهابي، والحضور القوي في إفريقيا، ومن ثم تحقيق هدفه الإستراتيجي المتمثل في إعادة إحياء خلافته المزعومة من البوابة الإفريقية، ويستغل داعش في ذلك هشاشة الأوضاع في موزمبيق، خصوصًا تداعيات الفراغ الأمني الناتج عن عجز الحكومة عن التصدي للهجمات الإرهابية، فضلًا عن معاناة السكان من الفقر والتهميش والجوع والبطالة في هذه المنطقة، وهي المعطيات التي تُنذر بأن منطقة جنوب شرق القارة السمراء ستتحول إلى ساحة جديدة غير مستقرة أمنيًّا، وهو ما يتطلب من جانب مراجعةَ غربية لأولوياتها وإستراتيجياتها في مجال مكافحة الإرهاب، ومن جانب آخر حشد الجهود الإفريقية من أجل مواجهة هذا الخطر المتنامي.

الاقتصاد الموزمبيقي بين ثالوث التحديات: وباء كورونا، لعنة الموارد، الإرهاب

د. جيهان عبد السلام عباس - مدرس الاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة- القاهرة.

وصلت جائحة وباء كورونا إلى دولة موزمبيق في وقت بدأ فيه الاقتصاد الموزمبيقي يعاني الأداء المتواضع رغم ما شهده من تحسن ملحوظ في فترات زمنية سابقة، حيث كانت توقعات صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٩م تتنبأ لموزمبيق بمعدل نمو اقتصادي مرتفع بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٠م، مع توقعات متوسطة الأجل تصل إلى ٩٪ وأكثر في عام ٢٠٢٣م، وذلك بعد حالة التفاؤل التي سادت بفعل بدء عمليات استكشاف الغاز الطبيعي المسال في شمال البلاد. ويضاف إلى تلك الأعباء الاقتصادية بفعل كورونا، ما فعله إعصارا (إيداي وكينيث) في عام ٢٠١٩م، اللذان تركا ما يقرب من ٢,٢ مليون موزمبيقي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، أدى التمرد المستمر في شمال موزمبيق والهجمات الإرهابية إلى تهديد العديد من منشآت الإنتاج خاصة المتعلقة باكتشافات الغاز الطبيعي والتي كان يمكن استغلالها في تحقيق الأهداف التنموية لموزمبيق[1].

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المقال إلى التعرض بالتحليل إلى طبيعة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الموزمبيقي سواء من حيث تداعيات وباء كورونا على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، كذلك المؤشرات الاجتماعية كالفقر والرعاية الصحية، أو من حيث تحديات التنمية الأخرى المتمثلة في تذبذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الغاز والفحم، والظروف المناخية القاسية، وحركات التمرد والإرهاب التي تضيع الكثير من العوائد الاقتصادية الممكن تحقيقها، وهو ما سيُعرض من خلال النقاط التالية:

(1) "Mozambique's economy facing multiple risks as insurgency grows - S&P Global," *Reuters*, April 8 , 2021, https://www.reuters.com/world/africa/mozambiques-economy-facing-multiple-risks-insurgency-grows-sp-global-2021-04-28/.

أولاً- الملامح الرئيسة للاقتصاد الموزمبيقي

تقع موزمبيق في الجنوب الشرقي من إفريقيا جنوب الصحراء، كما أنها ذات موقع إستراتيجي مهم، حيث إن أربعة من الدول الستة المتاخمة لها غير ساحلية؛ ولذا تعتمد تلك الدول على موزمبيق كقناة انتقال إلى الأسواق العالمية، وهذا يؤكد الروابط القوية لموزمبيق كمحرك اقتصادي لمنطقة الجنوب الإفريقي. ويعيش نحو ثلثَي سكانها البالغ عددهم أكثر من ٣١ مليون نسمة (وفقا لتعداد عام ٢٠٢٠) في المناطق الريفية، حيث تتمتع موزمبيق بأراضٍ شاسعة صالحة للزراعة، ووفرة الموارد المائية، كما تتمتع بإمكانات كبيرة في مجال السياحة والإنتاج الزراعي ومصادر الطاقة، كذلك الموارد المعدنية والنفط والغاز الطبيعي المكتشف حديثًا والذي استحوذ على اهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب. ومن المقرر أن تصبح موزمبيق واحدة من أكبر ١٠ منتجين ومصدرين للفحم والغاز في العالم، حيث يقدر احتياطيات الغاز في منطقة «روفوما» بـ٧٠ تريليون قدم مكعب؛ وبذلك فهي رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم[٢]. وتعد مقاطعة «ركابو دلجاو» المركز الاقتصادي الأضخم في موزمبيق بفضل امتلاكها أكبر رواسب للياقوت الأزرق الوردي في العالم[٣].

وقد شهد اقتصاد موزمبيق تغيرًا كبيرًا على مدار العشرين عامًا الماضية، حيث تبنت موزمبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي سنة ١٩٨٤م، وكان حينذاك الأداء الاقتصادي ضعيفًا للغاية، ثم اتجه نحو الارتفاع التدريجي، واستمر النمو الاقتصادي الكلي بمعدلات عالية تصل إلى ١٠٪. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط الدخل مدفوعًا بمعدلات نمو حقيقية مستدامة ومستقرة تعادل نحو ٤,٥ ٪ للفرد سنويًا للفترة ١٩٩٣-٢٠١٣م(٤). وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح قطاع الموارد الطبيعية محورًا واضحًا للتنمية في موزمبيق، وكان التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاع، خاصة مع استكشاف حقول غاز طبيعي جديدة، كما شهدت موزمبيق زيادة في الاهتمام بقطاع المعادن. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر من مستوى معتدل في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى مستوى أكبر يتجاوز ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يعكسه الاستثمارات في قطاع الفحم، فضلاً عن استكشاف رواسب الغاز البحرية.

(2) "Mozambique Economic Update Setting The Stage For Recovery," (Washington, D.C: The World Bank, February 2021) : 3-4.

(3) "Mozambique Overview," *The World Bank*, 2021, accessed June 30, 2021, https://www.worldbank.org/en/country/mozambique/overview.

«فرص استثمارية في موزمبيق»، **موقع أرقام**، (٢٧، يناير، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٧، مايو، ٢٠٢١م، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/590836

(4) Sam Jones and Finn Tarp, "WIDER Working Paper 2015/109 - Understanding Mozambique's Growth Experience through an Employment Lens," (Helsinki: United Nations University, November 2015): 3-4.

ثانياً - الأداء الاقتصادي والاجتماعي لموزمبيق وتأثره بتداعيات أزمة كورونا

أ- أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي

- معدل النمو الاقتصادي: بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في موزمبيق نحو ٧٪ في عام ٢٠١٥م، وهو أعلى بنقطتين مئويتين من متوسط الدول الإفريقية منخفضة الدخل خلال الفترة الزمنية نفسها، كما أنها أعلى من من أقرانها الإقليميين حينذاك، واستمرت معدلات النمو في التذبذب وفقا لما تمر به البلاد من ظروف طبيعية وسياسية واقتصادية. وفي عام ٢٠١٦م، انخفضت معدلات النمو في موزمبيق إلى ٤٪، واستمرت في التراجع بفعل الأحداث السياسية في موزمبيق، ثم تسبب ظهور جائحة كورونا في توقف مفاجئ للأداء الاقتصادي لموزمبيق، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل معدلات سلبية تصل إلى ٠,٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٠م، وهو أول معدلات نمو سلبية يشهدها الاقتصاد الموزمبيقي منذ ٢٨ عامًا تقريبًا، بعد نموه بنسبة ٢,٣ ٪ في عام ٢٠١٩م. وكان التباطؤ ملحوظًا في قطاع التشييد والبناء والسياحة والنقل، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الغاز[٥]، هذا فضلًا عن انخفاض الطاقة الإنتاجية في صناعة الفحم الرئيسة بنسبة ٤٠٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م بسبب الصعوبات التشغيلية والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وانخفاض أسعار السلع[٦].

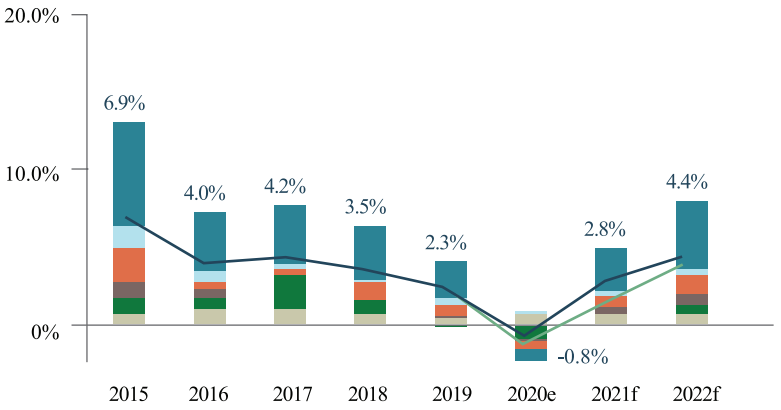

شكل رقم (١): تطور وتوقع معدل النمو الاقتصادي لموزمبيق خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢م)،

"Mozambique Economic Update Setting The Stage For Recovery," (Washington, D.C: The World Bank, February 2021) : 4, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Mozambique-Economic-Update-Setting-the-Stage-for-Recovery.pdf

(5) "Mozambique Economic Outlook," *African Development Bank Group* , 2021, accessed June 30, 2021, https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/mozambique/mozambique-economic-outlook.

(6) "Mozambique Economic Update : Growth Expected to Rebound By 2022," *The World Bank*, March 4, 2021, https://www.worldbank.org/en/news/press-

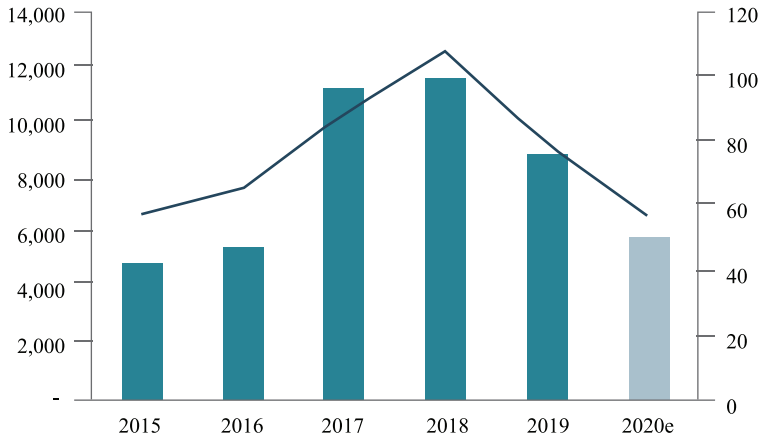

شكل رقم (٢): تطور إنتاج وأسعار الفحم في موزمبيق خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠م)،
"Mozambique Economic Update Setting The Stage For Recovery," (Washington, D.C: The World Bank, February 2021) : 3, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Mozambique-Economic-Update-Setting-the-Stage-for-Recovery.pdf

وجاءت توقعات المؤسسات الدولية أن يتعافى اقتصاد موزمبيق تدريجيًّا بنهاية عام ٢٠٢١م، ليصل معدل نمو الناتج المحلي إلى نحو ٤٪ بحلول عام ٢٠٢٢م، ولكن بشرط المضي قدمًا في أجندتها الإصلاحية الهيكلية مع انحسار الوباء على المدى القريب، وسيكون من الضروري اتخاذ تدابير لدعم الشركات والأسر حتى تكون قادرة على الصمود تجاه الأزمة(٧). كما تتوقع مؤسسة ستاندرد آند بورز أن يتعافى النمو الاقتصادي في موزمبيق بنهاية عام ٢٠٢١م ليصل إلى ٥,٢٪، ويستمر في الارتفاع إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٢م مع ارتفاع إنتاج قطاع التعدين، وخاصة المرتبط بإنتاج الغاز الطبيعي المسال[٨].

- الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد موزمبيق وجهة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لدول جنوب شرق إفريقيا، وذلك بسبب امتلاكها كميات ضخمة من خامي النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد موزمبيق هي ثالث أكبر مالك للغاز الطبيعي المسال في إفريقيا، مع احتياطيات تبلغ نحو ١٨٠ تريليون قدم مكعب، هذا بجانب بعض الموارد الأخرى التي تجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة والخدمات النفطية واللوجستيات وتجارة التجزئة والعقارات. كما اتخذت الحكومة في موزمبيق العديد من التدابير لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام ٢٠١٧م، وافقت الحكومة على لائحة جديدة لتسهيل الحصول على التأشيرات للمواطنين الأجانب الراغبين في الاستثمار في موزمبيق. كما

(7) "Mozambique Overview."
(8) "Mozambique Economic Outlook."

خُفِّض الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار المطلوب من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي للحصول على تأشيرة استثمار. كما يحتوي قانون الاستثمار على حوافز محددة تُمنح للكيانات التي تنوي الاستثمار في مناطق جغرافية معينة في موزمبيق لديها إمكانات موارد طبيعية، ولكنها تفتقر إلى البنية التحتية ومستويات النشاط الاقتصادي المنخفضة. حيث تضم موزمبيق سبع مناطق تجارة حرة تقدم إعفاءات ضريبية مختلفة بناءً على قطاع الاستثمار وموقع المشروع[٩].

وقد تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في موزمبيق من ١٨٤ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٥م إلى أكثر من ٢,٥ مليار دولار في ٢٠١٢م، ووصل إلى أكثر من ٦ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠١٣م، ثم تباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠١٥م؛ واستمر في الانخفاض، حيث أكد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٠م الصادر عن الأونكتاد، انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في موزمبيق من ٢,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م إلى ٢,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م كما هو موضح في الشكل رقم (٣)، مع تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التعدين والغاز في العام نفسه بفعل الظروف السياسية في البلاد.

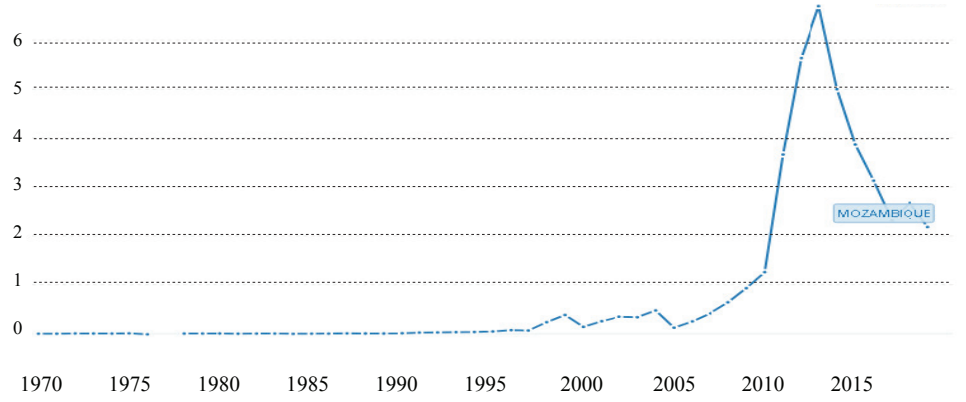

شكل رقم (٣): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى موزمبيق خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٢٠م)،
"Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) – Mozambique," *The World Bank*, accessed June 30, 2021, https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=MZ.

وتتنوع الاستثمارات الأجنبية داخل موزمبيق ما بين استثمارات صينية، إيطالية، فرنسية، وأمريكية[١٠]. كذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، وموريشيوس وجنوب إفريقيا والبرتغال وتركيا. وعن التوزيع

(9) "Mozambique: Foreign Investment," *Santander*, accessed June 30, 2021, https://santandertrade.com/en/portal/establish-overseas/mozambique/investing.

(١٠) نهال أحمد السيد، «داعش موزمبيق أي مصير ستؤول إليه الأوضاع بعد سيطرته على مناطق كاملة في الشمال»، **مركز المسبار للدراسات والبحوث**، (١٦، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٠، مايو، ٢٠٢٠م،
https://cutt.us/2CbzE

القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في موزمبيق، فيتركز بدرجة كبيرة في الصناعات الاستخراجية، حيث قفزت الاستثمارات في تلك الصناعة لتتجاوز ١,١ مليار دولار عام ٢٠١٩م، يليها مباشرة قطاع النقل والاتصالات بمبلغ يصل إلى ٣٨٠ مليون دولار، بينما جاءت الاستثمارات الأجنبية أقل ما يمكن في قطاع السياحة والفندقة كما هو موضح في الشكل رقم(٤)[١١].

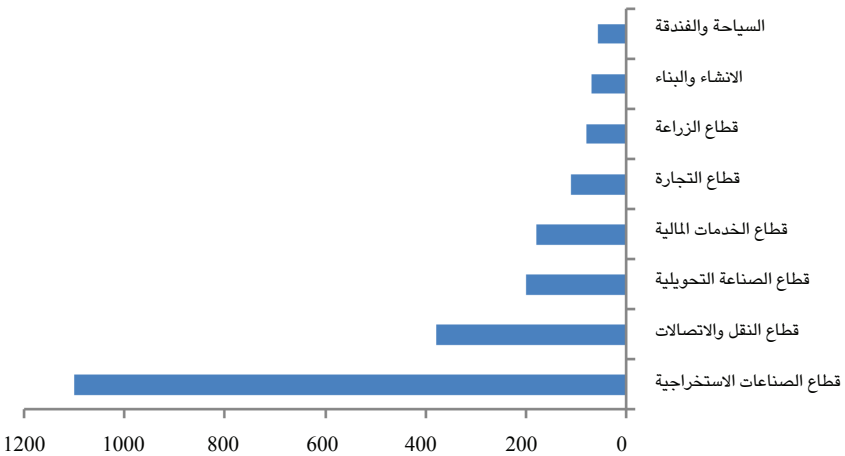

شكل رقم (٤): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موزمبيق مقسمة حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٩م،
"Unpacking the Potential Socioeconomic Impact of the Coronavirus Pandemic in Mozambique," *United Nations*, (Mapoto : UN , March 30th 2020) :4.

وقد كان لوباء كورونا انعكاساته السلبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موزمبيق، حيث عانت بعض الشركات متعددة الجنسيات العاملة ضائقةً مالية، وعلَّقت بعض استثماراتها. فعلى سبيل المثال قامت شركة (إكسون موبيل) بتأخير إعطاء الضوء الأخضر لمشروع الغاز الطبيعي المسال، الذي تبلغ تكلفته ٣٠ مليار دولار في موزمبيق بسبب المخاوف بشأن تأثير جائحة الفيروس على الطلب وهبوط أسعار الغاز الطبيعي المسال[١٢].

العجز في الموازنة العامة: تدهورت أوضاع الموازنة العامة في موزمبيق بفعل وباء كورونا، حيث تشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة بلغ ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٠م[١٣]، وهو أكبر من العجز

(11) "Mozambique: Foreign Investment."

(12) "Unpacking the Potential Socioeconomic Impact of the Coronavirus Pandemic in Mozambique," *United Nations*, (Mapoto : UN , March 30th 2020) :4-5.

(١٣) مع توقعات بتحسن نسبة هذا العجز في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م مع التعافي التدريجي من وباء كورونا والاستقرار النسبي للأوضاع السياسية.

المالي المتحقق في عام ٢٠١٩م الذي بلغ ٢,٧٪، مدفوعًا بانخفاض الإيرادات بنسبة ١٥٪ وخاصة الإيرادات الضريبية نتيجة الإعفاء الضريبي لمساندة القطاعات المتضررة، كذلك التباطؤ الاقتصادي وزيادة الدين العام، الذي كان مرتفعًا بالفعل عند ١٠٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م[١٤]. كما اضطرت الحكومة تحمل التزامات الشركات المملوكة للدولة في موزمبيق والشركات الكبرى الأخرى التي تمتلك فيها الدولة حصة أغلبية أو أقلية، والتي تأثرت بشدة بأزمة فيروس كورونا، وقد يضع هذا ضغوطًا إضافية على الشؤون المالية للحكومة[١٥]. ونتيجة لتزايد عجز الموازنة شهدت القطاعات التي تعد بالغة الأهمية لحماية الفئات الأكثر ضعفًا مثل الصحة والحماية الاجتماعية، انخفاضًا حقيقيًّا في بنود الإنفاق العام للموازنة بنسبة ١٤ و٦ ٪ على التوالي، مما يزيد من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وباء كورونا.

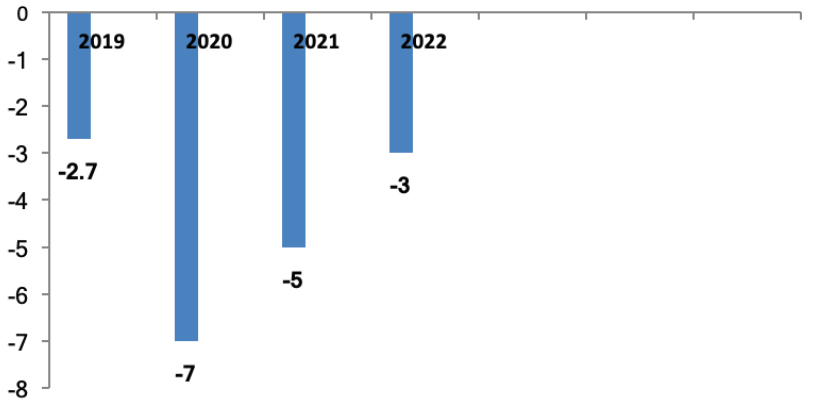

شكل رقم (٥): نسب العجز في الموازنة العامة الموزمبيقية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢م)،
"Mozambique Economic Outlook," *African Development Bank Group*, 2021, accessed June 30, 2021, https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/mozambique/mozambique-economic-outlook.

ب- المؤشرات الاجتماعية في موزمبيق

الفقر والأوضاع المعيشة: يعيش أكثر من ٦٤٪ من السكان في موزمبيق (١٩ مليون شخص) في فقر مدقع (أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم)، ويفتقر معظم سكان البلاد إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الأساسية (المياه والصرف الصحي والكهرباء). وزاد عدد من لا يحصلون على مياه محسنة وخدمات الصرف الصحي بمقدار ٣,٨ مليون و٧,٣ مليون على التوالي. كما تتسم موزمبيق بواحد من أدنى متوسطات العمر

(14) "Mozambique Economic Outlook."
(15) "Unpacking the Potential Socioeconomic Impact of the Coronavirus Pandemic in Mozambique."

المتوقع في العالم (تحتل المرتبة ١٧٣ من أصل ١٨٦ دولة)، وتعاني عبء انتشار بعض الأمراض المعدية مع ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الإيدز[١٦]. وقد أدى وباء كورونا إلى تراجع دخل الفرد من ٥١٩ دولارًا أمريكيًّا في عام ٢٠١٩م إلى ٤٦١ دولارًا أمريكيًّا عام ٢٠٢٠م، مما رفع معدل الفقر من ٦٢,٥ ٪ عام ٢٠١٩م إلى ٦٤,٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠م، وهذا يعني أن نحو ٨٥٠ ألف شخص قد دخل ضمن من يقعون ما دون خط الفقر في عام ٢٠٢٠م[١٧]. ويزداد الأمر سوءًا في الريف حيث يعيش جزء كبير من السكان في المناطق الريفية على أنشطة زراعة الكفاف ومعظمهم من النساء، وتتسم مستويات المعيشة في المناطق الريفية في موزمبيق بالتراجع. كما يمكن أن يعاني السكان مشكلة نقص الغذاء خاصة مع تعطيل سلاسل الإمداد واللوجستيات العالمية والإقليمية[١٨].

الرعاية الصحية العامة: لا يزال الوصول إلى الرعاية الصحية في موزمبيق محدودًا، حيث يحتاج أكثر من نصف سكان البلاد إلى المشي لأكثر من ساعة للوصول إلى أقرب مرفق صحي لهم، ولا يوجد سوى ثلاثة أطباء لكل ١٠٠ ألف شخص. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى البنية التحتية والمعدات الكافية للمستشفيات، فضلاً عن العدد المحدود من المتخصصين في الرعاية الصحية -الذين يوجدون في الغالب في المناطق الحضرية- يعني أن غالبية السكان لا يحصلون على رعاية صحية كافية. ويعد فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وسوء التغذية من بين الأمراض الأكثر انتشارًا في البلاد. ومع ظهور وباء كورونا، فإن النظام الصحي في موزمبيق مهدد إلى حد كبير، فلن يكون هناك ما يكفي من المعدات والخدمات الصحية لمساعدة المرضى على البقاء على قيد الحياة.

ثالثا- تحديات التنمية الاقتصادية في موزمبيق

يتعرض الاقتصاد الموزمبيقي للعديد من التحديات الاقتصادية والسياسية الأمنية، والتي تحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعرضه للعديد من حالات عدم الاستقرار والتذبذب في مؤشرات أدائه، وتتمثل أهمها فيما يلي:

أ- التحديات الاقتصادية

- اعتماد اقتصاد البلاد على السلع الأولية والموارد الطبيعية مثل الغاز الطبيعي والفحم، وتتعرض أسعار تلك السلع في السوق العالمية لحالات من عدم الاستقرار والتقلبات مما يعرض اقتصاد موزمبيق للتذبذبات

(16) Alex mname Porter et al., "Prospects and Challenges: Mozambique's Growth and Human Development Outlook to 2040," *SSRN Electronic Journal*, January 24, 2018, https://doi.org/10.2139/ssrn.3099373.

(17) "Mozambique Economic Outlook."

(18) "Unpacking the Potential Socioeconomic Impact of the Coronavirus Pandemic in Mozambique," 12-13.

المفاجئة. كذلك التركيز على المشروعات كثيفة رأس المال والزراعة المعيشية منخفضة الإنتاجية، وكل ذلك يضعف من أداء الاقتصاد[١٩].

- ضعف دور القطاع الخاص وتعثره، والحاجة إلى إصلاحات هيكلية لدعمه، حيث تمتلك الحكومة جميع الأراضي، ولا يمكن للقطاع الخاص إلا تأجيرها فقط، فضلاً عن ضعف البنية التحتية للنقل والمواني وعدم كفايتها مما يحد من قدرة القطاع الخاص على النمو. ونتيجة لذلك تحتل موزمبيق المرتبة ١٣٨ فقط من بين ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠م الصادر عن البنك الدولي، وخسرت ثلاثة مراكز مقارنة بعام ٢٠١٩م، نتيجة لسوء الإدارة، والبيئة السياسية والأمنية غير المستقرة، وعدم كفاية البنية التحتية، والتعرض للكوارث الطبيعية وأزمة الديون السيادية الحالية، مما يعرقل الاستثمار المحلي والأجنبي[٢٠].
- يمكن أن تصبح موزمبيق واحدة من الدول الإفريقية التي لديها أعلى استثمارات أجنبية مباشرة، حيث من المتوقع أن ينمو حجم إنتاج الفحم عشرة أضعاف في السنوات العشر المقبلة، كذلك ثروات الغاز الطبيعي المتوافرة بالبلاد. وعلى الرغم من هذه الآفاق الاقتصادية الواعدة، لم تتبنَّ موزمبيق خطة شاملة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك المجالات، وتفتقد وجود إستراتيجية للتنمية الوطنية على أساس قوي ومستدام ذي رؤية عن الاحتياجات المستقبلية وأولويات التنمية في الدولة[٢١].

ب- تحديات الموارد الطبيعية

على الرغم من الاكتشافات الأخيرة من الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق التي تبعث على التفاؤل، إلا أن من الصعب للغاية تحويل عائدات الموارد الطبيعية إلى تحقيق تنمية بالبلاد، بل على العكس تفاقمت مشكلة الديون في موزمبيق مما قوض من الثقة في اقتصادها، وصعب معها الإفلات من «لعنة الموارد» وإدارة عائدات الغاز بشفافية لصالح جميع المواطنين؛ حيث إن نمو الناتج المحلي الناجم عن استخراج الموارد الطبيعية لا يُترجم في كثير من الأحيان إلى نتائج إنمائية لصالح الفقراء والفئات المهمشة.

يضاف إلى ذلك، أنه مع تزايد تركيز في عملية التنمية في موزمبيق على الصناعات الاستخراجية (كثيفة رأس المال)، تزداد احتمالية تحقيق المكاسب بصفة أسرع لدى المستثمرين وذوي المهارات عالية المستوى. وبهذا المعنى، سيظل القطاع الزراعي مهملاً إلى حد كبير، على الرغم من أنه يعمل به أكثر من ٧٠٪ من سكان

(19) "Mozambique Overview."

(20) "Mozambique: Foreign Investment."

(21) Katharina Hofma, *Economic Transformation in Mozambique Implications for Human Security*, (Berlin : Friedrich-Ebert-Stiftung , August 2013): 3-4.

موزمبيق، ومن المرجح أن يكون لزيادة الإنتاج الزراعي والدخل المتولد منه التأثير المباشر على الحد من الفقر إلا أن إهماله يحد من تلك العملية[٢٢].

ج- التحديات السياسية والأمنية

ساهمت الحرب الأهلية التي انتهت عام ١٩٩٢م، من تراجع الاقتصاد الموزمبيقي، وتدهور ظروف معيشة المواطنين، وسرعان ما ظهر بعدها حركات التمرد في محافظة «كابو ديلغادو». وكانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تشكل بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابيّة مثل حركة «الشباب» المحليّة، وأدت لدخول موزمبيق في دوامة الإرهاب الدوليّ وتحولها لمطمع لتنظيم «داعش» الإرهابيّ، وربما محطّ أنظار التنظيمات المتطرفة الأخرى خلال الفترة المقبلة. ويؤدي ارتفاع معدلات الهجمات الإرهابية إلى تراجع ثقة الحكومات الغربية في قدرات حكومة موزمبيق على تأمين المشروعات الاستثمارية الأجنبية، خصوصًا في ظل الاستهداف المتصاعد للشركات الأجنبية، وموظفيها العاملين في مجالات الغاز والنفط.

هذا فضلاً عن اتجار تلك الجماعات في الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة على سبيل المثال «الياقوت والأخشاب»، وأيضًا من خلال عمليات التهريب وغيرها عبر ساحل ميناء (ميكيمو دي برايا).(٢٣) وكل هذا يساهم في غير صالح الاقتصاد الموزمبيقي، فعلى سبيل المثال أعلنت توتال الفرنسية العملاقة للطاقة أنها أجْلَت بعض موظفيها من مشروع غاز كبير في شمال موزمبيق، بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية على بعد كيلومترات فقط من مواقعها بالقرب من موقع الغاز في شبه جزيرة أفونغي. يضاف إلى ذلك العديد من التداعيات السلبية الأخرى، منها تدهور حالة الأمن الغذائي في محافظة كابو ديلغادو، في موزمبيق، حيث فر أكثر من ٣٠٠ ألف شخص من منازلهم وقراهم، وأصبحوا يعتمدون اعتمادًا كاملًا على المساعدات الإنسانية. وقد أدى تزايد العنف وانعدام الأمن إلى زيادة خطر الجوع في تلك المقاطعة، حيث فقدت المجتمعات إمكانية الوصول إلى مصادر الغذاء والدخل. والوضع أكثر إثارة للقلق نظرًا لأن (كابو ديلغادو) قد سجلت ثاني أعلى معدل لسوء التغذية المزمن في البلد الذي يعاني فيه أكثر من نصف عدد الأطفال دون سن الخامسة سوء التغذية المزمن. وفي هذا الصدد أكد برنامج الأغذية العالمي تأكيدًا عاجلًا حاجته إلى ٤,٧ مليون دولار أمريكي شهريًّا لمساعدة النازحين داخليًّا في شمال موزمبيق[٢٤].

---

(22) Porter et al., "Prospects and Challenges: Mozambique's Growth and Human Development Outlook to 2040."

(٢٣) حسام الحديد، «ملامح وتحديات تنظيم داعش في موزمبيق»، **بوابة الحركات الإسلامية**، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١١، يونيو، ٢٠٢١م، https://www.islamist-movements.com/54841 /

(٢٤) «النزاع المتصاعد في موزمبيق يجبر مئات الآلاف على الفرار وسط الأزمة الإنسانية المتصاعدة»، الأمم المتحدة، (٢٢، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٤، يونيو، ٢٠٢١م،
https://ar.wfp.org/news/escalating-conflict-mozambique-forces-hundreds-thousands-flee-amidst-worsening-humanitarian

خاتمة

يمكن القول بأن دولة موزمبيق ماهي إلا مثال لغيرها من بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء، التي تعاني العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية رغم ما تتمتع به من ثروات تمكنها من التقدم والنمو الاقتصادي. هذا في الوقت الذي لم تظهر فيه خطط تنموية واضحة تتبناها الحكومة الموزمبيقية، بل اعتمد الاقتصاد في الآونة الأخيرة على ما تحققه الاستثمارات في قطاعي الغاز والفحم وغيرها من الصناعات الاستخراجية، من عوائد تسهم في دفع النمو الاقتصادي دفعًا مؤقتًا، ولكن سرعان ما يعود الاقتصاد إلى التراجع والانكماش إذا تعرضت تلك الاستثمارات لأي تذبذبات سواء بفعل الصدمات الاقتصادية العالمية أو بفعل صدمات وبائية مثل جائحة كورونا، أو حتى هروب تلك الاستثمارات بفعل التوترات السياسية والإرهابية بالبلاد؛ حيث جاءت التحديات السياسية والأمنية في موزمبيق لتلقي مزيدًا من الأعباء على الاقتصاد الموزمبيقي. ويبقى المخرج الوحيد من تلك التحديات مواجهة الإرهاب والحد من التوترات السياسية، ووضع خطط اقتصادية قادرة على خلق تنمية حقيقية ومستدامة، تخدم مطالب مواطنيها بما يحد من انتشار الفقر واتساع فجوته.